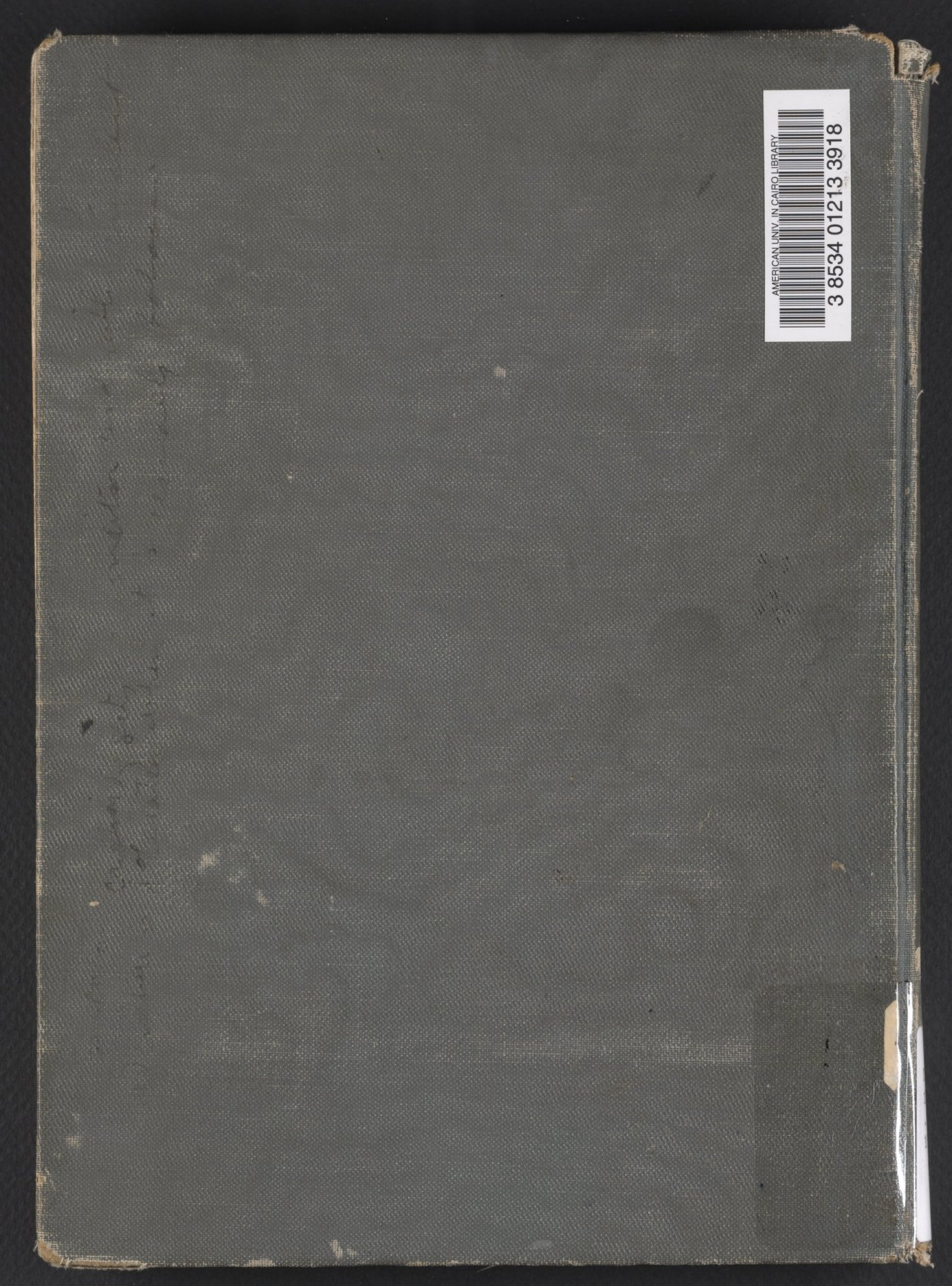
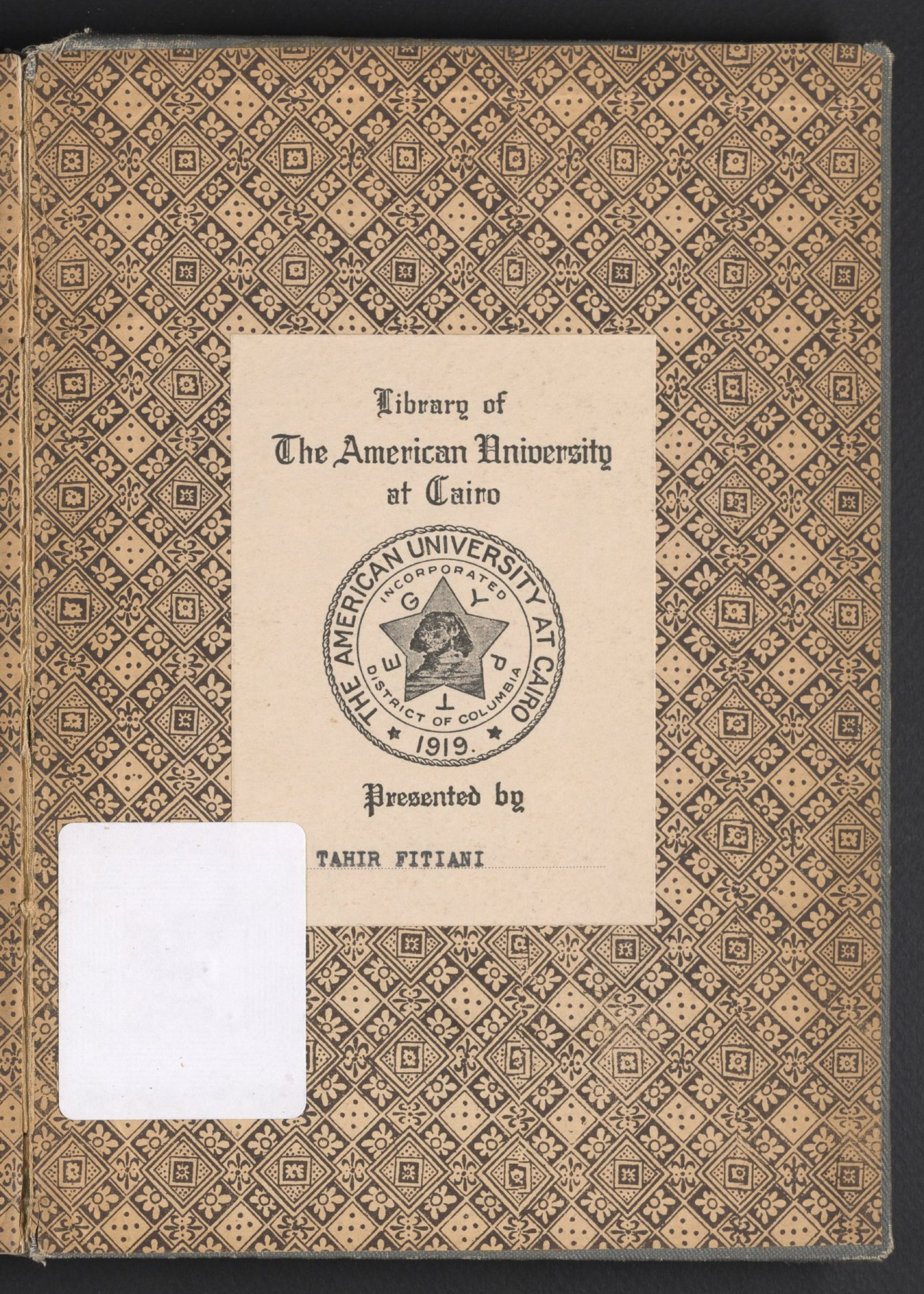
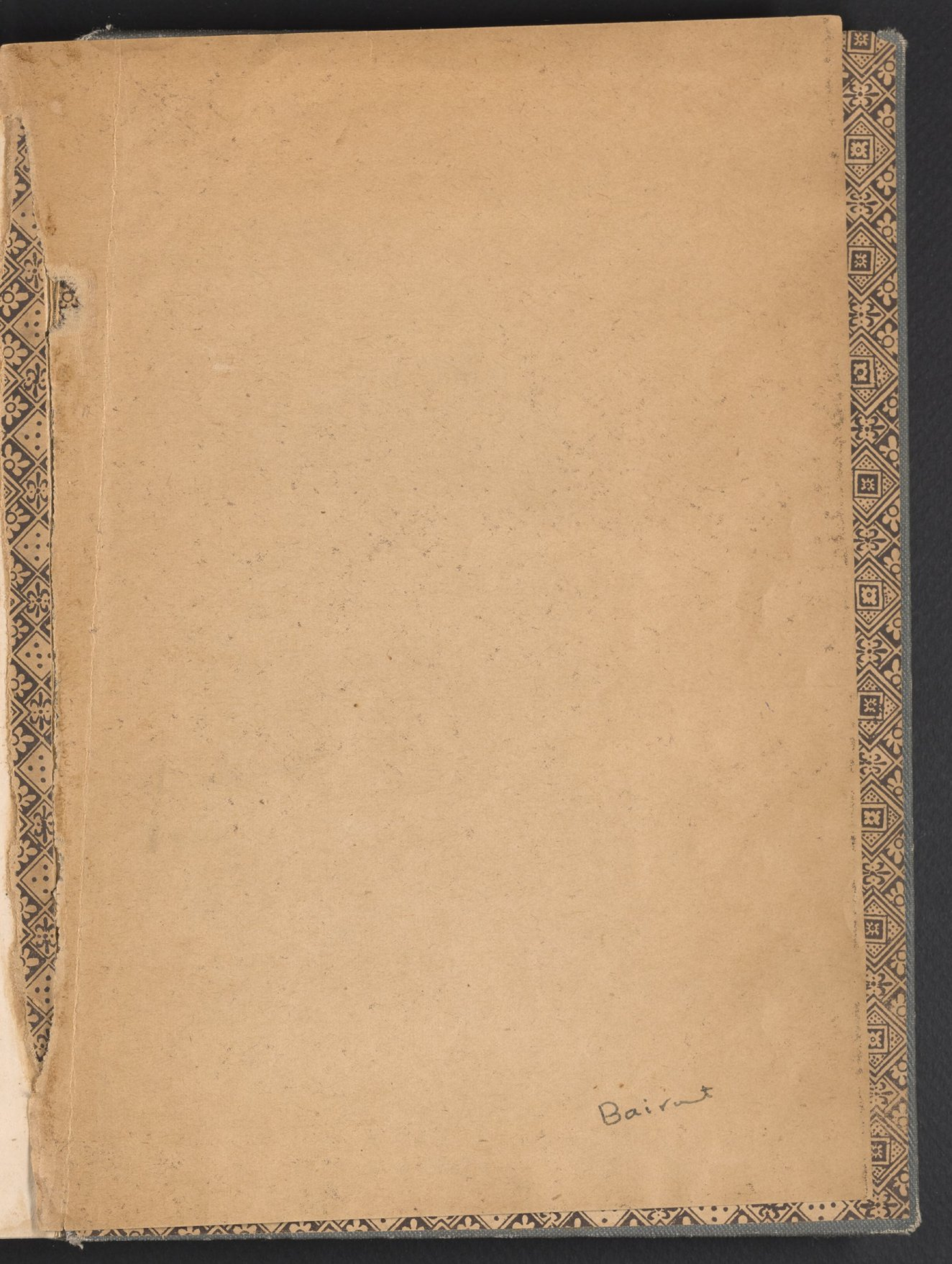

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01213 3918


Library of
The American University
at Cairo
THE AMERICAN UNIVERSITY AT CAIRO
INCORPORATED
EGYPT
DISTRICT OF COLUMBIA
1919.
Presented by
TAHIR FITIANI




Bairut

الانتداب الفلسطيني

باطل ومحال

حجج وحقائق ووثائق في سبيل حلّ للمشكلة الفلسطينية

رفعها

وديع البستاني ب. ع.

المحامي

ممثل العرب في اتفاق الاراضي المدورة مع حكومة فلسطين
وعضو الوفد العربي الفلسطيني الثالث

الى

فخامة المندوب السامي لفلسطين في حزيران ورفعها فخامته الى وزير المستعمرات في تموز واضيف المبحث العاشر والملاحق وقدِّمت الصيغة العربية الى اللجنة العربية العليا في آب ١٩٣٦

المطبعة الاميركانية — بيروت، ١٩٣٦

للمؤلف

تعريب : كتب اللورد افبرى

معنى الحياة

السعادة والسلام

مسرّات الحياة

محاسن الطبيعة

تقرير السير انطون برترام عن بطريركية القدس الارثوذكسية

رابندراناث طاغور : البستاني

رباعيات عمر الخيام

جدول الخطأ والصواب

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
الاداريين	الاداريتين	٣٠	٤
ويهود	يهود	٣٢	١٧
اقضية	قضائي	٤٧	٦
وسواحلها	بسواحلها	٤٨	٣
اوستراليا	وستراليا	٧٧	٢٢
التدليل على ان	التدليل ان	٩٤	١٢
الفويق	الفريق	١٠٢	٢٣
الصهيونيين	الصهيونيون	١٠٢	٢٣
٨٠٠	٨٥٠	١٢٥	١١
شلنا	شلناً ونصف	١٢٥	١١
٨٠٠مل (١٢شلناً ونصف)	٨٥٠مل (١٢شلناًونصف)	١٢٦	٢
٢٣٥	٢٣٩	١٢٧	١٣
ترعرت	ترعرعت	٠٣٣	٢٨
صدفة	صداقة	١٥٠	١٩
اعتراص	اعتراض	١٦٧	١٨
الحيش	الجيش	١٧٠	١١
٢٤	٢٩	١٧٧	٥
السابع	السادس	١٨٣	٤
العثماتية	العثمانية	١٨٥	٩
الوزارد	الوزارة	٢٠٣	١٣

مقدمة

هذا « الاضراب السياسي » وهـذا شهره السادس ، بما يتخلله من « اهوال ومناوشات حربية » ، وباغراضه « المتعارضة مع الانتداب » « تحدٍّ مباشر لسلطة الحكومة البريطانية في فلسطين » ؛ وسعيُ العرب « ان تقوم الحكومة البريطانية بتغيير سياستها في فلسطين تغييراً اساسياً». والحكومة البريطانية « مقتنعة » ان استحداث « صلات اكثر وداً وسلاماً مقصد يمكن التوصل اليه ضمن نطاق الانتداب ؛ ولم يخطر لها ان تتخلى عنه » . وفي التحقيق المفوض الى اللجنة الملكية عن اسباب الاضطرابات « لا مجال للتساؤل عن احكام الانتداب الاساسية »

هذه هي السياسة البريطانية في فلسطين التي افصح عنها البيان الرسمي الصادر في آخر الاسبوع الاول من هذا الشهر

اما عرب فلسطين فيطلبون تحقيق عهود قطعتها بريطانيا العظمى ، وأيدتها دول اخرى ، وهي عهود متلائمة مع عهد جامعة الامم الذي اليه يرجع هذا الانتداب . وهم يعارضون سياسة أُدمجت في احكام الانتداب الاساسية برغم تعارضها مع تلك العهود ومع عهد الجامعة . «واما المركز البريطاني» في فلسطين و «السياسة البريطانية تجاه فلسطين» من حيث هما مركزٌ وسياسةٌ بريطانيان صرفاً ، فلا يتحتم تساؤُل العرب عنهما الاَّ بقدر ما هنالك من بطلان الانتداب ومحاليّته .وتلك السياسة البريطانية

تأبى ان تحسب لهم صفةً غير « الصفة الاقتصادية » . وهي سياسة وضعت في سنة ١٩٢٢ قبل تعيين احكام الانتداب وقبل بدء نفاذه القانوني بزمن طويل . وذاك الوعد البلفوري طمس على حقوقهم السياسية طمساً . وذلك حقهم كمجتمع كان من قبل تابعاً للسلطنة العثمانية ان يعترف بهم «أُمة مستقلة» قد غُمط غمطاً . وتلك احكام الانتداب الاساسية اعترافٌ للشعب اليهودي بصلته التاريخية بفلسطين واعتراف له بوطن قومي فيها

هذه هي المعضلة الفلسطينية

وغرض هذه المباحث ان يظهر للجميع من يهود ، وعرب ، ومنتدب ، وجامعة الامم ، ان مواجهة هذه المعضلة بحلّ ، وهو الضالة المنشودة ، لا تكون الاّ بالبحث الاساسي في احكام هذه الوثيقة الدولية ، التي منذ وضعت مشروعاً ، وحين ثُبّتت تثبيتاً ، كانت مخالفة لعهد جامعة الامم ؛ وما كانت تجربتها ، طيلة ما انقضى عليها من اعوام ، الاّ شاهداً عدلاً على محاليّتها ، فضلاً عن بطلانها

وقد عالجنا بهذه المباحث الوجهات الثلاث : اليهودية ، والعربية ، والبريطانية ، جميعاً

وبعد ان أُرسلت المباحث التسعة الاولى الى وزارة المستعمرات البريطانية ، على حسب الاصول المرعية ، أضفنا المبحث العاشر والملاحق وفهرساً للوقائع وللحجج والوثائق ؛ وقد اتيح لهذا الكتاب ان يخرج بصيغتيه الانكليزية والعربية ، وفلسطين على إضرابها ، وسوريا أُمضيت معاهدتها ، مثالاً حديثاً آخر لمصير الانتدابات

٢٧ ايلول ١٩٣٦ وديع البستاني

محتويات الكتاب

الصفحة

المقدمة

فهرس :

المباحث :

الملاحق:

المراجع

عهد جامعة الامم

النظام الانتدابي : (كتيب اخرجته سكرتارية جامعة الامم)

معاهدة سيڤر : (آب ١٩٢٠)

معاهدة لوزان : (تموز ١٩٢٣)

الانتداب العراقي : (صيغته النهائية التي قدمت للبرلمان في آب ١٩٢١)

الانتداب الفلسطيني : (صيغته النهائية التي قدمت للبرلمان في آب ١٩٢١)

الانتداب الفلسطيني الاردني : (كما اجازه مجلس جامعة الامم في تموز ١٩٢٢)

الانتداب السوري اللبناني : (كما اجازه مجلس جامعة الامم في تموز ١٩٢٢)

نظام الانتدابات [1] : للمستر نورمان بنتويش (١٩٣٠)

فلسطين اليهود [2] : ماضيها وحاضرها ومستقبلها — للمستر نورمان بنتويش (١٩١٩)

خدعة فلسطين [3] : تحقيق جريدة الديلي في القضية الفلسطينية — بقلم المستر ج. م. ن. جفريس (١٩٢٣)

تقرير اللجنة البرلمانية [4] : (اضطرابات آب ١٩٢٩) : قدم للبرلمان في آذار ١٩٣٠

تقرير السير جون هوب سمبسون [5] : (المهاجرة واستعمار الاراضي واحياؤها) : قدم للبرلمان في تشرين الاول ١٩٣٠

الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ : مخابرات الحكومة البريطانية مع الوفد العربي الفلسطيني الثاني والجمعية الصهيونية

جريدة حكومة فلسطين الرسمية

بلاغات حكومة فلسطين الرسمية

---

(١) مراجع الفقرات ١٣٢—١٤٧ الصفحات ١ ، ٢ ، ٨ ، ١١—١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٧

(٢) » » ١٠٧—١٢٩ » ٢ ، ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢١ — ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ — ٣٦ ، ٣٨ — ٤١ ، ٤٦ — ٤٨

(٣) » » ٥٨ — ٨٣ » ٣٨ — ٤٦

(٤) » » ١٥٠ — ٢٠١ » ١٦ ، ٦٥ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٤-١٣١ ، ١٣٦ —١٤١ ، ١٥٠ — ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢

(٥) » » ٢٩٩ - ٣٠٧ » ٢٢ - ٣١ ، ٣٣ - ٣٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥

» » ٢١٧ - ٢٣٤ » ٤٣ ، ٤٨ ، ٥١ - ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٣ - ٦٤

» » ٢٣٧ - ٢٣٩ » ١١٣ ، ١١٥

» » ٢٤١ » ١١٦ ، ١١٧

» » ٢٤٣ » ١٢٨

» » ٢٤٤ - ٢٤٧ » ١٣٠-١٣١

تنبيه : بيان صفحات المراجع المفصل بهذه الحواشي لا يشمل المراجع المبينة في الفقرات نفسها

فهرس الوقائع

تنبيه : الرقم لليسار « فقرة » ومسبوقاً بحرف ص « صفحة »

اليهود والبلاد المقدسة

التحرر والتجدد

(١١) ١٨٥٢ : « اليهود بفلسطين » : اعادة حكومة يهودية تحت الحماية البريطانية لتأمين طريق الهند (كتاب انكليزي) : ١١٦

(١٢) ١٨٦٠ : تجدد ايطاليا بعث اليهودية (كتاب الماني) : ١١٧

الصهيونية السياسية

(١٣) ١٨٩٧ : مشروع هرسل : وطن قومي بفلسطين يحرز علناً وقانونا اساسه براءة سلطانية مؤيدة من الدول الكبرى وقوامه شركات مالية : ١١٩،١٢١،١٢٢

(١٤) — : (مشروع زنكويل : وطن قومي مستقل خارج فلسطين) : ١٢٣—١٢٥

(١٥) ١٩١٣ : كبراء اليهودية وزعماؤها يزورون فلسطين ١٢٦ ، ١٢٧

(١٦) ١٩١٤ : تعرّف الدكتور ويزمن الى المستر لويد جورج : ٢٩٩

النهضة العربية الاستقلالية

(١٧) ١٩١٥ : ١٤ تموز : شريف مكة يعين للسير مكماهون حدود الاقطار العربية المطلوب الاعتراف باستقلالها وتعضيده : ٦١ ، ٦٢

(١٨) — : ٣٠ آب : السير مكماهون يؤيد رسالة اللورد كتشنر عن استقلال العرب والبلاد العربية ويؤجل بحث الحدود : ٦٣

(١٩) — : ٩ ايلول : الشريف يصر على بحث الحدود : ٦٤ ، ٦٥

(٢٠) — : ٢٥ تشرين الاول : السير مكماهون يعدل الحدود بطلب اخراج قضائي مرسين واسكندرونة واقسام من سوريا غربي اقضية دمشق وحمص وحلب وحماه وبهذا التعديل يعلن تعهد بريطانيا بالاستقلال العربي : ٦٦

(٢١) — : ٥ تشرين الثاني : الشريف يوافق على اخراج ولاية مرسين واطنه واما ولايتا حلب وبيروت فعربيتان : ٦٧

(٢٢) — : ١٤ كانون الاول : لفرنسا مصالح : ٦٨

ابرم الميثاق الانكليزي العربي
عرض المشروع الصهيوني

(٢٣) ١٩١٦ : اول كانون الثاني : موقتاً وبتحفظ يصرف الشريف النظر عن بيروت وسواحلها ويُبرم الميثاق : ٦٩ ، ٧٠

(٢٤) = : تجزئة سوريا (مفاوضات سيكس — بيكو) الى ثلاث مناطق نفوذ احدها بريطاني وحكم دولي لفلسطين : ٩٤، ٩٥

(٢٥) الوطن القومي اليهودي ومركز خاص لبريطانيا بفلسطين : ٩٣، ٩٦

(٢٦) — : تشرين الاول : المشروع الصهيوني لحكم فلسطين : شركة يهودية ببراءة من صاحب السيادة. يهود فلسطين الحاليون مجتمع مستقل بقوميته ودينه يعترف به صاحب السيادة كوحدة قومية مستقلة (منفصلة عن غيرها) او كقومية. للشركة الاولوية بالامتيازات وباراضي الحكومة . اهالي البلاد الحاليون قليل عددهم وعلمهم ويعوزهم عنصر جديد يقف جهوده وامواله على اعمار البلاد : ٢٩٩ ، ٣٠٠

الوعد البلفوري

(٢٧) ١٩١٧ : لجنة سياسية صهيونية بلندن لملاحقة المشروع الصهيوني تقاوم فكرة الحكم الدولي لفلسطين : ٣٠١

(٢٨) — : الجيش البريطاني والضباط والجنود العرب في فلسطين : ١٦٤، ١٦٥

(٢٩) — : ١٨ تموز : اللورد روتشيلد يرسل صيغة « تصريح بلفور » الى المستر بلفور بعدما اطلع عليها الرئيس ولسون والسير مارك سيكس والبارون ادمون دي روتشيلد : ٣٠١

(٣٠) — : اعتراضات على الصيغة وتغييرات فيها : ٣٠٢ ، ٣٠٣

(٣١) — : ٢ تشرين الثاني : صدر تصريح بلفور بعد رسالة شخصية من الرئيس ولسون : ٣٠٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧

تنفيذ الوعد : تأكيد الميثاق

(٣٢) ١٩١٨ : ٤ نيسان : اللجنةالصهيونية بفلسطين مزودة بصلاحية رسمية وتواص من لويد جورج وبلفور ومعها المستر اورمسبي غور (وزير المستعمرات الحالي) : ٣٠٤ ، ٣٠٥

(٣٣) — : حزيران : استمرار تجنيد العرب بفلسطين لتحرير الاقطار العربية : ١٦٦

(٣٤) — : تشرين الثاني : عرض معاهدة تركية عربية باستقلال البلاد العربية : ٧١

(٣٥) — : تشرين الثاني : بريطانيا بالاتفاق مع دول الحلفاء تؤيد عهودها السابقة بالاعتراف بالاستقلال في الاقطار العربية : ٧١

(٣٦) — : تشرين الثاني : البلاغ البريطاني الفرنساوي المشترك يحصر قصد الحليفتين في تحرير العرب واقامة حكومات وادارات قومية : ٣٠٦

التردد

تجربة سياسية جديدة : انتدابات

(٣٧) ١٩١٩ : الحلفاء : يتفقون على عدم ردّ الاقطار العربية الى تركيا : ١٣٢

(٣٨) المبدأ : لا ضم ولا الحاق : ١٣٣

(٣٩) — : اليهود : اليهود قومية يعودون الى وطنهم التاريخي : ١٢٩

(٤٠) — : العرب : باستقلالهم عهود : ١٣٤ ، ٦١—٧٠

(٤١) — : الاشتراكيون والتجاريون : حكم دولي للمستعمرات الالمانية والاقطار المسلوخة عن تركيا : ١٣٥

(٤٢) — : الرئيس ولسون : خير الشعوب ومصالحها اولاً : ١٣٦

(٤٣) — : ٣٠ كانون الاول : فكرة الانتداب :[1]

---

(١) ابتدءها « مجلس العشرة » : انظر الصفحة ٥ من كتاب نظام الانتداب (نشرته جامعة الامم في شباط ١٩٢٧)

عهد جامعة الامم يشترع الانتداب
انتدابات الاقطار العربية في معاهدة حابطة

(٤٤) ١٩٢٠ : نظام الانتداب المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم : ١٧١ وص ١٧٩

(٤٥) — : نيسان : مجلس دول الحلفاء الاعلى يوزع الانتدابات : ١٣٨

(٤٦) — : 〃 اضطرابات في القدس : ٣٠٧

(٤٧) — : 〃 الغطرسة الصهيونية : لا يطلبون الاّ وطناً قومياً ولا يقنعهم الاّ حكومة يهودية . حالة لا تطاق . الرأي الغاء اللجنة الصهيونية : ٣٠٧

(٤٨) — : ١٠ آب : معاهدة سيڤر الحابطة : لسوريا وللعراق حكومة قومية . لفلسطين وطن قومي للشعب اليهودي : ص ١٨١

(٤٩) — : صيغة الانتداب العراقي بجامعة الامم : ٢٢

(٥٠) — : تشرين الاول : مجلس استشاري معيَّن بفلسطين : ٢٦٧

انتداب في معاهدة للعراق

(٥١) ١٩٢١ : قرار المؤتمر الصهيوني : اعتزام الشعب اليهودي ان يعيش مع الشعب العربي على شرائط وحدة واحترام متبادل : ص ١٩٤

(٥٢) — : اضطرابات يافا : ١٤٨ ، ١٨٨

(٥٣) — : آب : صيغتا الانتدابين العراقي والفلسطيني للبرلمان : ص١٨٣ ، ص ١٨٨

(٥٤) — : منتدب العراق يبلغ جامعة الامم ان معاهدة تحالف مع العراق تتضمن المبادىء الانتدابية خير من صك انتداب : ٢٢

رسم خطة السياسة البريطانية في فلسطين قبل تعيين احكام الانتداب

(٥٥) ١٩٢٢ : ٢١ شباط : بدء المخابرات الرسمية بين الحكومة البريطانية والوفد العربي الفلسطيني الثاني والجمعية الصهيونية : ٥٥

(٥٦) — : ١ آذار : شعب فلسطين ليس اقل رقياً من جاريه العراقي والسوري : ٩

(٥٧) — : ٣٠ ايار : مسودة بيان السياسة البريطانية : ٥٣، ص ١٩٣

(٥٨) — : ٣ حزيران : ادعاء الحكومة البريطانية ان فلسطين خارجة عن حدود التعهد بالاستقلال : ٤٦—٥٢

(٥٩) — : ١٧ حزيران : الوفد العربي يفند بيان السياسة ويثبت وقوع فلسطين ضمن حدود التعهد بالاستقلال ويعيد طلب الحكومة القومية : ٥١—٥٤، ١٥٠

(٦٠) — : ٢٣ حزيران : انتهاء المخابرات المتقدم ذكرها : ٥٥

(٦١) — : ٢٩ حزيران : تأييد الوعد البلفوري غير قابل التغيير . اليهود بفلسطين حقاً لا تسامحاً : ٥٥

(٦٢) — : ١ تموز : الكتاب الابيض وفيه المخابرات المذكورة وبيان السياسة البريطانية في فلسطين المفسر للوطن القومي والباحث عن التطور الدستوري بانشاء المجلس الاشتراعي : ٥٥، ص ١٩٣

(٦٣) — : ٢٤ تموز : مجلس الجامعة بلندن يثبت الانتدابين الفلسطيني الاردني والسوري اللبناني : ١٩٩ ، ص ٢٠٣

(٦٤) — : ١ ايلول : دستور فلسطين (امر الملك بالمجلس) : ٢٦٧

(٦٥) — : ١٦ ايلول : شرقي الاردن واحكام الوطن القومي اليهودي : ص ١٩٩

(٦٦) — : ١٠ تشرين الاول : المعاهدة العراقية بجامعة الامم : ٢٢

الاعتراف بالوطن القومي اليهودي شرط لمعاهدة انكليزية عربية وللحكومة الدستورية في فلسطين

(٦٧) ١٩٢٣ : شباط واذار : عرب فلسطين يقاطعون انتخابات المجلس الاشتراعي : ٢٦٧

(٦٨) — : تموز : حكومة فلسطين تنشر خلاصة رسمية لمعاهدة

انكليزية عربية (اشر عليها الحسين وكورزون) : للعراق وشرقي الاردن والحكومات العربية ما عدا عدن استقلال ؛ وللمجتمع العربي بفلسطين عدم اجحاف بالحقوق المدنية والدينية؛ ولبريطانيا مركز خاص في العراق وشرقي الاردن وفلسطين : ٩٦ – ١٠٠

(٦٩) — : ٢٤ تموز : توقيع معاهدة لوزان (الصلح مع تركيا) : ص٢٠٧

(٧٠) — : آب : الوفد العربي الفلسطيني الثالث بلندن يعارض المعاهدة الانكليزية العربية لانطوائها على سياسة الوطن القومي اليهودي: ٩٦ – ١٠٠ : والملك حسين يعلن بفلسطين انه لا يجيز تلك السياسة : ١٠٠

(٧١) — : ٢٩ ايلول : نفذ الانتدابان السوري اللبناني والفلسطيني الاردني : ص ٢٠٣

(٧٢) — : تشرين الاول : رفض العرب وكالة عربية كالوكالة اليهودية ورفضوا اعادة تأليف المجلس الاستشاري تعييناً : ٢٦٧

(٧٣) — : ٣٠ تشرين الاول : توقيع بروتوكول تابع للمعاهدة العراقية : ٢٢

(٧٤) — : كانون الاول : تأليف المجلس الاستشاري من موظفين فقط وبزيادة عضوين موظفين : ٢٦٧

(٧٥) — : في هذا الشهر قيل ان المعاهدة الانكليزية العربية تعلقت على قبول الملك حسين بتعديل مآله انشاء حكومة تمثيلية مستقلة بفلسطين تعترف بالوعد البلفوري حسب تفسيره الوارد في بيان السياسة البريطانية ١٩٢٢ : ١٠٠

(٧٦) — : في هذه السنة نشرت جريدة « الدايلي ميل » تحقيقاً ايدت به عرب فلسطين على اساس العهود المقطوعة للعرب وفضحت سياسة الوطن اليهودي : ٥٨ – ٨٣ ، ٢٩٩ – ٣٠٧ ، ٩٥

الانتداب الفلسطيني تعقيد وتناقض مصالح

(٧٧) ١٩٢٤ : ٢٢ كانون الثاني : قدمت مطالب عرب فلسطين النهائية

للملك حسين بعمان قائمة على العهود المقطوعة له وعلى رفض سياسة الوطن القومي اليهودي : ١٠٠

(٧٨) — : ٢٥ آذار : توقيع اتفاقات اربعة تابعة للمعاهدة العراقية : ٢٢

(٧٩) — : ٢٧ ايلول : صادق مجلس الجامعة على تلخيص الحكومة البريطانية للمعاهدة العراقية وتوابعها واعتبرها قياماً بالتزامات انتدابية : ٢٢

(٨٠) — : تشرين الثاني : فحصت لجنة الانتدابات الدائمة اول تقرير عن الانتداب الفلطسيني وصرحت بانطوائه على « تعقيد » وعلى « تناقض مصالح » : ٢٠٨ — ٢١٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩

(٨١) — : نفذت معاهدة لوزان : ١٣٩

الوطن القومي اليهودي حكومة يهودية

(٨٢) ١٩٢٥ : جاهرت الصهيونية عن طريق الحزب الاصلاحي بالحكومة اليهودية غاية للوطن القومي اليهودي : ١٥٣—١٥٨

(٨٣) ١٩٢٦ : ١٠ كانون الاول : الصهيونيون جميعاً من معتدلين ومتطرفين متفقون على الحكومة اليهودية غاية للوطن القومي اليهودي : ١٥٩ ، ١٧٦

انفجار

(٨٤) ١٩٢٩ : حزيران : رفع المندوب السامي مقترحات في امر التطور الدستوري : ٢٦٧

(٨٥) — : آب : اضطرابات كبرى ؛ تأجيل التطور الدستوري؛ لجنة تحقيق : ٢٦٧

الانتداب الفلسطيني لا يقبل التطبيق

(٨٦) ١٩٣٠ : آذار : قدم للبرلمان تقرير اللجنة البرلمانية (لجنة شو) عن اضطرابات آب ١٩٢٩ : لم تكن فتنة في وجه السلطة البريطانية بفلسطين ؛ سببها الاستهتار بمطالب العرب المشروعة فيما خص

حكومة دستورية ومنع المهاجرة وبيوع الاراضي ؛ تباعد حكومة فلسطين والوكالة اليهودية وسائر الهيآت اليهودية عن قرار المؤتمر الصهيوني (١٩٢١) وبيان السياسة البريطانية (١٩٢٢) واحكام الانتداب المعقدة المتناقضة : ١٤٩ — ٢٠١

(٨٧) — : ايار : مفوض المنتدب البريطاني يقرّ امام لجنة الانتدابات بصحة ما كانت قد قالته في تشرين الثاني ١٩٢٤ من انطواء الانتداب الفلسطيني على التعقيد والتناقض والمصاعب : ٢٠٩ ، ٢١٣ — ٢١٥

(٨٨) — : ٩ حزيران : مفوّض المنتدب البريطاني يؤكد للجنة الانتدابات توازي التزامات الانتداب الفلسطيني وان الالتزامين على تناقضهما ليسا غير قابلي التوفيق ؛ فتقول اللجنة ان هذين التأكيدين جوهر الانتداب الفلسطيني ومستقبله : ٢٥٥

(٨٩) — : تشرين الاول : قدم للبرلمان تقرير السير جون هوب سمبسون : تأييد تقرير اللجنة البرلمانية في مسائل المهاجرة والاراضي وهي اسس الوطن القومي اليهودي ؛ تفصيل تصرفات وقعت من حكومة فلسطين ومن الوكالة اليهودية وسائر الهيآت اليهودية مخالفة لقرار المؤتمر الصهيوني (١٩٢١) ولبيان السياسة البريطانية (١٩٢٢) ولبعض احكام الانتداب : ٢١٦—٢٤٨

(٩٠) — : ٢٤ تشرين الاول : بيان السياسة البريطانية في فلسطين ؛ مبني على بيان ١٩٢٢ مكرر له ولاحكام الوطن القومي اليهودي من الانتداب في مسائل الحكم الدستوري والمهاجرة والوكالة اليهودية ؛ عزم المنتدب على زيادة قواته وقمع الفتن ؛ عزمه على اقامة المجلس الاشتراعي المنصوص عنه في بيان ١٩٢٢ (المندوب السامي و٢٢ عضواً، ١٠ منهم موظفون و١٢ ينتخبون) وتدارك عدم التعاون بالتعيين. وتضمن البيان قسماً كبيراً من الانتقادات الواردة في تقرير اللجنة البرلمانية وتقرير السير جون سمبسون ؛ ودعا الى التعاون : ٢٥١—٢٩٧

العبودية !! الخروج !!!

(٩١) ١٩٣٣ : اضراب عرب فلسطين اسبوعاً كاملاً تأييداً لمطالبهم الاساسية ؛ الى بولندا وورسيا وورومانيا اضيفت المانيا ينبوعاً للهجرة اليهودية الى فلسطين : ١٤٨، ٢٤٧–٢٤٩

غضب العرب

(٩٢) ١٩٣٦ : ١٩ نيسان : بدء اضراب عرب فلسطين العام الحالي : ٢٩٤

(٩٣) – ١٠ حزيران : قرار تعيين لجنة ملكية للتحقيق : ٢٩٤

(٩٤) – ٢٩ تموز : اعلان تأليف اللجنة الملكية وصلاحياتها : ٣٠٨، ٣٠٩

فهرس الحجج والوثائق

تنبيه : الرقم لليسار « فقرة » ومسبوقاً بحرف ص « صفحة »

اليهود يريدون الانتداب ابدياً : ١٥٣ ؛ ويريدون حكومة يهودية : ١٥٤–١٥٩ ؛ الخطر على اليهود خارج فلسطين : ١٥٥ ؛ عرب فلسطين كعرب العراق وشرقي الاردن : ١٦١ ؛ هل خدعت بريطانيا العرب : ١٦٥ ؛ الوعد البلفوري اساس السياسة البريطانية : ١٧٥ ؛ للوعد تأويلان متعارضان : ١٧٨، ١٧٩ ؛ منذ ١٩٢٢ ظهرت مصاعب الوعد البلفوري والانتداب : ١٨٠ ؛ بيان ١٩٢٢ لم يبين ما لغير اليهود من حقوق : ١٨٠ ؛ اليهود يخالفون السياسة البريطانية : ١٨١ ، ١٩٥ ؛ الوطن القومي علة استياء العرب : ١٨٩ ، ١٩١ ؛ خطر المهاجرة وبيوع الاراضي على العرب : ١٩٣–٢٠١ ؛ عرب فلسطين متحدون في طلب الحكم الذاتي : ١٧٢، ١٦٧–١٧٠ ؛ وليسوا ضد بريطانيا العظمى : ١٩٢

(٤) **تقرير السير جون هوب سمبسون :** اراضي فلسطين الزراعية اقل مما يلزم لعرب فلسطين : ٢١٧–٢١٩ ، ٢٣١–٢٣٤ ؛ الاستعمار اليهودي بموجب دستور الوكالة اليهودية الذي قرره مؤتمر زوريخ (١٩٢٩) احتكار للاراضي ومقاطعة للعرب ومخالفة لاحكام الانتداب : ٢٢١–٢٢٩ ؛ الصناعات اليهودية ليست اساساً صالحاً للمهاجرة على مبدإ طاقة الاستيعاب : ٢٣٥–٢٤١ ؛ المهاجرة اليهودية نتيجة الاضطهاد في اوربا : ٢٤٧ ؛ انشاء الوطن القومي اليهودي على حساب جود اليهودية العالمية تجربة اجتماعية اقتصادية مشكوك في قيمتها : ٢٤٣–٢٤٥

(٥) **كتاب جامعة الامم « النظام الانتدابي » :** عهد الجامعة دستور الانتداب ، وسلطة المنتدب مقيدة بنصوص انتدابه ، وله ان ينكل عنها او او يطلب التعديل والتغيير فيها ؛ وللجامعة ان تلغي انتدابه او توافق على التغيير فيه : ١–٧

(٦) **كتاب « نظام الانتدابات » :** الانتداب الفلسطيني هجين (« ب » و « ج ») ومخالف لعهد الجامعة : ١٤١–١٤٤ ، ١٤٦ ؛ علة المخالفة الوطن القومي اليهودي : ١٤٧ ؛ باجازة معاهدة لوزان في ١٩٢٤ انتقلت الاقطار العربية الى الدول الانتدابية : ١٣٩ ؛ ولا شيء في هذه المعاهدة عن نظام الانتداب : ١٤٠ ؛ وابتدأ العمل بالانتدابات قبل تنازل صريح من تركيا عن سيادتها : ١٣٩

الوجهة البريطانية : (١) بيان السياسة البريطانية (١٩٢٢) : حالة قلق وعدم استقرار ؛ سبب التوتر مخاوف وريوب : ص ١٩٣ ؛ ليس غرض بريطانيا ان

تصير فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية ؛ الحكومة البريطانية لم تتوقع اضمحلال العربي من سكان ولغة وثقافة في فلسطين ولا الاستعلاء عليه ؛ وطن قومي في فلسطين لا فلسطين بكليتها وطن قومي ؛ اعترم الشعب اليهودي ان يعيش مع الشعب العربي على الوحدة والاحترام المتبادل ؛ ليس للجنة الصهيونية حق اشتراك في الحكم : ص ١٩٤ ؛ الجميع رعايا فلسطينيون ؛ مؤتمر سان ريمو ومعاهدة سيفر اعادا تثبيت التصريح البلفوري ؛ ليس المراد بالوطن القومي فرض قومية يهودية على اهالي فلسطين بصورة عامة بل المزيد من ترقية المجتمع اليهودي بمساعدة اليهود قاطبة ؛ ولذلك يجب توثيقه من انه بفلسطين بحكم الحقّ لا بفضل التسامح : ص ١٩٥ ؛ وتتاح المهاجرة على اساس طاقة البلاد الاقتصادية ؛ ويحجب غير المرغوب فيهم سياسياً ؛ ويكون للمهاجرة لجنة مخصوصة مؤلفة من اعضاء المجلس الاشتراعي : ص ١٩٦ ؛ ولم تتعهد بريطانيا ان تقيم حالاً حكومة قومية مستقلة بفلسطين ؛ وعد الاعتراف باستقلال العرب لم يشمل فلسطين ؛ نظراً لظروف فلسطين المخصوصة يقام الحكم الذاتي في فلسطين ادواراً تدريجية ؛ الخطوة الاولى المجلس الاستشاري والثانية المجلس الاشتراعي المقترح : ص ١٩٧ ، وبعد بضع سنوات يعاد النظر ويُولى ممثلو الشعب المنتخبون قسطاً اكبر من السلطة ؛ التعاون اساس تقدم البلاد : ص ١٩٨

(٢) **بيان بشان السياسة البريطانية في فلسطين** (ايار ١٩٣٠) : في الانتداب الفلسطيني مصاعب وتعقيد وتناقض : ٢٠٩ ؛ للحالة وجوه غير مرضية كما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية : ٢١٠ ؛ منذ ١٩٢٢ سارت ادارة البلاد في المجاري العامة المرسومة في بيان السياسة (١٩٢٢) : ٢١٥

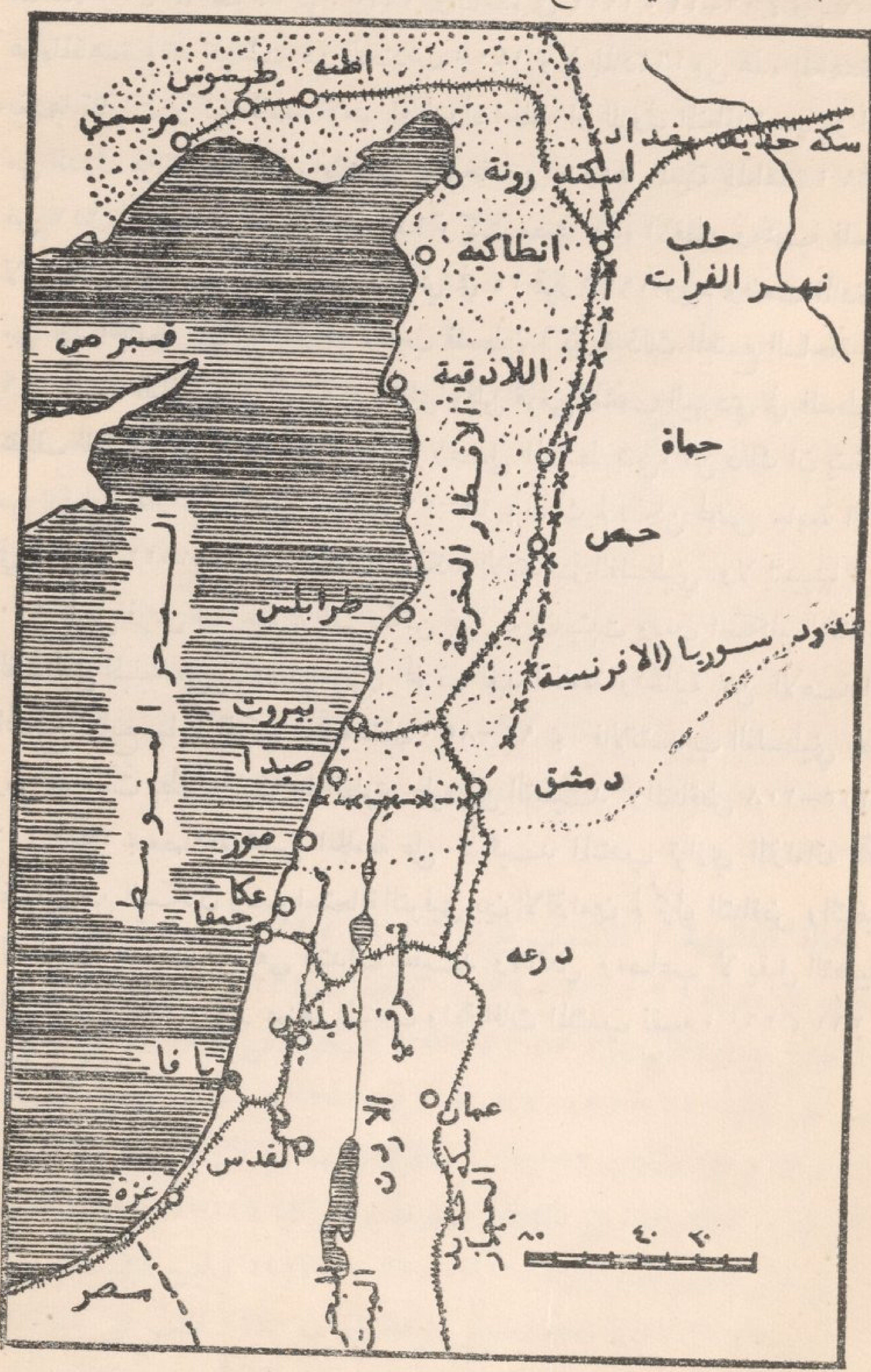
(٣) **بيان السياسة البريطانية (تشرين الاول ١٩٣٠)** : مجلس الجامعة وافق على رأي لجنة الانتدابات وهو عدم الاعتراض على تأكيدي المنتدب ان التزامانه الانتدابية في شأن الفريقين من السكان متوازية وان الالتزامين ليسا غير قابلي التوفيق : ٢٥٥ ؛ الفقرات الثاني الأول تكرار الاقسام الجوهرية من بيان ١٩٢٢ والمواد ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٩ ، ١٣ ، ١٥ ، ١١ من الانتداب ومضمونها المسائل الاساسية (الوطن القومي ، والمهاجرة ، والوكالة اليهودية) : ٢٦٣-٢٦٥ ، القوات زيدت وتزاد : ٢٦٦ ؛ التطور الدستوري لا يكون الا تدريجياً وعلى

اساس بيان ١٩٢٢ : ٢٦٧ ؛ **تعترف الحكومة البريطانية** : (١) لا اراض للمهاجرين : ٢٧١ ؛ (٢) اراضي الحكومة لازمة للعرب الذين اصبحوا « بلا ارض » : ٢٧٢ ؛ (٣) ينقص عرب فلسطين ٣،٠٠٠،٠٠٠ دونم : ٢٧٣ ؛ (٤) حالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية : ٢٧٤ ؛ (٥) لا صحة للقول ان الاستعمار اليهودي لم يُحدث طبقة « من لا ارض له » : ٢٧٥ ؛ (٦) الاستعمار اليهودي احتكار الاراضي للامة اليهودية ومقاطعة للعمل العربي : ٢٧٥ ؛ (٧) تصرفات الوكالة اليهودية ناقضة لقرار المؤتمر الصهيوني ان يعيش العرب واليهود على صلات صداقة واحترام متبادل ومخالفة للمادة السادسة من الانتداب : ٢٧٥ ؛ (٨) بدون اجراء تحسين فعلي في اساليب الزراعة لا يستطاع اقرار يهود جدد في الاراضي بصورة متفقة مع احكام المادة السادسة من الانتداب ، ولا بد من مرور سنوات قبل التوصل الى النتيجة المطلوبة : ٢٧٩ ، ٢٨٠ ؛ (٩) الفلاحون غير محميين وغير مؤمنين من الخروج من اراضيهم : ٢٨١ ؛ (١٠) اعمال تحرير الملكية بطيئة : ٢٨٢ ؛ على فلسطين ان تقوم بنفقاتها : ٢٨٤ ؛ (١١) ثبت عجز نظام المهاجرة الحالي في امر اختيار المهاجرين ومنع المهاجرة غير المشروعة : ٢٨٦ ؛ (١٢) امر المهاجرة بيد نقابة عمال يهودية عظيمة النفوذ سياستها ادخال نظام اجتماعي جديد الى فلسطين ومع ان حكومة فلسطين هي السلطة المسؤولة عن المهاجرة فلا بدّ من موافقة بينها وبين الوكالة اليهودية ولا بد من مراعاة احكام الانتداب ٢٨٦–٢٨٨

الحالة القانونية : الانتداب تجربة : ١ ، ٢ ، ١٣٦ ؛ السيادة على القطر الانتدابي غير مقررة : ٢ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ؛ نظامه المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم التي لم تنص عن قوة تأييدية : ٢ ، ٤ ، ١٣٧ ؛ النكول عن الالتزامات الانتدابية والتغيير فيها جائز : ٤ ، ٥ ، ١٤٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠–٢٥ ؛ لجامعة الامم الغاء انتداب والتغيير في احكامه ٥٥ ، ١٤ ؛ للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد الحكم في امر الانتدابات على الاقطار المسلوخة عن تركيا ١٤١–١٤٤ ؛ الانتداب الفلسطيني ليس بمقتضى هذه الفقرة : ٨٦– ٢٦ ، –١٤٧،٣٥ ؛ ليس لمؤتمر سان ريمو المنعقد في نيسان ١٩٢٠ ولا لمعاهدة سيفر الموقعة في آب ١٩٢٠ تغلب على احكام المادة ٢٢ من العهد : ١٣٩ ، ص ١٧٩ ؛ معاهدة سيفر التي أُريد بها تنفيذ قرار

مؤتمر سان ريمو فيما خص تثبيت الوعد البلفوري وتوزيع الانتدابات لم تقترن بتصديق بل حبطت وبطل مضمونها ٨-١٠،١٣٩، ص١٩٥؛ معاهدة الصلح الوحيدة مع تركيا معاهدة لوزان المؤرخة ٢٤ تموز ١٩٢٣ والنافذة في ١٩٢٤ : ١١-١٦ ، ص ٢٠٧ ؛ هذه المعاهدة لم تذكر شيئاً عن الانتداب : ١٤٠ ؛ لا بالمادة ١٦ من هذه المعاهدة ولا بغيرها تنازلت تركيا لجامعة الامم او لدول الحلفاء او للدول المتعاقدة معها او لدولة من الدول عن سيادتها على الاقطار المسلوخة عن حدودها المعينة بالمعاهدة : ١٣٩ ، ص ٢٠٧ ؛ المادة ١٦ من هذه المعاهدة تركت مصير هذه الاقطار ومنها فلسطين لاولي الشأن ومنهم واهمهم المجتمع الذي في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ويوم وضعت المادة ٢٢ من عهد الجامعة كان تابعاً لتركيا وعرب فلسطين اكثرية ذلك المجتمع الساحقة ١١-١٦ ؛ الوعد البلفوري وكل التزام متعلق بوطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين مخالف للفقرة ٤ من المادة ٢٢ من العهد وعلى المرتبط بشيء من ذلك ان يتخلص من ارتباطه عملاً بالمادة ٢٠ من العهد ٣٦-٤٢ ؛ لذلك لم يكن لمجلس جامعة الامم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ صلاحية لتثبيت احكام الانتداب الفلسطيني ولا لتعيينها : ص ٢٠٠ ؛ على فرض صلاحية له فلم يكن يجوز له ان يثبت ويعين احكام الانتداب الفلسطيني المبنية على الوعد البلفوري المخالف لعهد الجامعة والخالية من الاعتراف بالمجتمع التابع سابقاً لتركيا امة مستقلة : ٨٥-٩٢ ؛ فالانتداب الفلسطيني باطل ومن موجبات بطلانه ايضاً ما انطوى عليه من التعقيد والتناقض ٢٠٨-٢١٥ ، ٢٥٦-٢٥٨ ؛ مصادقة مجلس الجامعة على تأكيد المنتدب توازي التزاماته تجاه الفريقين من السكان وعدم استحالة التوفيق بين الالتزامين لم تُزل التناقض والتعقيد ولا ازالت المصاعب بل بقي انتداب تعقيد وتناقض ومصاعب لا يقبل التطبيق والبينة تقرير لجنة وخبير عينهما المنتدب واعترافات المنتدب نفسه : ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٨ - ٢٨٩

خارطة تبين فساد ما ادعته الحكومة البريطانية في ١٩٢٢ من خروج فلسطين عن الاقطار العربية التي شملتها العهود البريطانية بالاعتراف بالاستقلال العربي (راجع الفقرات ٥٢ و٧٢–٨٣ من المباحث) (١)



(١) الكلمتان « صور وصيدا » في ص٥٢ كذا في الاصل والصحيح « صور وعكا »

المبحث الاول

الانتداب الفلسطيني باطل بحكم المادة ١٦ من معاهدة لوزان وحكم المادة ٢٠ والفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ؛ وليست احكامه احكام انتداب من الصنف الاول (حرف الف) .
وقد حُق على بريطانيا العظمى ان تتخلص من وعد بلفور ؛ واما عهودها للملك حسين فمتلائمة مع عهد الجامعة وتشمل فلسطين

الالتزامات الجامعية (الدولية)

(ا) جامعة الامم اثر من آثار السعي في سبيل توسيع نطاق السلم وحصر دواعي الحرب . وما هي بالكيان القائم بذاته استقلالاً عن الدول التي تألَّف منها . فهي دولية ومن الدول ولكنها ليست « فوق الدول »
ولا عقوبة تلحق الخارج على قرار تصدره او توصية تتقدم بها الاَّ في حالة نكث العهد بالاقدام على الحرب

المسؤولية الانتدابية لا تعدو الدولة المنتدبة

(٢) وما الانتداب الا بدعة ابتدعت، وتجربة جديدة من تجارب السياسة

وكان ابتداعه حنكة أُريد بها حلّ مشكلة عرضت للحلفاء في اواخر الحرب حين كانت الولايات غير التركية من الامبراطورية العثمانية محتلة احتلالاً عسكرياً وتحت الحكم العسكري

وليست المسؤولية الانتدابية مسؤولية دولية بل هي مسؤولية تضطلع بها الدولة المنتدبة اضطلاعاً تابعاً لاشراف دولي

المبادىء الانتدابية

(٣) وخير شعب القطر الانتدابي وترقيته مبدأ اساسي صرحت به الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من عهد الجامعة

وقبول الامة المتقدمة المسؤولية الانتدابية شرط من شروط الفقرة الثانية من هذه المادة

ولا بد من التباين والتفاوت بين انتداب وانتداب بحسب درجة شعب القطر الانتدابي من الرقي وموقعه الجغرافي وشؤونه الاقتصادية وما اشبه ذلك من الاحوال؛ وهذه هي الفقرة الثالثة من المادة المذكورة

ولمشيئة الشعب اعتبار رئيسي في امر تخير المنتدَب لقطر انتدابي من الصنف الاعلى (حرف الف)؛ وهذا من احكام الفقرة الرابعة من المادة المذكورة

واما تعيين مبلغ الصلاحية او الاشراف او الادارة في قطر انتدابي فمن شأن مجلس الجامعة

ويُعترف بشعوب الصنف الاعلى (حرف الف) امماً مستقلة استقلالاً يقيده الارشاد والمساعدة الاداريان من ناحية المنتدب . وهذا ايضاً من الاحكام الصريحة المثبتة في صلب الفقرة الرابعة من تلك المادة

النكول عن الالتزامات الانتدابية

(٤) وعلى هذه المبادىء تقوم نتيجتان :

(١) اذا نكلت الدولة المنتدبة عن التزاماتها الانتدابية جميعها او بعضها فما من عقوبة تلحقها

(٢) وليس النكول من قبيل الامكان فحسب ، بل انه جائز جوازاً يبلغ مرتبة الوجوب في حال انتداب لا يكون متلائماً مع المبادىء الموضوعة في المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم وما يغير هذا الحال ان صك الانتداب صك وضعه مجلس الجامعة او صك وضعه المنتدب نفسه واجازه المجلس

التغيير في احكام الانتداب

(٥) ومثل النكول عن الالتزامات الانتدابية تغييرها ؛ والتغيير من حق المجلس ، وله ان يحدثه ولا سيما اذا شاءه المنتدب نفسه عملاً بالمبادىء الموضوعة بالمادة ٢٢ من العهد

ولا غرو ان يكون التغيير اكثر امكاناً في حال انتداب وضعه

المنتدب لنفسه ولم يكن شأن المجلس منه الا اجازته وتثبيته

يد ان هذا الامكان يصبح لزاماً في حال انتداب وضعه المنتدب فألزم به نفسه التزامات غير متلائمة مع احكام المادة ٢٢ من عهد الجامعة

انتداب فلسطين مخالف لعهد جامعة الامم

(٦) وهذا هو الحال في الانتداب الفلسطيني ومقتضيات وعد بلفور منه التزام صريح واقع لمنفعة « القوم اليهودي » العالمي الذي لم يكن يوم التثبيت من قبل المجلس (في ٢٤ تموز ١٩٢٢) « شعباً من الشعوب التابعة للامبراطورية التركية » ولا كان هو شعب القطر الفلسطيني باي وجه من الوجوه

وهذا الحكم من احكام الانتداب الفلسطيني هو في حد ذاته حكم خلا واضعه من الصلاحية لوضع شيء من مثله ؛ ثم هو في حد ذاته خروج ظاهر عن مبادىء المادة ٢٢ من عهد الجامعة ؛ فما يصح اتخاذه مسوّغاً لاي تباعد عن مقتضيات تلك المبادىء ومنها : (١) خير شعب القطر الانتدابي وترقيته (٢) والاعتراف بشعب قطر انتدابي من الصنف الاعلى (حرف الف) أُمةً مستقلةً

(٧) وما غيّر الحال مثقال ذرّة القول ان تثبيت هذا الانتداب جاء في حكم اعتراف من قبل دول الحلفاء الرئيسية « بعلاقة الشعب اليهودي بفلسطين وبالاسباب الموجبة لاقامته لوطنه القومي من جديد في هذه البلاد »

وهذا القول المدرج في مقدمة الانتداب الفلسطيني حين تثبيته في سنة ١٩٢٢ كان من قبل مدرجاً في صيغته النهائية التي وضعها المنتدب نفسه في سنة ١٩٢١ ؛ واما عهد جامعة الامم فقد كان من قبل ذلك كله نافذاً مرعياً منذ ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠

المادة ٩٥ من معاهدة سيڤر مخالفة للعهد

(٨) ولا غيَّر الحال ان احكام الفصل السابع من معاهدة سيڤر ميزت بين سوريا والعراق وفلسطين ؛ فذلك التمييز بعينه كان هو الآخر انتهاكاً فاحشاً لعهد جامعة الامم

وهي المعاهدة الحابطة التي جرى التوقيع عليها في ١٠ اب ١٩٢٠ اي بعد عهد الجامعة بزمن طويل

والمادة ٩٤من هذه المعاهدة اشارت الى سوريا والعراق بنصوص اتفقت تام الاتفاق مع الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد واعترفت بهما دولتين مستقلتين ، وصرحت تصريحاً بكون ذلك الاعتراف «وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم»

وفي هذه الفقرة الرابعة من هذه المادة ٢٢ من العهد انحصر البحث عن امر « الشعوب التابعة للامبراطورية التركية سابقاً »

فكل حكم من احكام معاهدة سيڤر لم يُصرّح تصريحاً بارتكازه على هذه الفقرة الرابعة لا يكون « وفقاً » لاحكام المادة ٢٢ من العهد ولا « عملاً بتلك الاحكام»

واما المادة ٩٥ من هذه المعاهدة فليست في شيء من الاستناد الى

الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد ، بل انها بصراحتها الظاهرة لا تشبه ان تكون الاّ عملاً بالمادة ٢٢ ولكن من دون تخصيص فقرة من فقراتها . وهذا كله برغم ما هنالك من ان فلسطين (وهي قطر كان تابعاً للامبراطورية التركية) ليست خارجة ولا مُخرجة عن نطاق الفقرة الرابعة من هذه المادة وهي الفقرة الوحيدة التي تنص عن مصير «الشعوب التابعة للامبراطورية التركية سابقاً»

وفي حين ان الدول المتعاقدة بهذه المعاهدة تصرّح في المادة ٩٤ منها بانها توافق على الاعتراف بسوريا والعراق حكومتين مستقلتين وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ فان هذه الدول لا تذكر في المادة ٩٥ الاّ انها توافق على العهد بادارة فلسطين اي حكمها الى المنتدب عملاً بالمادة ٢٢ من دون تخصيص

المنتدب مسلّم بان فلسطين ليست اقل رقياً من سوريا او العراق

(٩) وما زاد انتهاك هذه الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ الا افتضاحاً بالتسليم الصريح الواقع من المنتدب بان فلسطين قطر لا يختلف في شيء عن العراق وسوريا ؛ وقد وقع هذا التسليم منه في الفقرة الرابعة من كتاب وجهه وزير المستعمرات الى الوفد العربي الفلسطيني مؤرخ في ١ آذار ١٩٢٢ ؛ وكان كتاباً تضمن البحث في صدد هاتين المادتين بعينهما من معاهدة سيفر ؛ فجاء تسليماً معبراً عن رأي الحكومة البريطانية في مجال اقامة الحجة والدليل . وهو مسطر على الصفحة ٦ من الكتاب الابيض (رقم ١٧٠٠) الذي قدم الى البرلمان البريطاني في حزيران سنة

١٩٢٢ وعنوانه «المخابرات مع الوفد العربي الفلسطيني والجمعية الصهيونية»؛ قال الوزير :

> واما معاملة شعب فلسطين كشعب اقل رقياً من جاريه في العراق وسوريا فهذه مسألة لا وجود لها ؛ وكل ما في الامر ان حكومة صاحب الجلالة مقيدة بعهد سابق لعهد جامعة الامم،فما يسعها ، بعد ان اضطلعت بالمسؤولية عن هذه البلاد لدى دول الحلفاء الرئيسية،ان تسمح بانتشاء حالة دستورية فيها قد تجعل القيام بتنفيذ تعهد جليل صدر عنها وعن اولئك الحلفاء في حيز عدم الامكان

المادة ١٦ من معاهدة لوزان جاءت بعد المادتين ٩٥ و ١٣٢ من معاهدة سيڤر الحابطة

(١٠) ولم يكن ذلك التعهد الجليل الا « التصريح » الذي صدر ، اول ما صدر ، عن الحكومة البريطانية ، ثم اتخذته عنها دول الحلفاء اتخاذاً ، في سبيل تحبيذ اقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ؛ وقد جاء هذا تصريحاً في صلب المادة ٩٥ المذكورة من معاهدة سيڤر

(١١) ولا يذهبنّ عن البال ان المادة ١٦ من معاهدة لوزان ، التي تم التوقيع عليها في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ابطلت المادة ١٣٢ والمواد ٩٤—٩٧ (ومنها المادة ٩٥) من هذه المعاهدة الحابطة

(١٢) وبهذه المادة « ١٦ » من معاهدة لوزان لم يقع من تركيا الا التنازل عن حقها في سوريا والعراق وفلسطين من دون تعيين المتنازَل له

ولا بد من توجيه النظر بصورة مخصوصة الى العبارة الختامية من الفقرة الاولى من هذه المادة ، فانها اكتفاء بمجرد التلميح الى مصير هذه

الاقطار حيث قالت « ان مصيرها جارٍ تدبره او يجري فيما بعد فيما بين ذوي المصلحة فيه (من الفرقاء) »

ولا يصحّ تأويل عبارة « ذوي المصلحة فيه من الفرقاء » تأويلاً يحصر مؤداها في الفرقاء المتعاقدين . والنص الافرنسي لهذه العبارة هو « ذوو المصلحة فيه » فقط من دون الكلمتين « من الفرقاء »

وهذه الحجة تزداد رسوخاً عندما ننظر الى المادتين ٧ و ٨ من معاهدة لوزان فنرى عبارة « الحكومات المتعددة ذوات المصلحة » وهي كذلك في النص الافرنسي ، والى المادة ٢٨ فنقرأ عبارة « الفرقاء المتعاقدين السامين » وهي كذلك في النص الافرنسي

وفي العبارة الختامية من المادة ٥ نقرأ الكلمات « ذوي الشأن من الفرقاء » وهذه الكلمات كلها ظاهرة في النص الافرنسي ايضاً

(١٣) واستيفاءً لهذا البرهان نقول ان كلمة « ذوي المصلحة » في النص الافرنسي للمادة ١٦ وردت في صيغة المذكر مع اداة الجمع . و « فريق » في اللغة الافرنسية لفظ موَّنث

وهكذا فقد انتفى الانحصار في « فرقاء » المعاهدة انتفاءً باتاً

المادة ١٦ من معاهدة لوزان حفظت حق تقرير المصير لشعوب الاقطار المنصولة عن تركيا ، وهذه المعاهدة في العرف القانوني سابقة للانتداب الفلسطيني زمناً

(١٤) فالمادة ١٦ من معاهدة لوزان افاضت على شعب فلسطين حق الاعتراف به « امة مستقلة » وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

(١٥) وان كان في معاهدة لوزان ايما نص آخر يمت باي صلة لهذا المبحث فما هو الا المادتان ٢٥ و٢٧ منها

وليس في هاتين المادتين شيء يتعارض مع حكم العبارة الختامية من الفقرة الاولى من المادة ١٦ او يناقض ذلك الحكم ، وهذا هو نصه الافرنسي "le sort de ces territoires......étant réglé ou à être réglé par les intéressés"

(١٦) ولما تم التوقيع على هذه المعاهدة كان الانتداب الفلسطيني انتداباً غير نافذ النفاذ القانوني ؛ وما وقع نفاذه هذا الا في ٢٩ ايلول سنة ١٩٢٣

الاعتراف بالاستقلال شرط جوهري اولي في انتداب من الصنف الاعلى (حرف الف)

(١٧) ومن المبادىء المقررة فيما خص الشعوب التابعة للامبراطورية التركية سابقاً ان لا يكون لوضع صيغة انتداب يثبتها مجلس الجامعة الا قدر محدود من الاهمية العرضية

واما الحكم الجوهري الذي تنطق به الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد فهو الاعتراف باستقلال الأمة

ولذلك كان اعتراف بريطانيا العظمى بحكومة مستقلة في العراق اول ما كان منها نحو شعب هذا القطر ؛ وهي نفسها من الفرقاء المتعاقدين في معاهدة سيفر الحابطة

وكان اعترافاً جهرت به مقدمة النص النهائي لسنة ١٩٢١ للانتداب العراقي ؛ الا ان ذلك الانتداب لم يقترن بتثبيت من مجلس الجامعة ، بل

ابرمت معاهدة وعقدت اتفاقات مع الامة العراقية المعترف باستقلالها ، رفعها المنتدب الى المجلس فأجازها ؛ وكانت اجازتها بمثابة العمل بالمادة ٢٢ من عهد جامعة الامم بصورة عامة

احكام الانتداب قابلة للتغيير

(١٨) واما مبدأ التغيير في الانتداب فهو موضوع وضعاً في المادة ١٨ من الانتداب السوري اللبناني وفي المادة ٢٧ من الانتداب الفلسطيني ، ونصهما : «يُقتضى رضى مجلس جامعة الامم في اي تغيير يراد»

قد تحل معاهدةٌ محل انتداب من الصنف الاعلى (حرف الف)

(١٩) وتلك حكومة العراق ، التي اعترف باستقلالها ، فقد تم قبولها في جامعة الامم؛ وكان ذلك بطلب من المنتدب البريطاني نفسه وكذلك منتدب سوريا ؛ فانه آخذ في مفاوضة الامة المستقلة في هذا القطر على معاهدة تقوم على مثل ما قامت عليه المعاهدة الانكليزية العراقية

رغبة المنتدب هي الشرط الرئيسي الوحيد للنكول عن احكام انتداب او تغييرها

(٢٠) وما الشرط الرئيسي الوحيد للنكول التام عن التزامات التزمها المنتدب في انتدابه او للتغيير فيها الا رغبة تبدو من المنتدب الذي رضي واختار ان يقبل تلك الالتزامات فقبلها

(٢١) وفي امر العراق وقع اعراب المنتدب عن هـذه الرغبة واخراجها مخرج العمل في نفس سنة ١٩٢١ التي في اثنائها كان المنتدب هو نفسه قد وضع صيغة انتدابه وقدمها الى برلمانه البريطاني

العراق سابقة قاطعة

(٢٢) وقد ورد تفصيل هذه السابقة على الصفحات «١٣—١٤» من كتيّب اصدرته جامعة الامم في شهر شباط سنة ١٩٢٧ عنوانه «النظام الانتدابي» ، وعنه نأخذ ما يلي :

في سنة ١٩٢٠ قدمت الحكومة البريطانية الى المجلس صيغة انتدابها العراقي ؛ وفي سنة ١٩٢١ ابلغ المستر فيشر ممثل بريطانيا مجلس الجامعة ان الرغبة الطامية التي ابداها الشعب العراقي في تشكيل « حكومة قومية » ، يقوم على راسها حاكم عربي ، حدت بالحكومة البريطانية ان ترى ان القيام بالتزاماتها تجاه الجامعة افضل قيام يتأتى عن طريق معاهدة تحالف تعقد بين بريطانيا العظمى والعراق وتتضمن المبادىء التي قامت عليها تلك الالتزامات ؛ وبالفعل عقدت تلك المعاهدة وابلغت الى جامعة الامم في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ واكملها بروتوكول جرى التوقيع عليه في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٣ واتفاقات اربعة مؤرخة في ٢٥ اذار ١٩٢٤ ، ولخصت الحكومة البريطانية هذه الوثائق في مذكرة رفعتها الى المجلس عينت بها التزاماتها تجاه الجامعة من حيث تطبيق المادة ٢٢ من العهد ؛ وهذه المذكرة صادق عليها المجلس في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ عملاً بالمادة ٢٢ من العهد

وكان المجلس قد اخذ على عاتقه حل مسألة الحد بين تركيا والعراق؛ وفي ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ اتخذ قراراً جعل بـه للعراق القسم الاعظم من الاراضي التي كانت موضوع النزاع. وعملاً بتوصية لجنة تحقيق مخصوصة عرفت بلجنة الموصل كلف المجلس الحكومة البريطانية ان تقدم معاهدة

جديدة مع العراق تضمن استمرار الامد الانتدابي ٢٥ عاماً ما لم تكن العراق قد اصبحت في خلال هذه المدة عضواً في الجامعة . وكلفت الحكومة البريطانية ايضاً بصفة كونها منتدباً ان تعرض للمجلس ما يتخذ من التدابير سعياً في سبيل ضمانة ما اوصت به لجنة التحقيق المذكورة من الحكم المحلي للسكان الاكراد

وفي ٢ اذار ١٩٢٥ ابلغت الحكومة البريطانية مجلس الجامعة نص معاهدة انكليزية عراقية جديدة والمعت الى اعتبارها نفسها مقيدة بما ارتبطت به في ١٩٢٤ ما دامت هذه المعاهدة نافذة . وفي ١١ اذار وافق المجلس على هذا البلاغ واكسب قراره الصادر في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ صفته النهائية

وفي ٨ تشرين الثاني ١٩٢٦ نظرت لجنة الانتدابات الدائمة في اول تقرير رفعته الحكومة البريطانية عن ادارة العراق وكان ذلك بحضور السر « هنري دوبز » المندوب السامي للعراق

رغبة المنتدب في النكول او التغيير قد تنشأ عن رغبة الشعب في القطر الانتدابي او قد تنجم من الالتزامات الانتدابية ومناقضتها لعهد الجامعة

(٣٣) واما الاعراب عن الرغبة فليس من المحتم ان يكون ثورة في القطر الانتدابي

(٣٤) ولقد قام الدليل فيما تقدم (في الفقرة ٩ اعلاه) على ان الحكومة البريطانية منذ ١٦ اذار ١٩٢٢ سلمت بان شعب فلسطين لم يكن اقل رقياً من جاريه في العراق وسوريا وانه طلب حكومة دستورية

(٣٥) بيد ان هذه الرغبة قد تنجم من ذاتية الالتزامات الانتدابية

ولا سيما حيث تُرى تلك الالتزامات ، لدى التدقيق الحر المجرد ، مخالفة لعهد جامعة الامم ، او ، لعلة من العلل ، خارجة عن حيز الامكان

الانتداب الفلسطيني انحراف عن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد

(٣٦) وفي سبيل اقامة الدليل على ان الانتداب الفلسطيني انطوى بالفعل على التزامات متعارضة مع عهد الجامعة معارضة تامة يجدر بنا ان ننظر الى الانتداب السوري اللبناني فيتحقق لنا ما هنالك من التمييز الجلي بين فلسطين وهذين القطرين الجارين برغم ما وقع وكان من تسليم الحكومة البريطانية بان الشعب الفلسطيني ليس اقل رقياً . فالمواد : ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، من الانتداب الفلسطيني متطابقة حرفاً حرفاً مع المواد : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ١٨ ، ١٩ ، من الانتداب السوري اللبناني؛ الا اننا نلحظ تميزاً جلياً بين هذين الانتدابين فيما خص مقتضيات الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

(٣٧) فمقدمة الانتداب الفلسطيني ليست الا ادعاء ادعي بالعمل باحكام المادة ٢٢ من عهد الجامعة وذلك عن طريق العهد الى منتدب بادارة شؤون فلسطين من دون ذكر الفقرة الرابعة من هذه المادة

واما مقدمة الانتداب السوري اللبناني فانها تعهد بقطري سوريا ولبنان الى دولة منتدبة مفروض عليها ان تسدي المشورة والمساعدة الى سكان هذين القطرين في امر ما لهما هما من ادارة او حكومة وفقاً

للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم، واليك النص بعينه:

> بما ان الدول المتحالفة الرئيسية قد وافقت على العهد بقطر سوريا ولبنان الذي كان فيما سبق تابعاً للامبراطورية التركية .... الى منتدب مفروض عليه واجب اسداء المشورة والمساعدة الاداريين الى الشعب وفقاً لاحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

الانتداب الفلسطيني يصرّح بذكر الفقرة الثامنة ولا يصرّح بذكر الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد

(**٢٨**) ولا بد من لفت النظر بصورة مخصوصة الى امر التصريح بذكر الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد . وهنا نقول ان المواد المتطابقة المتقدم تعدادها من مواد الانتدابين هي مما يصح اعتباره تطبيقاً للفقرة الثامنة من المادة ٢٢ من العهد؛ وهنالك بالفعل تصريح بذكر هذه الفقرة في كل من مقدمتي هذين الانتدابين

(**٢٩**) وهذه الملاحظة ، ولا مراء ، تؤيد ما تقدم به القول من ان الانتداب الفلسطيني بعدم تصريحه بذكر الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة جعل الادعاء بان احكام هذه الفقرة من هذه المادة من هذا العهد قد أُوتيت حقها من الاجراء والتطبيق ضرباً من المحال

لا حكومة في فلسطين ، منتدَب ولا غير

(**٣٠**) والمادة الاولى من الانتداب الفلسطيني تخوّل المنتدب تام صلاحيات الاشتراع والحكم (الادارة) من دون ان يكون في هذه المادة ولا في غيرها من مواده اي لفظ او كلمة او عبارة مما يصح تأويله

بما يفيد اعترافاً بشعب فلسطين « امة مستقلة »

وليس الحال كذلك في امر الانتداب السوري اللبناني ؛ فان المادة الاولى من هذا الانتداب بصراحة وجلاء تفرض على المنتدب ان يقيم في هذين القطرين في خلال ثلاث سنوات من الزمان دستوراً صائناً لحقوق جميع السكان وقاضياً بتسهيل ترقية سوريا ولبنان ترقية مطردة كحكومتين مستقلتين واليك النص بعينه :

> على المنتدب ان يضع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا الانتداب دستوراً لسوريا ولبنان
>
> وهذا الدستور يجب وضعه بالاتفاق مع ولاة الامور الوطنيين ويجب ان تُراعى فيه حقوق جميع السكان القاطنين في هذا القطر ومصالحهم ومشيئاتهم ؛ ويجب على المنتدب ايضاً ان يشترع تدابير تسهل ترقية سوريا ولبنان كحكومتين مستقلتين . والى ان يصبح الدستور نافذاً يجب تسيير الحكم في سوريا ولبنان وفقاً لروح هذا الانتداب
>
> وعلى المنتدب ان يشجع الحكم المحلي على قدر ما تسمح الظروف والاحوال

(٣١) وهذه النتيجة نفسها يؤيدها ايضاً ورود عبارة « ادارة فلسطين » مراراً وتكراراً في مثل المواد ٦ ، ٧ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، من الانتداب الفلسطيني

وهذه المواد في ضياء المادة الاولى من الانتداب الفلسطيني نفي ومناقضة تامان الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة ؛ فانها موادّ تقيم الدولة المنتدبة نفسها حكومةً للقطر الانتدابي

ومما يدل على هذا الحال دلالة قاطعة ان ما يعرف بدستور فلسطين ليس الا قانوناً وضعه واستنه صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى واسمه

« امر الملك في المجلس — فلسطين »

زد على ذلك ان خروج هذا الاشتراع الى حيز الوجود منذ ١٩٢٢، اي قبل نفاذ الانتداب الفلسطيني بزمن طويل، ذلك في حد ذاته كان من بواكير الانتهاك الفاحش للمبادىء الموضوعة في الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة

الانتداب الفلسطيني اداة لاستحداث حكومة يهودية تدريجيًا وليس فيه نص عن دستور حكومة قائمة

(**٣٢**) وبدلاً من دستور للقطر الفلسطيني تتحقق به مشيئات شعب هذا القطر ويقيم منه « حكومة مستقلة »، فقد جاء هذا « الامر في المجلس » ففرض على هذا « الشعب الذي كان تابعاً للامبراطورية التركية » سياسة موءداها استحداث «شعب» وقُلْ « امة » وقل «قوم» يوءتى بهم الى قلب هذا القطر من خارجه ثم يساعَدون على اقامة « وطن قومي » يكون وطنهم هم، وقل « حكومة » تكون حكومتهم هم

(**٣٣**) وما المراد الا سياسة الوطن القومي اليهودي؛ وهي الحكم الاساسي الجوهري الذي وُقف عليه في الانتداب الفلسطيني فقرتان كاملتان من مقدمته والمواد ٢، ٤، ٦، ١١، ٢٢، ٢٣، بكاملها من مواده وهذه المواد فياضة بما فيها من « وطن قومي يهودي » و « ويهود » و « وكالة يهودية » و « هجرة يهودية » و « استعمار يهودي » و « لغة يهودية » و « اعياد يهودية »؛ وذلك كله في سبيل « الاعتراف بصلة الشعب اليهودي التاريخية في فلسطين وموجبات اقامته من جديد لوطنه

القومي في هذه البلاد » كما جاء صراحة في صلب المقدمة

(٣٤) واما كلمة « عرب » فلم يُتَحْ لها ادنى محل في الانتداب الفلسطيني ، حتى كان القطر الفلسطيني لم يحو في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٢ ، وهو اليوم الذي ثبت فيه مجلس الجامعة هذا الانتداب شعباً عربياً كان تابعاً للامبراطورية التركية ، وحقه بحكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم كحق شقيقيه في سوريا ولبنان ان يعترف به امة مستقلة لها حكومتها هي

فلسطين تبقى من دون حكومة الى انتهاء الانتداب : غرابة ليس بعدها غرابة

(٣٥) وهذه الغرابة التي تعمّ الانتداب الفلسطيني (في مقابلة الانتداب السوري اللبناني) تبلغ حدها الاعلى في المادة ٢٨ وهي المادة التي تبحث في امر انتهاء الانتداب فتذكر اولاً واخيراً شيئاً هو « حكومة فلسطين » تمييزاً عن الشيء الذي هو « ادارة فلسطين طيلة مدة الانتداب »

والامر جلي واضح ؛ فما الغاية ولا القصد الا ان بلاد فلسطين يقوم فيها شيء هو « حكومة فلسطين » وتكون حكومة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، التي تظهر للوجود مع انتهاء الانتداب ، لتحل محل « ادارة فلسطين » التي يكون قد انقضى امرها بانجاز انشاء الوطن القومي اليهودي

سياسة المنتدب الخاصة لا تكون تسويغاً لانتهاك العهد

(٣٦) تلك كانت السياسة التي تمثلها واعلنها المنتدب الفلسطيني في حين سابق لعهد جامعة الامم

واما ان هذه السياسة المعروفة بسياسة وعد بلفور اعتنقتها دول مجلس الجامعة (كما جاء في مقدمة الانتداب الفلسطيني) فذلك لا يكون تسويغاً وتجويزاً لانتهاكٍ وخرقٍ وقعا و كانا ما دامت احكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ واحكام المادة ٢٠ من عهد الجامعة احكاماً لم يبطلها الغاء ولا طرأ عليها تحوير قضى باستثناء فلسطين او باستثناء آخر مخصوص من اجل سياسة تمييزية لما بين الـ ١٢ و الـ ١٦ مليوناً من اليهود في وجه مئات الملايين من المسلمين والنصارى

اعتناق مجلس الجامعة لسياسة المنتدب لا يتغلب على العهد

(٣٧) ولربما كان اعتناق دول المجلس لسياسة الوطن القومي اليهودي نتيجة ما قامت به الحكومة البريطانية نفسها من «افضل الجهود» في سبيل القيام بوعد بلفور واليك نصه :

> بالعطف والتحبيذ ترى حكومة صاحب الجلالة الى امر انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وستبذل افضل جهودها لتسهيل ادراك هذه الغاية ...

وعد بلفور ليس التزاماً

(٣٨) ولكن هذه الكلمات على ما فيها من الانطواء على سياسة معينة لا تبلغ حد « الالتزام الدولي » وقصاراها ان تكون وعداً وُعد

(٣٩) وما كان لزاماً على الحكومة البريطانية ان تدرج هذا الوعد وتدمجه في انتدابها وهي هي واضعة احكامه ؛ ولا ارغم مجلس الجامعة مرغمٌ على تثبيت هذا الادراج والادماج الا اثرٌ من آثار «افضل الجهود» الواقعة من ناحية الحكومة البريطانية

سياسة وعد بلفور مناقضة للمادة ٢٠ من عهد الجامعة

(٤٠) ولئن امكن تأويل هذا الوعد واعتباره التزاماً فقد كان من الواجب المتحتم على الحكومة البريطانية ان تتخلص منه قياماً بحق الامانة والاخلاص من ناحيتها نحو المادة ٢٠ من عهد جامعة الامم ؛ وهو العهد الذي كان قد تم التوقيع عليه من قبل تثبيت الانتداب الفلسطيني بأمد

(٤١) ولقد جاء تثبيت مجلس الجامعة للانتداب الفلسطيني هو ايضاً خرقاً للمادة ٢٠ من عهدها ، وذلك لان اجازة هذا الوعد كانت انتهاكاً لاحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من العهد

(٤٢) واليك نص المادة ٢٠ من العهد ، فترى مبلغ ذينك الخرق والانتهاك :

(١) يوافق اعضاء الجامعة عضواً عضواً على ان قبول هذا العهد الغاء لكل ما بين الواحد منهم والآخر من التزام او تفاهم مما يتعارض مع احكام هذا العهد ، ويتعهدون بين يدي الجلال انهم لا يرتبطون فيما بعد اي ارتباط يتعارض مع احكامه

(٢) وايما عضو في الجامعة يكون قبل صيرورته عضواً فيها قد تحمل اي التزام يتعارض مع احكام هذا العهد فمن الواجب عليه ان يبادر الى التخلص من ذلك الالتزام

عهود الحكومة البريطانية للعرب متلائمة مع عهد الجامعة

(٤٣) اما الحكومة البريطانية فلم تسعَ للتخلص من هذا الوعد الذي لم يكن البتة التزاماً دولياً ، ولا تفاهماً دولياً ، ولا ارتباطاً دولياً ؛ بل شاء محض اختيارها ، فبذلت «افضل جهودها» مضيّاً في هذه السياسة بين شدقَي عهد جامعة الامم ، فألقتْ من وراء ظهرها ما كانت قد تحملته من ارتباط وتفاهم والتزام نحو العرب ، برغم تلاؤمه وانسجامه التامين مع احكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ومع كل حكم آخر من احكام هذا العهد

(٤٤) والمقصود هنا ، ولاخفاء ، تلك المذكرات الرسمية التي حصل تبادلها بين الحكومة البريطانية والملك حسين ، وذلك البلاغ المبين المشترك المعروف بالبلاغ الانكليزي الافرنسي ؛ وكانت جميعها ، من مذكرات وبلاغ ، كافلة ضامنة لشعب فلسطين العربي حالةً من الاستقلال السياسي والقومي أبلغَ واوفى من مجرد الاعتراف بهذا الشعب « امة مستقلة » بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

(٤٥) وهي مذكرات اقرت بها الحكومة البريطانية اقراراً صريحاً

(٤٦) ولكن الحكومة البريطانية منذ يوم ٣ حزيران ١٩٢٢ أنكرت حقيقةً جغرافية ماثلة للعيان ، اذ انكرت ان بلاد فلسطين المشتملة على « سنجق القدس المستقل » مما شملته تلك المذكرات وادعت

« ان فلسطين كلها، غربي الاردن، أُخرجت إخراجاً عن مآل تلك المذكرات »

وهذا الادعاء وذلك الانكار بما انطويا عليه من نفي للحقائق القائمة، وقعا على الصفحة ٢٠ من الكتاب الابيض (رقم ١٧٠٠) الذي تضمن « بيان السياسة البريطانية في فلسطين » وعنوانه « مخابرات مع الوفد العربي الفلسطيني والجمعية الصهيونية » وقد تقدم ذكره

قول الحكومة البريطانية ان فلسطين اخرجت عن العهود المقطوعة للعرب ؛ قول لا اساس له

(٤٧) وقول الحكومة البريطانية هذا بخروج فلسطين عن الحدود المعينة في عهودها للعرب قول لم يقبله الوفد العربي الفلسطيني بل فنده تفنيداً وهدمه هدماً في كتابه المؤرخ في ١٧ حزيران ١٩٢٢ الى وزير المستعمرات (وتراه على الصفحتين ٢٥ و ٢٦ من الكتاب الابيض المذكور) . وكتاب الوفد ذاك اعترفت بتسلمه الحكومة البريطانية في حينه بكتاب مؤرخ في ٢٣ حزيران ١٩٢٢ وجهه وزير المستعمرات الى الوفد (وتراه على الصفحتين ٢٩ — ٣٠ من الكتاب الابيض المذكور)

(٤٨) ولكن الحكومة البريطانية ابت الرجوع عن ذلك القول الواهي ومضت تعمل وتفعل كما لو كان قولاً صحيحاً، وفي يوم ٢٤ تموز ١٩٢٢ في مدينة لندن نفسها تمَّ تثبيت الانتداب الفلسطيني

(٤٩) وهذا العبثُ بحقيقة قائمة ماثلة للعيان هو البرهان الايجابي كبير الدلالة على ما اتخذته الحكومة البريطانية لها ديدناً من الاعتساف

والاعتباط ، يوم وعدت وعدها البلفوري ، ويوم سعت ، ويوم وُفّقت ، فادرجته في الانتداب الفلسطيني ضاربة عرض الحائط بالمادة ٢٠ وبالفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

(٥٠) ولا جرم في سبيل تبيان مدى ذلك الاعتساف ومبلغ ذلك الاعتباط ان نورد ما يتصل بهذا البحث من تلك المخابرات الرسمية ؛ وخطورة الموقف عذر الاسهاب

وكانت مسوّدة المذكرة التي عرفت فيما بعد ببيان السياسة البريطانية في فلسطين قد ابلغت الى الوفد العربي الفلسطيني ، ولكنها في نهاية الامر بقيت ودامت منطوية على هذه الغلطة الاضافية المنبعثة عن التصميم والاصرار ، ووقف التغيير فيها عند حد ابدال الكلمتين «ولاية دمشق» بالكلمتين «قضاء دمشق» وهو تغيير لم يكن في شيء من تخفيف جسامة تلك الغلطة

(٥١) وفيما يلي النص الحرفي لفقرة من «المذكرة» كما نشرت في نهاية الامر (انظر الصفحة ٢٠ من الكتاب الابيض ١٩٢٢) :

وفيما يتصل بامر الدستور الذي يراد الان قيامه في فلسطين ، وقد نشرت صيغته ، يستحسن التقدم الى ايضاح مسائل معينة

وفي اول الامر نقول انه لم يكن شيء مما تقدم به الوفد العربي ذهاباً الى ان حكومة صاحب الجلالة تعهدت في اثناء الحرب بالمبادرة الى اقامة حكومة قومية مستقلة في فلسطين . وهذا القول الصادر من ناحية الوفد قول مستند الى كتاب مؤرخ في ٢٤ تشرين الاول[1] ١٩١٥ وجهه السر هنري مكماهون ، وهو اذ ذاك المندوب السامي في مصر ، الى شريف مكة وهو اليوم الملك حسين صاحب مملكة الحجاز . وقد حصل الاستشهاد

(١) هكذا في الاصل ولعل الاصح ٢٥ تشرين الاول ١٩١٥

بذلك الكتاب كتاباً متضمناً الاعتراف باستقلال العرب ضمن ما اقترحه من حدود وبتعضيد ذلك الاستقلال ؛ ولكن هذا العهد كان عهداً مقيداً بتحفظ ضُمّنه ذلك الكتاب نفسه فأُخرج عن نطاقه ، في جملة ما اخرج ، تلك الاقسام من سوريا الواقعة غربيّ قضاء دمشق . وما زالت حكومة جلالته ترى في هذا التحفظ تحفظاً شاملاً لولاية بيروت ولسنجق القدس المستقل . ففلسطين كلها غربي الاردن اخرجت عن فحوى عهد السر هنري مكماهون

الوفد العربي الفلسطيني اثبت شمول العهود لفلسطين وعدم اخراجها عنها

(٥٣) وهذا نص جواب الوفد العربي الفلسطيني وهو واقع على الصفحتين ٢٥—٢٦ من الكتاب الابيض ١٩٢٢ المذكور:

ثم تثير المذكرة مسألة العهود المقطوعة لملك الحجاز وتقول : وهذا الوعد (بالاعتراف باستقلال العرب وتعضيد ذلك الاستقلال) قُيّد بتحفظ ورد في نفس الكتاب أخرج عن نطاقه البلاد الواقعة غربي ولاية دمشق . وتلك الولاية شملت جميع بلاد شرق الاردن ولكنها لم تشمل سنجق القدس المستقل ولا تلك الاقسام من ولاية بيروت التي هي الان داخلة في فلسطين . ففلسطين كلها غربي الاردن اخرجت عن عهد السير هنري مكماهون

وعلى هذا نجيب فنقول :

اولاً : كلمة « ولاية » لم ترد في المخابرات ؛ ووردت كلمة district « قضاء » (مقاطعة)

ثانياً : لم يقصد ولاية وانما قصد « قضاء» وهذا لان الكتاب يقول « اقضية دمشق وحمص وحماة وحلب » . ولما كان كل من حمص وحماة قضاء داخلاً في ولاية سوريا فمن الفضول والحشو التصريح بذكر « حمص وحماة » لو كان المقصود « ولاية دمشق » (سوريا) لا « قضاء دمشق »

وما « الولاية » المزعوم التنويه عنها الآ « ولاية سوريا » لا « ولاية دمشق » ، اذ لم يكن في الوجود شيء اسمه « ولاية دمشق »

وهكذا يظهر جلياً ان فلسطين واقعة ضمن نطاق العهد

ولا ريب ان التحفظ المثبت في العهد انما اريد به لبنان ؛ وهذا لان السير هنري مكماهون في كتابه المؤرخ ٢٥ تشرين الاول يقول : « وفيما خص تلك الاقسام حيث تملك بريطانيا العظمى حرية التصرف من دون اجحاف بمصالح حليفتها فرنسا فانني مفوض الخ » ، وعلى ذلك اجاب الشريف في اول كانون الثاني ١٩١٦ قائلاً ، « ومع ذلك فاننا نرى من الواجب علينا ان نؤكد للوزير الخطير اننا بعد انتهاء هذه الحرب سنطلب منه (وهو ما نصرف عنه الان انظارنا اعتباراً من هذا اليوم) ما نتركه الان لفرنسا »

(١) وهكذا فقد ثبت خروج فلسطين عن البلاد الواقعة غربي اقضية دمشق وحمص وحماة وحلب (٢) ومنذ الاحتلال ملكت بريطانيا العظمى حرية التصرف من دون اجحاف بمصالح فرنسا (٣) واحتفظ الشريف بحقه بالبلاد الواقعة غربي الاقضية المتقدم ذكرها (دمشق وحمص وحماة وحلب) الى ما بعد الحرب

وبناء عليه ففلسطين مشمولة بالعهود لا مخرجة عنها ؛ ومن حقها ان يعترف باستقلالها

عجزت الحكومة البريطانية عن اثبات زعمها ؛ ولكنها به عملت

(٥٣) وهذا الجواب المؤرخ في ١٧ حزيران ١٩٢٢ اعترفت بتسلمه وزارة المستعمرات في كتابها المؤرخ في ٢٣ حزيران ١٩٢٢ ومنه الفقرة التالية (وهي واقعة على الصفحتين ٢٩—٣٠ من الكتاب الابيض المذكور) :

إلحاقاً لكتابي المؤرخ في ١١ نيسان ١٩٢٢ وبايعاز من الوزير المستر تشرتشل أرسل اليكم في طيه بصورة من المخابرات التي جرت مع الجمعية

الصهيونية في صدد ما يُنتوى من نشر بيان معيَّن لسياسة حكومة جلالته في فلسطين . وصورة البيان المنتوى نشره أُبلغت اليكم في ٣٠ ايار ؛ ومن بعد ذلك حصل البحث في نصوصها بصورة التفصيل ، وهو البحث الذي جرى في اول حزيران بين الوفد والسير هربرت صموئيل وممثل لوزارة المستعمرات . وما تفضلتم به في تلك المقابلة (وقد لخصتموه في كتابكم المؤرخ في ١٧ حزيران) قد جرى التدقيق فيه من قبل الوزير ، وبعد ان استشار من ولاة الامر من كان لهم اختصاص به في اوائل عهد المخابرات التي جرت بين السير هنري مكماهون وملك الحجاز ، قرر جنابه ان يحدث تغييراً في صيغة ذلك البيان من حيث مسألة مادية معينة جاءت فيه

تثبيت تصريح بلفور اصرارٌ لا تسويغ

(٥٤) وما يدل على ذلك الاصرار والتصميم في هذا الاعتساف وهذا الاعتباط دليل مثل ذلك التغيير الطفيف الذي طرأ على عبارة في هذا الجزء من « بيان السياسة » حيث كان تغييراً لا اثر له البتة في كنه السياسة نفسها ، التي كانت وظلت قائمة بكليتها على وعد بلفور وحده ، حتى كأن العهود المقطوعة للعرب مما خص فلسطين ، برغم سبقها لذلك الوعد زمناً ووجوداً ، لم تُقطع ولا وُجدت

(٥٥) وذلك ما وقع و كان ؛ ففي ٢٩ حزيران ١٩٢٢ ابرق وزير المستعمرات الى القائم بادارة حكومة فلسطين برقية منها ما يلي (راجع الصفحتين ٣٠—٣١ من الكتاب الابيض ١٩٢٢ المذكور) :

> يصدر يوم السبت في اول تموز كتاب ابيض يشتمل على المخابرات التي دارت بين حكومة صاحب الجلالة والوفد العربي الفلسطيني والجمعية الصهيونية بين ٢١ شباط و٢٣ حزيران ١٩٢٢ ؛ وهذه المخابرات تشمل

البيان الرسمي للسياسة البريطانية ؛ وخلاصته ما يلي :

(١) تثبت حكومة صاحب الجلالة من جديد الوعد الصادر في تشرين الثاني ١٩١٧ ؛ فانه غير قابل للتغيير

(٢) يؤسس وطن قومي يهودي في فلسطين ؛ والشعب اليهودي يكون في فلسطين بحكم الحق لا بفضل التسامح

المبحث الثاني

محقق بريطاني يفصّل البرهان على ان فلسطين لم تخرج عن العهود المقطوعة للعرب

(٥٦) وقد كان موقف الحكومة البريطانية تجاه وعد بلفور ، من الجهة الواحدة ، وتجاه نصيب فلسطين من العهود المقطوعة للعرب ، من الجهة الاخرى ، وماهية ذلك الموقف وخطورته ، موضع تحقيق قام به رجل انكليزي في سنة ١٩٢٣ فجاء عنواناً للمهارة والنزاهة ، ونشر في كتاب دل عليه عنوانه وهو « خدعة فلسطين » ومنه نقتطف ما يلى اخذاً عن صفحاته ٣٨—٤٦ ، والخارطة ايضاً مأخوذة عنه . ولم اضف الاّ العناوين ، وليس في ذلك فضل ، واما الانكليزي صاحب الفضل فهو المستر ج. م. ن. جفريس

انقضى عامان ووعد بلفور غير معلن في فلسطين بصورة رسمية

(٥٧) وقد رأيت كيف تم تركيب وعد اولئك البلافرة وكيف ان الجيش البريطاني في فلسطين سلخ ما ينيف عن سنتين من دون ان ينشر ذلك الوعد ؛ وقد رأيت ايضاً ما حدث في فلسطين من جراء ذلك . ولنتغلغل الان في دخائل الحقائق فنرى كيف كان نكث الحكومة البريطانية وحنثها في عهودها حين كان

التعهد باستقلال فلسطين سبق وعد بلفور

(٥٨) وكان اول النكث واول الحنث نشر ذلك الوعد ؛ فان الحكومة البريطانية كانت من قبل تعهدت للعرب تعهداً ضامناً لاستقلال البلاد التي نرى هذه الحكومة الان تسعى الى انشاء الوطن القومي الصهيوني في قلبها . وهكذا يصح القول ان هذا الوطن القومي تقدمه عهد منكوث وجاء من بعده عهد منكوث والاول عهد بريطاني والثاني عهد انكليزي افرنسي صدر في سنة ١٩١٨

العهد المقطوع للعرب كان بعوض وبدل

(٥٩) وهذه العهود تضمنتها رسائل صدرت عن السير هنري مكماهون الى شريف مكة (الملك حسين ملك الحجاز) عندما جرت المفاوضة على دخول العرب في الحرب الى جانبنا ضد الاتراك . وكان السير هنري مكماهون في ذلك الحين المندوب السامي في مصر ، وكان عمله باسم بريطانيا العظمى

(٦٠) وليكن معلوماً ان الشريف حسين كان يعمل بالنيابة عن الشعب العربي . وسنرى كيف كان الشريف حسن المساومة ؛ وهو الحق ويقال ، ان العرب لم يكونوا في الرضى بالرعاية والامداد من قبل بريطانيا اقل منهم تشوقاً الى التحرر على يدها من حكم الغير . ولئن ساومنا الشريف

مساومة فان المساومة انتهت باتفاق عقدناه ولا بد لنا من القيام به ؛ فاننا جنينا منه او قصدنا ان نجني فوائـد ومنافع ، وسيّان . فالشريف من اول الامر اصرّ على تعيين الحدود وكان ذلك منه سداداً في الراي واصالة ، وذهنية حكومتنا البلفورية ما ترى

حدود البلاد العربية التي يُعترف باستقلالها

(٦١) في ١٤ تموز ١٩١٥ وجه الشريف الى السير هنري مكماهون كتاباً رسمياً قال فيه :

لما كانت الامة العربية من دون استثناء قد اعتزمت في هذه السنوات الاخيرة ان تحيا وتُحرز حريتها وتتولى زمام ادارتها . . . . فهي ترى من المناسب الان نظرًا لضيق الوقت وحراجته ان تكتفي بطلب الموافقة من حكومة بريطانيا العظمى، بواسطة مندوبها او ممثلها ، على القضايا (المقررات) الاساسية التالية :

اولاً : تعترف بريطانيا العظمى باستقلال الاقطار العربية بكل معنى من معاني « الاستقلال » وتكون حدودها شمالاً : من مرسين الى اطنه حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض وهي الدرجة التي تقع عليها بيربجيك واورفة وماردين ومديات وجزيرة عادية حتى حدود العجم ؛ وشرقاً : حدود العجم حتى خليج البصرة ؛ وجنوباً : المحيط الهندي ، وتستثني مستعمرة عدن ؛ وغرباً : البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى مرسين .

(٦٢) وتضمن هذا الكتاب بنوداً عديدة اخرى تعددت مباحثها وتنوعت بين منحنا الاولوية الاقتصادية ، وضمانة المساعدة المادية والادبية للحكومة العربية تجاه الهجمات من الداخل ومن الخارج ، وتعيين الموقف في حالة دخول اي من الفريقين في عمل عدائي ، وضمانة تيسير المال والعتاد الحربي للعرب ، وتعيين ١٥ عاماً مدة للمعاهدة المقترح عقدها بين بريطانيا والعرب ، وهلمّ جرًّا ؛ ولكن ما يعنينا من ذلك كله هو هـذا البند الاول لانه احتوى بيان الحدود التي اقترحت حدوداً للحكومة العربية

اقتراح تأجيل مسالة الحدود

(٦٣) واجاب السير هنري مكماهون في ٣٠ آب قائلاً :

نتشرف باسداء الشكر الى سموكم من اجل افصاحكم عن شعوركم الخالص نحو انكلترا ، وانه ليسرنا ان تكون المصالح العربية بريطانية ، والبريطانية عربية ،

في رأي سموكم ورأي رجالكم . وبهذا القصد نثبت لكم ما جاء في رسالة اللورد كتشنر التي وصلتكم عن يد . . . . (رجل عربي) وهي الرسالة التي سطرت فيها رغبتنا في استقلال العرب والبلدان العربية . . . . واما مسألة الحدود فيلوح لنا انها سابقة لاوانها ، وان وقتنا ليضيق عن البحث في مثل هذه التفاصيل ونحن بعد في ابان الحرب ، وفي حين ان التركي لا يزال هو المحتل احتلالاً فعلياً في كثير من الاقسام الواقعة ضمن تلك الحدود ، لا سيما وقد بلغنا - فعجبنا واسفنا - ان بعض العرب في هذه الاقسام غير مغتنمين لهذه الفرصة العظيمة السانحة لهم بل هم عنها صادفون ، والى جانب الالماني والتركي بسلاحهم واقفون ، وما الاول الا سالبهم الجديد وما الثاني الا ظالمهم العتيق

لا بد من تعيين الحدود

(٦٤) ولكن الشريف حسين لم تخنه تجاربه ، ولا خذلته فطنته ، ولم يكن لهذه الاعتبارات ان تصرفه عن غرضه ، فاجاب في ٩ ايلول يقول :

ولكنكم يا صاحب الفخامة تصفحون فتسمحون اذ اقول بصراحة ان ما بدا من التواني والتردد في مسألة الحدود باعتبار البحث فيها في الوقت الحاضر مضيعة للوقت الخ . قد يتخذ دليلاً على فتور او شيء من قبيله

(٦٥) ومسترسلاً في عباراته الشرقية صمد الشريف واقام على طلب تقرير الحدود ، وقال : ان العرب اذا كان منهم احدٌ باقياً تحت الامرة التركية الالمانيــة فما ذلك الا من آثار المطل والتأجيل في هذه المفاوضات

تعيين الاقطار التي اقترحت الحكومة البريطانية اخراجها من الحدود

(٦٦) وكان الجواب الذي تلقاه الشريف من السير هنري مكماهون مذكرة كانت الغاية اهميةً وخطورةً ، وكان تاريخها ٢٥ تشرين الاول :

آسفني انكم فهمتم من كتابي السابق انني اواجه مسألة الحدود بالتواني والتردد. فما كان الامر كذلك ، ولكنه لاح لي ان الوقت لم يكن قد حان للبحث فيها

بحثاً يُوفّق الى اقصى حد من الفائدة

بيد انني ادركت من كتابكم الاخير انكم ترون في هذه المسألة اهمية حيوية لا تحتمل التأجيل ، ولذلك بادرت فابلغت حكومة بريطانيا العظمى ما جاء في كتابكم ؛ وانه ليسرني ان ابلغ اليكم ، عنها ، البيان التالي ، واني لواثق من انكم تتلقونه بالرضى

(١) ان اقضية مرسين والاسكندرونه واقساماً من سوريا واقعة الى الغرب من اقضية دمشق وحمص وحماه وحلب لا يصح القول انها عربية بحتة ، وينبغي اخراجها عن الحدود التي تشاؤونها

(٢) وبهذه التعديلات ومن دون اجحاف بمعاهدات معينة معقودة بيننا وبين بعض الامراء العرب نقبل بهذه الحدود

ابرام الميثاق الانكليزي العربي

وبخصوص تلك الاقسام من البلاد الواقعة ضمن هذه الحدود اعني الاقسام التي لبريطانيا العظمى فيها حرية التصرف من دون اجحاف بمصالح حليفتها فرنسا فانني مفوض باسم حكومة بريطانيا العظمى ان ادخل معكم في الميثاق التالي (والكلمة العربية في الاصل مواثيق) واجيب على كتابكم بما يأتي :

الميثاق الانكليزي العربي متلائم مع عهد جامعة الامم

(١) ان بريطانيا العظمى مع رعاية التعديلات المتقدم بيانها مستعدة ان تعترف باستقلال العرب وان تؤيد ذلك الاستقلال في البلاد الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة

(٢) تضمن بريطانيا العظمى سلامة الاماكن المقدسة تجاه اي اعتداء اجنبي

(٣) وعندما تسمح الحال تسدي بريطانيا العظمى الى العرب مشورتها وتساعدهم على اقامة ما يتبين انه هو الانسب شكلاً من اشكال الحكم في هذه البلاد المختلفة

(٤) ومن الجهة الاخرى فهو معلوم ان العرب قد قرروا ان يقتصروا في امر المشورة والارشاد على بريطانيا العظمى دون غيرها ، ومن قد يحتاج اليهم من مستشارين وموظفين في تأليف شكل صحيح من اشكال الادارة يكونون بريطانيين

(٥) وبخصوص ولايتي بغداد والبصرة يعترف العرب ان ما لبريطانيا العظمى فيهما من مركز ومصالح يستدعي تدابير مخصوصة من الاشراف الاداري توسلاً لتأمين هذه الديار من الاعتداء الاجنبي ورعاية لحسن حال السكان المحليين وصيانة لمصالحنا الاقتصادية المتبادلة

تم ابرام الميثاق الانكليزي العربي

(٦٧) وفي ٥ تشرين الثاني اجاب الشريف بالقبول يقول :

حباً في تسهيل الاتفاق وفي تأدية خدمة للاسلام نرجع عن اصرارنا على ادخال ولاية مرسين واطنه في المملكة العربية ؛ واما ولايتا حلب وبيروت وسواحلهما البحرية فانهما ولايتان عربيتان صرفاً ولا فرق هنالك بين مسلم ومسيحي عربي فكلاهما من الجد الاعلى الواحد

وتلا هـذا الاستدراك بنود تبحث في العراق وفي موقف بلاد العرب تجاه تركيا ؛ وكان ختام الجواب :

اننا لنعلم ان حظنا من هذه الحرب قد يكون نجاحاً يضمن للعرب حياة تليق بماضيهم او هلاكاً في سبيل ادراك هذه الغاية؛ ولولا ما اعهده من توطد عزائم العرب على ادراك هذه الغاية لآثرت العزلة على راس جبل ولكن العرب هم الذين الحوا ان اتولى توجيه النهضة الى هذه الغاية والله المسؤول ان يطول بقاؤكم ويتوالى نصركم وهو مأمولنا ورجاؤنا

بلاد الانتداب الافرنسي هي التي اريد اخراجها عن الميثاق الانكليزي العربي — لا فلسطين

(٦٨) وتم الاتفاق او كاد . ولم يبقَ الا ان يتلقى الشريف ما كتبه اليه السير هنري مكماهون في ١٤ كانون الاول وكان كما يلي :

يبهجني انكم توافقون على اخراج ولاية مرسين واطنه من حدود الاقطار العربية .... وبخصوص ولايتي حلب وبيروت فقد اخذت حكومة بريطانيا العظمى علماً بملاحظاتكم ؛ انما لما في الامر من مصالح لحليفتنا فرنسا فالمسألة تستدعي تبصراً دقيقاً وستوجه اليكم في حينه مذكرة اخرى في هذا الصدد

اخراج الانتداب الافرنسي وقتي فقط

(٦٩) وفي يوم رأس سنة ١٩١٦ سطَّر الشريف كتـابه النهائي ، وفيه اوضح موقفه من الاقضية السورية فقال :

اما الاقسام الشمالية وسواحلها فقد ذكرنا في كتابنا السابق اقصى ما امكن من

التعديلات وذلك كله انما كان من اجل انجاز تلك الاماني التي يشوقنا نيلها باذن الله سبحانه وتعالى ، وهو هو ذلك الشعور نفسه ما حدا بنا الى تجنب ما يخشى ان يضرّ بالتحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبالاتفاق المبرم بينهما في هذه الحرب وويلاتها ؛ ولكننا نرى من الواجب علينا ان نؤكد للوزير الخطير اننا في اول فرصة تسنح بعد نهاية هذه الحرب سنطلب منكم (ما نصرف عنه الان عيوننا اعتباراً من اليوم) ونتركه الان لفرنسا في بيروت وسواحلها

تم القبول بمطالب العرب جميعًا

(٧٠) واكتفت الحكومة البريطانية بهذا التأجيل فاصدرت تعليماتها الى السير هنري مكماهون فكتب الى الشريف يقول :

تلقيت امرًا من حكومتي لاعلمكم ان جميع مطاليبكم مقبولة وان كل ما تطلبونه سيرسل اليكم (المقصود مال وعتاد حربي)

تثبيت الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٨ للميثاق العربي المبرم في سنة ١٩١٥ بالاتفاق مع دول الحلفاء وذلك على يد وزير الخارجية المستر بلفور بعينه

(٧١) هذه هي المخابرات المكماهونية ؛ وقد حصل تثبيت ما جاء فيها من العهود بصورة رسمية في سنة ١٩١٨ عندما حاول الاتراك ان يدخلوا مع العرب في معاهدة منفردة تقوم على اساس اعتراف تركيا باستقلال البلاد العربية ، فابرق الملك حسين بنبإ هذا العرض الى الحكومة البريطانية ، واجابه وزير خارجيتنا ، وهو في حينه المستر بلفور ، بواسطة المعتمد البريطاني في جدة ، شاكراً للملك حسين صدق ولائه ومصرحاً بما يلي :

حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتفاق مع دول الحلفاء تثبت عهودها السابقة المتعلقة بالاعتراف باستقلال البلاد العربية

نكث ميثاق سنة ١٩١٥ الانكليزي العربي بوعد بلفور سنة ١٩١٧

(٧٢) ولم يبقَ عليَّ الا ان ابين كيف اننا بتلك المخابرات ابرمنا عهوداً ، وكيف ان انشاء وطن قومي يهودي هو نكث لتلك العهود ، وكيف ان المستر تشرشل في السنة الماضية ادرك ذلك كله فاجهد نفسه

اجهاداً وبيلاً اراد به ان يثبت ان تلك العهود لم يقم لها وجود ، نخذلته جهوده ، فألقى بعهودنا في سلة المهملات

عرب فلسطين يطلبون الغاء وعد بلفور

(٧٣) على اساس العهود المدرجة في المخابرات المكماهونية اقام الموفدون الفلسطينيون (الذين جاؤونا في السنة الماضية ١٩٢٢ ثم عادوا الى لندن منذ بضعة اسابيع) حجتهم على وجوب الغاء وعد بلفور . وقد اوردنا هذه المخابرات فيما تقدم . اما الوزارة الجديدة فلم تنشرها

وما يستند مطلبهم الى هـذه المخابرات فحسب ؛ اذ انهم يستطيعون ان يقيموا هذا المطلب ايضاً على اساس البلاغ الانكليزي — الافرنسي الذي صدر في شهر تشرين الثاني ١٩١٨ ، كما يصح لهم ايضاً ان يقيموه على اساس الحق الطبيعي . ولكنهم يقولون ان بريطانيا العظمى — من فوق ذلك كله — هي التي في شخص السير هـنري مكماهون قطعت بالاعتراف باستقلال فلسطين عهداً ابرمته مع الشعب العربي في شخص من كان في حينه شريف مكة ؛ ثم يقولون ان هذا العهد الذي صـدر اول ما صدر بين يدي الجلال والوقار كُرِّر وجُدد بين يدي الوقار والجلال على يد المستر بلفور في برقيته الى الملك حسين في سنة ١٩١٨

ويقولون ان اقدام بريطانيا العظمى على ضمانة وطن قومي يهودي في فلسطين بعدما ضمنت لفلسطين حكومة مستقلة لم يكن من الحكومة البريطانية الا نكثاً في العهد وخفراً في الوفاء ، ويقولون قولاً لا مرية فيه ولا جدال ان ضمانة الوطن القومي اليهودي اللاحقة باطلة لا حكم لها ، وان وعد بلفور كان ولم يزل وعداً عقيماً عـديم القيمة تعوزه صفة الالزام والالتزام ؛ وانه لكذلك منذ كان واليوم وبعد اليوم

وما لم يقم البرهان على ان فلسطين واقعة في حيز التعديلات ، فقل على وعد بلفور السلام

(٧٤) وهي اقوال يسطع الحق منها سطوعاً ويشرق اشراقاً . فالشريف اقترح فيما اقترح من حدود المملكة العربية المستقلة بكل معنى

من معاني الاستقلال حدود بلاد العجم شرقاً والبحر المتوسط غرباً . وبين هذا الحد الغربي وذلك الحد الشرقي تقع فلسطين . ويقول السير هنري مكماهون في كتابه الآخر « نقبل بهذه الحدود بتعديل »

واي وضوح بعد هذا الوضوح ، واي جلاء بعد هذا الجلاء . فان لم تكن فلسطين واقعة ضمن نطاق التعديلات فقل قضي الامر وعلى وعد البلافرة السلام وبطلت شرعية « الوطن القومي اليهودي » من كل وجهة وقبيل ؛ وهذا قول خلو من الغرض صريح صحيح

انظر الى الخارطة

(٧٥) وقد مرّ بنا ان التعديلات بصراحة تامة تقول ان اقساماً من سوريا واقعة الى الغرب من اقضية دمشق وحمص وحماة وحلب لا يصح القول انها عربية صرفاً وانها لذلك ينبغي اخراجها من الحدود العربية

نخذ لك خارطة من عندك وتبين مواقع هذه الاقسام ، قسماً قسماً

فاين دمشق ؟ انها في قلب سوريا ، ومنطقة الانتداب الافرنسي شمالية ، ومنطقة الانتداب البريطاني جنوبية . غير ان الافرنسية تعدو قليلاً على البريطانية

واين حمص ؟ في الشمال

واين حماة ؟ في الشمال ايضاً

واين حلب ؟ في الشمال — في الشمال

وهذه المدن الاربع تقع على اتجاه واحد ، وتحاذي الصحراء

فما هي الاقسام المخرجة الواقعة غربي هذه المدائن ؟ هي على وجه التقريب الاقطار المواجهة لجزيرة قبرص والمشتملة على المدائن الخمس صيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية وانطاكية صعوداً الى الاسكندرونة ومرسين وسائر الاقطار المخرجة

واين فلسطين ؟ اين حيفا ؟ ونابلس ويافا والقدس من مدائن فلسطين ؟ جنوباً ، جنوباً فجنوباً

فالحد الفاصل الذي ابتدأ غرباً من دمشق التقى بالساحل ما بين

صور وصيداء . (وهو الواقع اليوم ؛ فان الحدّ الانكليزي الفلسطيني الافرنسي السوري الحالي هو خطّ بين هاتين المدينتين في مكان يعرف براس الناقورة)

وقد سلم من الاخراج كل ما وقع جنوبي هـذا الخط من مدائن فلسطين الكائنة على بعد ستين وثمانين ومئة وعشرين من الاميال

(٧٦) وفوق ذلك كله، أَلَمْ يقف قول السير هنري مكماهون عند حد اعادة النظر في ما خص الاماكن التي تتداخل فيها مصالح فرنسا تداخلًا ؟ ثم أَلَمْ يقل الشريف حسين في كتابه النهائي انه لا يطلب من مزيد الا تلك الاقسام الشمالية وسواحلها المتروكـة الان لفرنسا ؟ واما الحد الافرنسي فانه يقف على بعد نحو ١٥ ميلًا تحت مدينة صور الى الجنوب ، وكل ما هو الى الجنوب لا شأن لفرنسا فيه ، بل هو على قول السير هنري مكماهون الذي هو قول بريطانيا العظمى ، مما تتألف منه مملكة للعرب

الوزارة البريطانية في سنة ١٩٢٢ ووزير المستعمرات فيها

(٧٧) ومع ذلك كله وبرغمه استطـاعت الوزارة ان تفرض «وطناً قومياً يهودياً» في داخل هذه الحدود التي تعهدت بمراعاتها وبصيانتها

وهلّا دافعت الوزارة عن عملها او سوغت ما كان منها ؟ بلى دافعت ويا ليت دفاعها ما كان . بلى قالت كلمتها بلسان المستر ونستون تشرشل ويا ليتها لم تقل

وزير المستعمرات يختلق ولاية

(٧٨) واسمع ما قال الوزير :

هذا الوعد بالاعتراف باستقلال العرب انما صدر مقترناً بتحفظ ورد في نفس الكتاب وهو تحفظ اخرج عن نطاق الوعد القطر الواقع غربي ولاية دمشق

ثم يقول الوزير : ان هذه الولاية تشمل شرقي الاردن بكـامله ولذلك فالاقسام الواقعة الى الغرب منهـا وهي الاقسام المخرجة تشمل

فلسطين كما هي الان ؛ وهذا معناه ان الوزير لم يلتفت الى « حمص وحماة وحلب » الوارد ذكرهـا جميعاً في صلب ما كتبه مكماهون ، اي انه اغفل هذه المدن القائمة على خط واحد متجه شمالاً من دمشق ، وكشأن الساحر الدجال اخرج من قبعته خيطاً جره من دمشق جنوباً ليتمشى مع اغراضه ومقاصده

(٧٩) فاذا كان هذا الخط التشرشلي حقيقياً فسوريا كلها مخرجة ، لان حمص وحماة وحلب تخرج سائر القسم الشمالي برمته . ولكن العقل يقول ان المتعاقدين البريطانيين لو ارادوا اخراج سوريا كلها لقالوا صراحة « سوريا »

ألاَ ان ما نسبه المستر تشرشل الى نفسه والى زملائه من القول لهو القول الهجر ؛ فاذا شئتُ انا او شئتَ انتَ او شاءَ ثالث له مسكة من العقل اخراج انكلترا عن حكم عهد فهل نقول : « اننا نخرج البلاد الواقعة الى الغرب من اقضية دوفر ولندن وابسويك وسيكجنس وهل وسندرلند وبرويك ؟ لا لعمري بل نقول : نخرج « انكلترا »

(٨٠) واليك ما هو شر من ذلك وادهى . فان المستر تشرشل اراد ان يقيم حجته على اساس من الواقع فراح يتكلم عن « ولاية دمشق » والواقع المعلوم ان ولايات سوريا لم تكن الا ثلاثاً لا رابعة لهن ، وهن ولاية حلب وولاية بيروت وولاية سوريا . واما دير الزور ولبنان والقدس فكانت سناجق واقعة خارج حدود الولايات ، وكان للبنـان منها استقلال داخلي ؛ وهذه كانت كل اقسام البلاد . واين ولاية دمشق في عداد هذه الاقسام ؟ لم يكن لها من وجود ، فاختلقت اختلاقاً

(٨١) واما في النصوص المكماهونية فلا ذكر لها . واذا قرأت تلك النصوص وجدت كلمة « قضاء » وهي كالكلمة المقابلة لها في اللغة الانكليزية كلمة ذات معنى عام موَّاع ويراد بها ما يحيط بمدينة احاطة مباشرة . ولما تكلم المستر تشرشل عن ولاية مزعومة اطـاق ووسعه فنشرها ومدَّها جنوباً جنوباً ما استطاع واخرج مـا اراد اخراجه مما وقع في دربه

واما الموفدون الفلسطينيون فلم يفُتهم افهام الوزير ، بل افهموه « ولكنه لم يرد ان يفهم »

ثبت خطأ الوزير

(٨٢) ويا لهذا الموقف من موقف لوزير بريطاني . انه اختلق ولاية اختلاقاً ، وابتدع لها ارضا ابتداعاً ، وعبثاً ما اختلق ، وعبثاً ما ابتدع . ثبت خطأه ، وظل العهد عهداً

والان اتقدم الى ما وددت لو غنيت عن ذكره . فلنفترض ان المستر تشرشل عندما اجاب كان اعتماده في الجواب على معلومات جغرافية مستقاة من موظف في وزارته ، وكان ذلك الموظف على غلط ، والوزراء والموظفون بشر ، والانسان غير معصوم

واذا اكتشف المرء الغلط فماذا عساه ان يفعل ؟ أليس ان الغلطان يشرف برجوعه عن غلطه فينقض كل عمل اقامه عليه ؟ وهل عمل المستر تشرشل على افتداء العهد البريطاني افتداء للشرف البريطاني ؟ واليك جوابه العجيب الغريب الى الوفد :

وما تفضلتم به من البحث ما كان مآله انه لا وجود لشيء اسمه « ولاية دمشق» قد جرى التدقيق فيه من قبل الوزير وبعد ان استشار من ولاة الامر من كان لهم اختصاص به في اوائل المخابرات التي جرت بين السير هنري مكماهون وملك الحجاز (اي بعد ان استشار السير هنري مكماهون) قرر ان يحدث تعديلًا في الصيغة من حيث مسألة مادية معينة

وثبت ما قاله السوريون ، وكان صحيحاً ، فغير المستر تشرشل كلمة او نحوها في نص الجواب ، وقضي الامر

شرف انكلترا

(٨٣) ورجائي اليك ايها القارىء ان تتمعن وتتبصر . ها هو الوزير يتناول صيغة جوابه الى العرب السوريين فيشطب منه ولاية اختلقها ، الولاية التشرشلية ، ويضع في محلها « قضاء دمشق » ضارباً صفحاً عن

« حمص وحماة وحلب » ثم يقول « وهذا القضاء كان دائماً معتبراً شاملاً لولاية بيروت ولسنجق القدس المستقل »

فاين الاعتراف بالعهد الذي ثبت ؟ لا اثر له

واين العهد ؟ في سلة المهملات

عجز الوزير البريطاني عن ابطاله بالحجة والبرهان فقال « كان دائماً معتبراً » كذا وكذا عما لم يكن منه شيء ؛ ووقف عند ذلك الحد

واين كلمة انكلترا ، وكلمتها شرفها ، ذلك الشرف الذي اثلته اجيال تلو اجيال من رجالات الحكم المدني ورجالات الجندية ، ورجالات التجارة ممن طبقوا الافاق والاقطار ، وكان الصدق لكلمتهم قريناً ولقولهم حليفاً ، اين تلك الكلمة ؟ واين ذلك الشرف ؟

في سلة المهملات ايضاً

المبحث الثالث

مقارنة بين الانتداب الفلسطيني بصيغته الحالية (بعد التثبيت)
وصيغته النهائية لسنة ١٩٢١ والانتداب العراقي بصيغته النهائية لسنة ١٩٢١
وهما الصيغتان النهائيتان اللتان قدمتا للبرلمان البريطاني

(٨٤) وفي ضياء المقتطفات الواردة في المبحث السابق يحسن البحث في الانتداب العراقي وفي الانتداب الفلسطيني بصيغتيهما النهائيتين (وقد كان تقديمهما الى البرلمان البريطاني في شهر آب ١٩٢١) و كان وضع الصيغتين لمقاصد « الاجازة من مجلس جامعة الامم » كما ورد تصريحاً في الصفحة الاولى من الكتاب الابيض (رقم ١٥٠٠)

الانتداب العراقي ذكر الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم وطابق الانتداب السوري اللبناني حرفاً حرفاً

(٨٥) فاما الانتداب العراقي فحسبك منه ان تعلم ان مقدمته بصراحة تذكر الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة وان جميع مواده العشرين عداً مطابقة للمواد العشرين في الانتداب السوري اللبناني مطابقة تامة ، بل حرفاً حرفاً تقريباً ، ولا يستثنى الا المادة ١٦ فانها في الانتداب العراقي مادة تبحث في استقلال محلي للمنطقة الكردية وهي في الانتداب السوري اللبناني مادة تبحث في استعمال اللغة الافرنسية بالاضافة الى العربية

نسبة صيغة ١٩٢١ للانتداب الفلسطيني الى صيغته المثبتة من قبل المجلس

(٨٦) ونصوص الانتداب الفلسطيني كما وردت في الكتاب الابيض ١٩٢١ المتقدم ذكره تكاد تكون مطابقة للنصوص التي ثبتها مجلس الجامعة في ٢٤ تموز ١٩٢٢ فيما عدا تغييرات هامة في المقدمة وفي المواد ١ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ فضلاً عن تعديلات لفظية وانشائية في المبنى غير ذات اهمية في مثل المواد ١٥ و ١٩ و ٢٠ وغيرها

التغيير في المقدمة

(٨٧) اما المقدمة في صيغة ١٩٢١ فقد ورد فيها صراحة الاستناد الى المادتين ١٣٢ و٩٥ من معاهدة سيفر الحابطة . وهما مادتان استندت اليهما الحكومة البريطانية في مخابراتها مع الوفد العربي الفلسطيني

وحسبنا ان نلفت النظر الى تجرد هاتين المادتين من آثار القيمة بحكم ما كان من حلول المادة ١٦ من معاهدة لوزان محلهما كما تقدم البيان في المبحث الاول

التغيير في المادة ١

(٨٨) والتغيير الهام الآخر احلال نص جديد بالمرة للمادة الاولى محل نصها السابق . وقد كان نصها في صيغة ١٩٢١ كما يلي :

يكون لصاحب الجلالة البريطانية الحق ان يمارس بصفة المنتدب جميع ما يستقر في حكومة ذات سيادة من الصلاحيات غير مقيدة الا بما يكون قد قيدها من احكام الانتداب الحالي

ونص هذه المادة بعد التثبيت كما يلي :

يكون للمنتدب تام صلاحيات الاشتراع والادارة غير مقيدة الا بما يكون قد قيدها من احكام هذا الانتداب

التغيير في المادة ٢٧

(٨٩) واذا تجاوزنا عما اعترى امثال المادتين ٨ و ٩ من التغيير (ومبحث الواحدة منهما عن الامتيازات ومبحث الاخرى عن النظام القضائي) فلا بد لنا من الوقوف امام التغييرات التي اصابت المادتين ٢٧ و٢٨ لشدة اتصالهما باغراض هذه المباحث ؛ فنص المادة ٢٧ في صيغة ١٩٢١ النهائية كما يلي :

يقتضى رضى مجلس جامعة الامم في امر اي تعديل في نصوص الانتداب الحالي على انه في حالة تعديل يقترحه المنتدب فهذا الرضى يمكن منحه باكثرية المجلس

وقد ابدلت كلمة « الحالي » باسم الاشارة « هذا » وحذفت سائر الكلمات المميزة بخط تحتها

وهذا النص — ولا مشاحة - يؤيد غرض هذه المباحث تأييداً تاماً من حيث صلاحية الحكومة البريطانية ؛ فما عليها الا ان ترضى هي وتختار ليتسنى لها ان تضمن في الاقل تعديلات تجعل الانتداب الفلسطيني مطابقاً للانتدابين السوري والعراقي ليصبح « وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم » ويخلو من كل نص عن الوطن القومي اليهودي ؛ وهذا لان تلك الفقرة الرابعة لا تبيح مثل هذا النصّ لاسباب وجيهة مرّ بنا تفصيلها

التغيير في المادة ٢٨

(٩٠) وآخر التغييرات واهمها التغيير الذي وقع في المادة ٢٨ فهذه العبارة : « وفي حالة انتهاء الانتداب المفوض بهذا الى المنتدب » ... كانت في صيغة ١٩٢١ هكذا : « وفي حالة انتهاء هذا الانتداب المفوض الى المنتدب بفضل هذا التصريح » ...

و « التصريح » هو ، ولا مراء ولا جدال ، تصريح بلفور المثبت في مقدّمة الانتداب

وهل كان حبوط معاهدة سيفر علة هذه التغييرات

(٩١) تلك صيغة سنة ١٩٢١ النهائية انطوت على بيّنات قاطعة وادلة ساطعة على خرق الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة خرقاً مقترناً بالعلم والتصميم ؛ والوطن القومي اليهودي العلة والسبب . ولكنها

ايدت ايضاً مظلمة اخرى ليست بالاقل قدراً وخطورة ، مظلمة الانتهاك لحرمة العهود البريطانية المقطوعة للعرب بين يدي الجلال والوقار انتهاكاً مقترناً بالاختيار والاصرار . وما ادرانا ان لا يكون طمس تلك الادلة منشأ هذه التغييرات

(٩٣) ورب قائل يقول ان التغيير في المادة ٢٨ كالتغيير الذي وقع في المقدمة ، (وقد كان تثبيتها في ٢٤ تموز ١٩٢٢ انما دعتْ اليه خشية من خلوّ معاهدة الصلح التركية العتيدة من نص كنص المادة ١٣٢ ونص المادة ٩٥ من معاهدة سيفر الحابطة ؛ فنقول ان هذا التأويل نفسه ليس الا تأييداً واحكاماً للحجة الدامغة التي اقمناها على اساس المادة ١٦ من معاهدة لوزان وهي مادة صيغتْ صيغةً متلائمة تمام التلائم مع (١) العهود البريطانية المقطوعة للملك حسين (٢) والبلاغ الانكليزي الافرنسي الصادر في سنة ١٩١٨ (٣) والفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم . وقد تقدم بسط هذه الحجة في المبحث الاول

وهل كان تصريح بلفور الواسطة الوحيدة للحصول على انتداب فلسطيني بريطاني

(٩٣) وهنالك قول آخر وهو ان بريطانيا العظمى ارادت ان تتفادى من انتهاك حرمة العهود التي قطعتها للعرب في ١٩١٥ انتهاكاً علنياً مفضوحاً مسبوقاً بمحض الاختيار والتصميم فيما خص فلسطين من تلك العهود ؛ ولم يكن لها وجه ولا مساغ للتطلع الى مركز يكون لها في هذه الاصقاع فجاءت بمزعم « الاعتراف بما للشعب اليهودي من

الصلة التاريخية وموجبات اقامة هذا الشعب من جديد لوطنه القومي في هذه البلاد » مزعماً هي امه وابوه ، لتضمن لنفسها فيها مركزاً لا غنىً لها عنه حيوياً جوهرياً في معرض حماية المطالب والمصالح البريطانية المشهورة ، من مثل : « قناة السويس » و «طريق الهند» و « العقبة » و «السيادة في البحر المتوسط » و « سكة حديد بغداد — حيفا » وهلم جرًّا

فكرة جعل فلسطين دولية

(٩٤) ونحو اواخر سنة ١٩١٦ ، وفي اوائل سنة ١٩١٧ ، كانت دول الحلفاء ، ومنها فرنسا ، غير متفقة بعد اتفاقاً نهائياً على مصير فلسطين

ولذلك فالمجال منفسح لقول آخر ، وهو ان العهود البريطانية كانت قد قطعت للعرب (وقد تقدم تفصيل امرها في المخابرات الشريفية المكماهونية) وبمقتضاها اختصت فرنسا بشمالي سوريا ، وبقيت فلسطين بلاداً تعترف بريطانيا باستقلال العرب فيها وتعضده ؛ ومن ثمة ففرنسا وايطاليا ايضاً قد تفضلان مشروع حكم فلسطين حكماً دولياً كمخرج من تلك العهود البريطانية

ولكن لما جرت الامور ذلك المجرى خطر للسياسة البريطانية ان تجعل ، من تعضيد دول الحلفاء ضدّ ما لنصيب فلسطين في العهود البريطانية من قوة وسلطان ، وسيلةً لاقصاء مطالب سائر الحلفاء عن الميدان ؛ فجاءت بسياسة تحبيذ وطن قومي للشعب اليهودي ، في وقت كانت الخلافة التركية فيه منظوراً تحوّلها الى خلافة عربية ؛ وكان ذلك بالطبع تحدياً لم يكن يخطر لدولة ان تقدم عليه الا بريطانيا العظمى دولة العالم الاسلامي الكبرى

(٩٥) وما ذلك من باب الخيال ؛ فان فكرة جعل فلسطين دولية فكرة جرى البحث فيها بصورة جدية ؛ واليك ما جاء في صددها في تحقيق المستر جفريس في الصفحة ١٦–١٧ من كتابه « خدعة فلسطين »

وابتدأت اغلاطنا في بدء الامور واوائلها . ولكن اقدمها جميعاً – ويا للغرابة – غلطة تيسر العذر فيها ، ووجهه اننا بارتكابها كنا مقيدين بحلفائنا . ففي سنة ١٩١٦ حصلت المفاوضة بين السير «سيكس» بالنيابة عن بريطانيا العظمى ، والموسيو « بيكو » بالنيابة عن فرنسا ، على اتفاق اقتسمت فيه مناطق النفوذ البريطاني والافرنسي في الشرقين الادنى والاوسط اقتساماً تجزأت به سوريا الى مناطق ثلاث : منطقة بريطانية ، واخرى افرنسية ، وثالثة وطنية ، مع الاحتفاظ باسم « سوريا » اسماً للمنطقة الشمالية العليا الافرنسية . وعرف خط الحد الفاصل بين هذه المناطق بخط سيكس – بيكو ؛ وكان المزعوم من وراء هذا الاقتسام ان تصبح الاقسام الجنوبية من سوريا « دولية »

ولماذا اقترح جعلها دولية يا ترى ؟ لان هذه الاقسام الجنوبية احتوت اماكن النصرانية المقدسة

وما فلسطين الا القسم الجنوبي من سوريا

التوسل للحصول على الاعتراف بمركز خاص لبريطانيا العظمى في فلسطين عن طريق معاهدة انكليزية عربية في سنة ١٩٢٣ اي قبل نفاذ الانتداب الفلسطيني وقبل التوقيع على معاهدة لوزان

(٩٦) واذا اردت المزيد من التدليل على ما كان يخامر بريطانيا العظمى من الرغبة في ضمانة مركز خاص في فلسطين ؛ فحسبك لمحة الى المعاهدة الانكليزية العربية التي بعد طويل المفاوضات اقترنت بتأشير اللورد كورزن من الجهة الواحدة والملك حسين من الجهة الاخرى ، ونشرت حكومة فلسطين « خلاصتها الرسمية » في شهر تموز ١٩٢٣ ؛

ولا يغبْ عن الذهن ان معاهدة لوزان لم يتم التوقيع عليها الا في ٢٤ تموز ١٩٢٣

(٩٧) وورد في تلك « الخلاصة الرسمية » نص المادة ٢ من المعاهدة « الانكليزية العربية » وكان كما يلي :

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ان يعترف باستقلال العرب في العراق وشرقي الاردن والحكومات العربية الكائنة في شبه جزيرة العرب ما عدا عدن . واما فلسطين فقد تعهد صاحب الجلالة البريطانية بان لا يُفعل في تلك البلاد شيء قد يجحف بما للشعب العربي من حقوق مدنية ودينية . وفي حالة ابداء اي من حكومات هذه الاقطار او جميع حكوماتها الرغبة في الدخول في ائتلاف لمقاصد الجمارك او غيرها ، رأياً الى التوحد في حينه ، فصاحب الجلالة البريطانية ، اذا طلب اليه الفرقاء ذوو الشأن ، يُعمل خير وسائطه في ترويج هذه الرغبة

ويعترف صاحب الجلالة الهاشمية بمركز صاحب الجلالة البريطانية الخاص في العراق وشرقي وفلسطين ، ويتعهد انه ، في ما يقع ضمن حدود نفوذ جلالته الهاشمية من الامور المختصة بهذه الاقطار ، يبذل افضل جهوده للتعاون مع صاحب الجلالة البريطانية في سبيل قيامه بالتزاماته

(٩٨) وكذلك المادة ١٩ من المعاهدة الانكليزية العربية ، اشارت الى فلسطين ؛ وبحسب « الخلاصة الرسمية » كانت هذه المادة مادة تضمنت التحفظ التالي :

ليس في هذه المعاهدة شيء يتغلب على اي التزامات يكون قد تحملها او قد يتحملها في المستقبل اي الفريقين الساميين المتعاقدين بمقتضى عهد جامعة الامم

ماساة وعد بلفور ؛ اي قضاؤه على المعاهدة الانكليزية العربية

(٩٩) وما كان نشر الخلاصة رسمياً في فلسطين الا وسيلة لتحوّز رضى عرب فلسطين ، رضى السكوت عما جاء في النصوص ، المتقدم ايرادها ، من الاشارة الواضحة الى الانتداب الفلسطيني بما قام عليه من سياسة وعد بلفور ، ليكون ذلك الرضى منهم هدماً ونقضاً لما تشبثوا به تشبث المستميت من حجة مستندة الى العهود البريطانية المقطوعة للملك حسين ، وهي الحجة التي لم يكن للوفد العربي الفلسطيني الاول ولا للثاني ان يحيد عنها قيد شعرة

(١٠٠) واليك من هذه المأساة ختامها : انتخب المؤتمر العربي الفلسطيني السادس وفده العربي الفلسطيني الثالث ، وكان صاحب هذه المباحث في هذا الوفد عضواً وله سكرتيراً . وعارض الوفد المعاهدة ؛ ولفت انظار الملك حسين الى دقائق دخائلها ، فرجح عنده اخلاصه لفلسطين على فوائد هذه المعاهدة ، وبات لا يُعنى لها وبها ما بها من تعريض مصير فلسطين للخطر . ومن الناحية الاخرى تضاءل الحاح الحكومة البريطانية في وجه معارضة الوفد . ثم اوفد الملك حسين الى فلسطين مندوباً خاصاً ، يحمل من جلالته الى الشعب الفلسطيني رسالة مؤداها ان جلالته لم يكن ليجيز سياسة وعد بلفور في حال من الاحوال ؛ وتمّ تبليغ الرسالة في مكتب اللجنة التنفيذية العربية في يوم ٢٢ آب ١٩٢٣

وجاء شهر كانون الاول ، فقيل اذ ذاك ان المفاوضات بين الحكومة البريطانية والملك حسين باتت معلقة على قبول الملك بصيغة جديدة للمادة

٢ من المعاهدة تنص عن انشاء حكومة تمثيلية مستقلة في فلسطين على شرط ان تعترف هذه الحكومة بوعد بلفور كما جاء تفسيره في بيان سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين المثبت في الكتاب الابيض ١٩٢٢

وفي يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤ كان الملك حسين (وهو اذ ذاك في عمان) قد اتم مباحثاته مع ممثلي فلسطين وسوريا، وكان هذا العاجز منهم، وتقبّل منهم بيان مطالبهم النهائية؛ وكان الخامس والسادس منها اصراراً على رفض سياسة وعد بلفور لمخالفتها للحقوق الطبيعية ولعدم تلاؤمها مع العهود المقطوعة لجلالة الملك

وابى الملك حسين ان يزور القدس حيث تثوي الان رفاته المباركة في رواق الحرم الاقصى الشريف، ما لم تكن معترفاً بها عاصمة لحكومة عربية مستقلة؛ فعاد الى عرشه في مكة، المدينة المقدسة الاخرى، ليغادرها فيما بعد مرغماً مُضطرًّا الى العقبة، ذات المركز الحربي، فيبارحها على سفينة حربية بريطانية الى قبرس، ومنها الى عمان حيث كان (من اجل ارض فلسطين المقدسة العربية) قد وطّد النفس على ان لا يجيز سياسة وعد بلفور؛ وانتهى

المبحث الرابع

الوطن القومي اليهودي وتفسيره الرسمي ؛ وما كان منذ حصل تصوّره الاّ اداة حكومة يهودية

(١٠١) وما يتم الاستيفاء والاستقصاء في امر سياسة الوطن القومي اليهودي التي اعتنقتها الحكومة البريطانية واعلنتها الا اذا احطنا بحوادث واحوال مشهورة لا يستطاع من دونها تصوّر البواعث التي بعثت على ادماج هذه السياسة في المادة ٩٥ من معاهدة سيفر وفي صيغة الانتداب التي وضعت في١٩٢١ ثم في صيغته النهائية التي اقترنت بالتثبيت في ١٩٢٢ في سبيل احراز الاعتراف الدولي

وما العقدة المعضلة تلك السياسة الغريبة في هذه المشكلة العالمية ،

بل ان اصرار مروّجيها واتباعها على الاعتراف الرسمي بها هو في حد ذاته عقدة معضلة اخرى

ولأن يقال ان «الاعتراف» بهذه السياسة هو العنصر الاهم في شأنها، ذلك هو الضغث على الابّالة وتمام المبالغة في التعقيد

تفسير الحكومة البريطانية لعبارة الوطن القومي اليهودي

(١٠٢) ويحسن بنا قبل التقدم الى بسط الحوادث والاحوال المتصلة بهذا المبحث ان نورد تفسير الحكومة البريطانية لوعد بلفور وهو التفسير الذي جاء في الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ ، من دون ان يفوتنا التنبيه الى ان عرب فلسطين ، برغم ذلك التفسير ، استمرّوا على مَقْت هذه السياسة ورفضها من دون ايما تردد ومن دون ايما هوادة

وعادت الحكومة البريطانية فجهرت بصورة رسمية بالرأي العام اليهودي حين قالت في ٢٩ حزيران ١٩٢٢

> ان حكومة صاحب الجلالة تثبت من جديد وعدها الصادر في تشرين الثاني ١٩١٧ الذي لا يقبل التغيير . ويؤسس وطن قومي يهودي في فلسطين على اساس الحق لا التسامح
>
> (راجع الصفحة ٣٠ من الكتاب الابيض ١٩٢٢)

(١٠٣) ويقع التفسير الذي نوهنا عنه على الصفحة ١٩ من الكتاب الابيض المذكور — واليك نصه :

> اعاد اليهود في اثناء ما انقضى من جيلين او ثلاثة تأليف مجتمع في فلسطين يبلغ اليوم ٨٠٠٠٠ عدداً ونحو الربع منهم فلاحون او عمال في الارض . ولهذا المجتمع هيآته السياسية ، ومجلس منتخب يتولى ادارة

شؤونه الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة للاشراف على مدارسه ؛ وله ربانية عُليا ينتخب صاحبها انتخاباً ومجلس ربَّانيين ؛ ويتعاطى اعماله باللغة العبرية كلغة من لغات البلاد ؛ وله صحافة عبرية تسد حاجته

ولهذا المجتمع ايضاً حياته الفكرية الخاصة ومظاهر نشاط اقتصادي جدير بالذكر

فهذا المجتمع اذن ، بساكن المدينة من افراده وساكن البر منهم ، وبتشكيلاته السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ، وبلغته الخاصة ، وعاداته الخاصة ، وحياته الخاصة ، حصلت فيه مقوّمات « القومية »

وعندما يسأل سائل عن المراد بترقية الوطن القومي الذي في فلسطين فالمجيب ان يجيب : ليس المراد فرض قومية يهودية على اهالي فلسطين بصورة عامة بل المزيد في ترقية المجتمع اليهودي القائم الموجود فيها بمساعدة اليهود قاطبة من سائر اقطار العالم لكي يصبح هذا الوطن القومي الذي في فلسطين مركزاً يتعهده الشعب اليهودي بعنايته ويكون مبعث افتخاره

ولكي تُتاح لهذا الشعب (الذي في فلسطين) خير الفرص للتقدم الحر ، ولكي تتاح للشعب اليهودي قاطبة فرصة كاملة تتجلى فيها طاقاته ، لم يكن له بدٌّ من التوثق من انه هو في فلسطين بحكم الحق لا بفضل التسامح

وهذا هو السبب الذي من اجله وجب ان يكون قيام وطن قومي يهودي في فلسطين مضموناً ضمانة دولية ، ووجب ان يُعترف رسمياً بان هذا الوطن (القومي اليهودي في هذه البلاد) مرتكز على صلة تاريخية قديمة بها

وهذا هو اذن تفسير حكومة صاحب الجلالة للوعد الصادر في ١٩١٧ ويرى الوزير ان هذا الوعد — بما يفهم منه على ما تقدم — لا يتضمن شيئاً ولا ينطوي على شيء هو مدعاة لاثارة القلق في نفوس العرب من سكان فلسطين او شعور الخيبة في نفوس اليهود

(١٠٤) اما ان هذا التفسير قد لا يكون اثار الخيبة في نفوس فئة من اليهود في شهر حزيران ١٩٢٢ ، والانتداب الفلسطيني غير المثبت بعد ، فهذا امر محصور قدره من الاهمية

وانما كان المراد من التفسير ازالة مخاوف العرب ، وظل هذا المراد قصياً بعيداً

تاريخ وطن قومي يهودي مضمون ضمانة دولية كما رواه المستر نورمان بنتويش

(١٠٥) ولنتقدم الان الى بسط ما انطوى عليه « وطن يهودي » يقام في فلسطين بحكم « الحق » لا بفضل التسامح ويكون « مضموناً ضماناً دولياً » و « معترفاً اعترافاً رسمياً بارتكازه على صلة تاريخية قديمة » من الاسباب والبواعث

(١٠٦) واي مصدر صدق وامانة وموطن ثقة واعتماد يفضل كتاب « فلسطين اليهود » الذي الّفه المستر « نورمان بنتويش » ونشره في سنة ١٩١٩ ؟ فاياه نعتمد في هذا الباب . ولا يغيبنّ عن الاذهان ان معاهدة سيفر الحابطة انما كان التوقيع عليها في ١٠ آب ١٩٢٠

وفي المقتطفات التالية من كتاب هذا العلاّمة الكفاية ؛ ولا عجب ، فان شهرته عالمية ، وهو حجة في القانون الدولي ؛ وهذا يكفل لما اخذناه عن كتابه ما يراد له من الشأن

اما العناوين فليست من الاصل

فلسطين لليهود « ارض الميعاد »

(١٠٧) وللعبرانيين المنتزعين من القبائل العربية والخالصين من عبودة مصر كانت «كنعان» ارض الميعاد التي تفيض لبناً وعسلاً والمكان المختار للشعب المختار

المراطقة النصارى على ضلال

(١٠٨) وقامت فئة الهرطقة النصرانية تقول ان الايمان الحقيقي تجاوز حدود القومية وان اورشليم الجديدة ، معقد آمال اليهود ، مدينة سماوية . ولكن الكتلة الكبرى بقيت متمسكة بالمُثل القديمة وظلت تعزز بحرّ الافئدة آمالها في اعادة تشييد الهيكل على اساسه القديم. ومرة واخرى ثارت ثورة اليأس ، الاولى في عهد « هدريان » والثانيـة في عهد « تراجان » ، ومرّت سنون وهم صامدون لأَيد « رومة » وسطوتها

اعادة بناء الهيكل

(١٠٩) وما فتئت محبة الشعب للبلاد تتلألأ بين حين وحين في المدائح الربانية من مثل قولهم : « ما عرف طعم الخبز الا من ذاق خبز ارض اسرائيل » (تلمود . — تر . سنهدرين) ؛ او قولهم : « من مشى اربعة اميال في ارض اسرائيل فقد ضمن لنفسه مكاناً في العالم الآخر » (ابيد — تر — كتهوبا) . وكان هذا الشعور يبدو بصورة اكثر جداً في ابتهالات اعادة بناء اورشليم واستعادة الهيكل

اليهود ضد اليهود

(١١٠) وكان من مرارات الزمان ان ذلك الفرع ، الخارج من الاصل اليهودي ، والذي حمل رسالته الى العالم الوثـني ، بات يظلم ذلك الاصل ، واعلن رسل الخُلق العبري الجديد على منافسيهم الدينيين حرباً

ضروساً . وشاق الفئة المنتصرة ان تخرج اليهود من المكان الذي أعدم فيه مؤسس فكرتها وان تطهر البلاد من الكفرة الذين انكروه ولم يؤمنوا به

ادعاء النبي محمد بالقدس

(١١١) وقبل ذلك بخمسة اعوام (في سنة ٦٢٢) كان محمد قد فرّ من مكة الى المدينة . وفي اوائل سنيّ تبشيره كان محمد ينظر الى مدينة القدس ويراها المركز المختار لكل دين صحيح ، وعلّم اتباعه ان يتوجهوا في صلاتهم الى جبل موريا المقدس

ولكنه لما اراد فيما بعد ان يحجب اتباعه عن الطقوس اليهودية خطر له وجوب تغيير المركز الديني ، فحوّل «القبلة» من «القدس» الى «مكة»

وكانت القدس غرضاً من اغراض الجيوش المحمدية الاولى . والنبي نفسه مات وهو على الطريق قصداً الى الاستيلاء عليها ، وفي سنة ٦٣٨ وقعت معركة اليرموك ، وهي احدى معارك التاريخ العالمي ، وغادرت القدس تحت رحمة الخليفة

وضمن الفاتح حرية العبادة الدينية لجميع الاديان ولكنه اقام معبداً جديداً للعقيدة الجديدة على موقع الهيكل المقدس

الثورة الافرنسية والاتفاق الافرنسي اليهودي في سنة ١٧٩٦

(١١٢) وكانت الثورة الافرنسية التي فتحت للبشرية عهداً جديداً فاتحة عهد جديد لليهود ايضاً

وبينا شعوب « الامم » يعلنون الحرية والمساواة والاخاء ، علت صيحة من بين اليهود تقول : « من القبيلية الى الانسانية »

تلك كانت الفكرة التي انطوى عليها « التنوير » المندلسونياني وبها ائتمّ سنهدرين باريس الذي وقع في سنة ١٧٩٦ عهد الوئام بين يهود فرنسا والجمهورية الافرنسية

من القومية العالمية الى القومية الفردية

(١١٣) وكانوا في العالم القديم قوميين يوم كان الناس عالميين ، وصاروا الآن عالميين بعدما صار الناس قوميين

دعوة نابليون في سنة ١٧٩٩

(١١٤) وجدير بالذكر ان نابوليون (وهو من الحرّ ، يوم كان القنصل الاول ، في ابرام عهد الوئام بين اليهود والحكومة الافرنسية) ، عندما غزا مصر وسوريا في سنة ١٧٩٩ ، تحقق تماثُل فلسطين الحيّ للنفوس ، واصدر دعوته الى يهود آسيا وافريقية ان يعودوا ويستقروا في القدس من جديد في ظله وحماه . فانه نشر بياناً سياسياً رمى به الى هذه الغاية في العدد ٢٤٣ من نشرة « المونيتور اونيفرسل » (الرقيب العام) ولكن محاولته هذه ان يكون « قورش » العهد الجديد ، لم يكن حظها من النجاح اكثر من حظ محاولة « جوليان » التي كانت قد تقدمتها بنحو ١٥٠٠ عام ؛ فان حملته حبطت تحت اسوار عكا ، وبقيت فلسطين تحت سوء حكومة الاتراك

اقتراح انشاء حكومة يهودية في سنة ١٨٢٧

(١١٥) وبعد ذلك بزمن قصير فتح فلسطين ابرهيم باشا ، ابن محمد علي باشا ، سلطان مصر ؛ وانفسح المجال لانتظار تحسن الحال في زمن حكمه الايّد

ولما زار السير « موزس مونتفيوري » البلاد المقدسة زيارته الاولى في سنة ١٨٢٧ التقى بابرهيم باشا وفاوضه في امر استعمار يهودي لسهول البلاد وقراها القاحلة ؛ وكان يخامر نفس هذا المحسن اليهودي النبيل الفؤاد ما كان يتراءى لغيره ايضاً من افاضل اليهود المحررين في عصره من شعور متأصل نحو بلاد غابر اسرائيل ، تماثل لهم مظهره في محاولة يراد بها اقامة حكومة يهودية فيها من جديد

وكانت صورة مدينة اورشليم منقوشة على شعاره ، وكانت امنية قلبه ان يرى فلسطين وقد عاودها الخصب وعادت آهلةً باليهود

وقضى على مشروعه الاستعماري ان الدول الاوربية اخطرت ابرهيم باشا ان يتخلى عن سيادته على سوريا وان يعيد البلاد الى تركيا

حكومة يهودية في فلسطين تحت الحماية البريطانية لصيانة طريق الهند – فكرة اقترحت سنة ١٨٥٢

(١١٦) وكاليهود الانكليز ، كذلك النصارى الانكليز ، قامت في نفوسهم فكرة الاستقرار اليهودي الجديد في البلاد المقدسة بمثابة مرحلة الى الامام في سبيل تحقيق النبوءة . ورفع الكولونيل « جورج غولر » الى الملكة والى زعماء البلاد مؤلَّفاً وضعه وجعل عنوانه « تهدئة الحال في سوريا والشرق بانشاء مستعمرات يهودية في فلسطين » ؛ وكان ذلك في سنة ١٨٤٦

ونحا هذا النحو ايضاً الكاتب الانكليزي الآخر « هولتزورث » في كتابه « اليهود في فلسطين » فحبَّذ اعادة اقامة حكومة يهودية تحت الحماية البريطانية واسطة لغاية تأمين طريق الهند البرية ؛ وكان ذلك في سنة ١٨٥٢

تحرير ايطاليا مقدمة لتجدد الامة اليهودية في سنة ١٨٦٠

(١١٧) وظهر في سنة ١٨٦٠ كتاب « رومة واورشليم » من قلم الاشتراكي الالماني المشهور « موزيس هس » يطفح افصاحاً عن ذلك التجدد الذي اخذت تبدو بوادره وتلمع ظواهره

ودل على الكتاب عنوانه ؛ وكان مذهب مؤلفه فيه انه رأى في تحرير ايطاليا فاتحة عهد تجدد للامة اليهودية فقال : « بتحرير المدينة المؤبدة القائمة على نهر «التيبر» ابتدأ تحرير المدينة المؤبدة القائمة على جبل «موريا» وبولادة ايطاليا من جديد قيامة اليهودية وبعثها

لو اعاد اللورد بيكنسفيلد اليهود الى البلاد المقدسة

(١١٨) وفي نحو الزمن الـذي ألّف فيه « دزرائيلي » كتابه « الروي » كتب « فردينان لاسال » في يوميته يقول : شاقني ان اتصور نفسي ، سيفي بيدي ومن خلفي قبائل اسرائيل عائدة الى اوطانها

ولكن الرجلين انصرفا عن المطمع العـالي الذي تجلى لهما في دور الشباب الى نواحٍ اخرى من نواحي الحياة ، لخلو عهدهما من نهضة يهودية يتوليان زعامتها

ومع ذلك ، ففي ذلك الزمن عينه قالت جريدة « سبكتاتور » وهي من ارزن الصحف تعبيراً عن الرأي العام الانكليزي : « لو ان اللورد بيكونسفليد انصرف (في مؤتمر برلين) الى تحرير البلاد المقدسة واعادة اليهود الى بلادهم بدلاً من التشاغـل بامر الروملّي وشأن الافغان لفاز بالزعامة الكبرى ومات دكتاتوراً »

انشاء وطن في فلسطين محرز احرازاً علنياً ومضمون ضمانة قانونية للشعب اليهودي : هذا مشروع هرسل في سنة ١٨٩٧

(١١٩) وتقدم شعور النهضة القومية لجعل فلسطين من جديد وطناً قومياً لليهود مجرى ضئيلٌ ، لا سيل كبير ، من الهجرة اليهودية ، هجرة الرجعة والعودة الى ارض الاباء والاجداد

وكان القرن التاسع عشر يناهز الانقضـاء ، فقام في سنة ١٨٩٧ الكاتب الروائي النمساوي « ثيودور هرسل » « وقد انّتقد تواجده اليهودي اتقاداً بما اصطلته نفسه من نار العار في قضية « دريفوس » ودعا الى مؤتمر يعقد في مدينة « باسل » في « سويسرا » قوامه الزعماء ، واساسه الصهيونية الحديثة

ونظروا في تعيين هـدف النهضة فكان : « انشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يحرز احرازاً علنياً ويضمن ضمانة قانونية » . وكان اقرب اغراضهم تناولاً الحصول على براءة من السلطان ، تكون مؤيدة

من الدول الكبرى ، لاجل الاستعمار اليهودي استعماراً استقلالياً في البلاد المقدسة . ورأوا ان وسائط السعي نحو الغاية المنشودة ، اثارة الشعور القومي اليهودي ، وتنشيط ذلك الشعور في كل مجتمع يهودي ، وتنظيم الشعب اليهودي تنظيماً دولياً في سبيل العمل المتحد ؛ ويلي ذلك انشاء شركة قومية في شكل شركة تتعاطى اعمال المصارف لاجل شراء الاراضي واعمال الاستعمار

الوطن القومي في فلسطين استهداف للتحرر المدني والتحرر السياسي الجديدين

(١٣٠) وكان اول من تبع « هرسل » وائتمّ بفكرته صعاليك اليهود وفقراؤهم من اهالي اوربا الشرقية والاحياء الشرقية في لندن ، ثم انتشرت دعوته بين الطلبة اليهود في الجامعات

وسرعان ما انضمّ اليه بضعة من كبار قادة الافكار اليهود ، وفي طليعتهم « ماكس نوردو » و « برنار لازار » بطل قضية « دريفوس » في فرنسا و « اسرائيل زنكول » في انكلترا

وما كاد يتم له ذلك حتى قامت في وجهه معارضة شديدة ، وقام الزعماء الاشتراكيون في اوربا الغربية يحملون عليه حملات وحشية . فانهم باتوا يرون في دعوته الصارخة خطراً يهدد ما كان قد فاز به الجيل السابق من التمتع الهادىء بالتحرر المدني والتحرر السياسي

الخطوة العملية الاولى : شركة يهوديـــة انكليزية تحتاز الارض في فلسطين بصورة « الملك القومي »

(١٣١) واما الهدف الاول الاقرب الذي كان نصب عيونهم ، اي البراءة الناطقة بالاستعمار اليهودي فلم يحصل التوفيق الى اصابته ، مع ان هرسل بشخصيته المغنطيسية الجذابة ، وبنبوغه في الدهاء السياسي ، لم يفته الفوز بتعضيد بضعة من ملوك اوروبا واولي الامر فيها

واما « الوسيلة المالية » فحصلت ، وكانت شركة انكليزية سميت

« شركة الاستعمار اليهودي » : Jewish Colonial Trust ؛ تأسست براس مال اسمي قدره مليونان ، دفع منه ربع مليون في السنة الاولى ؛ والفت في انكلترا ايضاً «شركة المال القومي اليهودي» Jewish National Fund لاجل تحوز الاراضي للمقاصد العامة بصورة « الملك القومي »

الهجرة اليهودية بمئات الالوف ، ولكنها تبدأ بالالوف

(١٣٣) وكان « هرسل » في اول الامر يعارض فكرة المشاريع الاستعمارية الصغرى ، وهي الفكرة التي كانت جمعية « محبي صهيون » تدعو اليها من قبل ذلك بعشرين عاماً . فان « هرسل » كان يريد اليهود ان يدخلوا من الباب المفتوح وفوداً كثاراً ، ولم يكن يرضى ان يتسللوا تسللاً ، زرافات زرافات ؛ وكان يقول « القليل عدو الكثير »

ولكنه ادرك ، بعد فشل فكرة البراءة ، ضرورة تنظيم الحياة اليهودية في « البلاد » (فلسطين) وضرورة تنشئة تلك الحياة وترقيتها واكسابها ما لم يكن لها اذ ذاك من الروح الاستقلالية والصفات التمثيلية. ولئن استحالت الهجرة بمئات الالوف فلا اقل من تدارك امر الالوف الذين قد دخلوا البلاد والذين كانوا فيها من قبل وتعهدهم تعهداً يجعلهم في مثل الاحوال التي يُستحب للشعب باسره ان يتمتع بها ، وهذا الى ان يتسنى اتخاذ التدابير الكبرى

وتوسلاً الى توسيع نطاق التجارة وترقية مستعمرات الزراعة أُسس للشركة الاستعمارية اليهودية المذكورة فرعٌ باسم « بنك انجلو فلسطين » برأس مال مدفوع قدره مئة الف ليرة انكليزية ؛ وما انفجرت الحرب العالمية الا وهذا البنك الصهيوني قد اصبح في عداد المؤسسات المالية الكبرى في سوريا الجنوبية وبلغت الامانات المودعة فيه ٢٥٠٠٠٠ ليرة انكليزية ؛ وتصاعد مجموع معاملاته المالية فبلغ خمسة ملايين في سنة ١٩١٣

وطن قومي يهودي : وليس من المحتم ان يكون في فلسطين

(١٣٣) ومات « هرسل » وزاد الانشقاق في الصفوف فجوة ، وقامت فئة تزّعمها « زنكويل » منشقة عن الكتلة الاصليـة فألفت « الجمعية اليهودية التريتورية »(١)

ومنذ ذلك الحين ما زالت هذه الجمعية تواصل الطراد وشد الرحال من قارة الى قارة في سبيل ارادة الفئة الصغرى ومشيئتها سعياً الى احراز مستقر يهودي مستقلّ في ذاته خارج فلسطين ، وما استقر لروّاد هذه المشيئة قرار

فاللجنة التي اوفدت الى « يوغندة » قدمت تقريرها عن المنطقة التي تم في آخر الامر عرضها ، وكان التقرير غير محبذ للمشروع

وتوجهت هذه الجمعية بانظارها الى طرابلس الغرب ، وكانت اذ ذاك تحت السيادة العثمانية ، فاوفدت لجنة اخرى وهذه ايضاً جاء تقريرها غير مؤيد لهذا المشروع ، حتى ان رئيس الجمعية نفسه شبّهه بالغربال الذي « لا يحمل ماء » ثم حوّلوا انظارهم الى ناحية اخرى من الامبراطورية العثمانية فقالوا عن بلاد « ما بين النهرين » هي « ارض الميعاد » وكان في التقرير عن هذه البلاد واحتمالاتها شيء من ضياء الامل لِما اتصل بها من الذكريات اليهودية ، ولكن هذا المشروع ايضاً لم يكن منه الا ما كان من خُطبٍ برّاقة لمّاعة قام يلقيها زعيم هذه الجميعة الطوّافة

وتبع تلك التجشمات تجشمات اخرى لم تكن الا اقلّ منها حظاً وتوفيقـاً

وعبثاً ما شخصوا بابصـارهم الى « انجولا » و « نيكاراجوى » و « اوستراليا » وانتهى الامر بشروع الارض اليهودية المستقلة استقلالاً ذاتياً الى حركـة أُريد بها نشر الهجرة اليهودية نشراً بتوجيهها صوب الولايات المتحدة

---

(١) الكلمة الاصلية كلمة مشتقة من كلمة معناها الارض والمقصود اداء فكرة انشاء وطن في اي بلاد يتسنى فيها تملك الارض لمقاصد انشاء الوطن

واما اليوم فالبقية الباقية من حَمَلة هذه الفكرة هم ايضاً على استعداد للاندماج مع الصهيونيين في اختيار فلسطين وطناً يكون « الوطن اليهودي »

الاعتراف بوطن قومي للشعب اليهودي خطرٌ على ما لليهود في خارج فلسطين من الحقوق والاحوال السياسية

(١٣٤) ومن الذين كانوا في بدء الامر قد عضدوا الاستعمار الفلسطيني في الزمن الذي تقدم عهد الاقدام الهرسلي لم يكن بالقليل مَنْ خارت نفوسهم خوفاً وجزعاً عندما علت دعوته التي تأصلت اصولها وانتشرت فروعها في مجال التبديل والتغيير ، اذ باتوا يتخوفون خطراً على ما كان قد اعتنقه اليهود من رعويّات وجنسيات ما زال العهد بها حديثاً . ولئن كانت قد هدمت من حول اليهودي جدران ذلة « الغيتو » فخرج منه طليقاً ، فما زال حديد طاقاته وحديد اقفاله يثقل نفسه ويقعد بها . فيهود الغرب ، حتى بعد ان تحرروا وفازوا بالمساواة في الحياة المدنية ، لم يُطيقوا ان يستشعروا الطمأنينة في نفوسهم ، وظلوا على الخوف والخشية ان يُسترد منهم ما مُنحوه من حقوق اذا هم اظهروا حقيقتهم اظهاراً وقاموا امام الناس افراداً لهم قوميتهم ، ولها ارضها ، في بقعة معلومة من العالم تنشأ وترقى في حياتها الخاصة

(١٣٥) ثم ألا تكون بلاد يهودية يستقلون بها عبارة عن «غيتو» اكبر مجالاً ، وشيئاً لا يقاس بتلك الامبراطوريات الشاسعة الواسعة التي ساقتهم اليها اقدارهم ؟ وكانوا يقولون : الرجوع الى فلسطين من باب الهروب من وجه اللاسامية؛ وما الصهيونية الا ردُّ فعل ضئيل الاثر للّاسامية

في آخر الحرب تكون فلسطين بلاداً يهودية

(١٣٦) وفي السنة التي سبقت سنة انفجار الحرب زار البلاد المقدسة عدد غير يسير من كبراء اليهودية وزعمائها ، ومنهم البارون

« ادمون دي روتشيلد » رب المستعمرات الجواد

(١٣٧) وكانت جهود الثلاثين الاولى من حياة الروّاد قد اصبحت مثار الفخر واستشعار النجاح في اليهودية جمعاء . وفي اثناء الحرب بلغ الشعور في تكوينه حدّ الاعتقاد ان وقت العود قد حان . وباتت الديموقراطية اليهودية في كل ناحية من انحاء العالم تطلب ان تكون فلسطين في آخر الحرب بلاداً يهودية ؛ وقامت كل ديموقراطية اخرى تؤيد ذلك الطلب

(١٣٨) وتمّ الامر في تصريح الحكومة البريطانية الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، وهو اليوم الذي سيبقى ابد الدهر « يوماً احمر » بارزاً في الروزنامة اليهودية ؛ وهو التصريح المشيد بان انكلترا ترى بعين العطف الى الجهد الصهيوني المتوجه نحو انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وانها ترهن افضل جهودها في سبيل ادراك هذه الغاية

(١٣٩) وكان مؤتمر « ڤينا » المنعقد في سنة ١٨١٥ ختاماً لعهد الثورة الافرنسية الحربي ، ومن حول ابوابه حام الممثلون اليهود وقصارى امانيهم ان يُحرزوا للمجتمعات اليهودية في اواسط اوربا مثل ما كانوا قد احرزوه لهذه المجتمعات في فرنسا من الحقوق المدنية والسياسية

واما المؤتمر الذي ستختتم به حرب عهدنا هذا فسيكون حظ الممثلين اليهود منه الدخول من ابوابه الى داخل قاعاته لتُسمع منهم كلمة اصحاب قومية من القوميات فيطلبوا من الدول المنتظم عقدها ان تُقبل دعواهم ، دعوى العودة الى وطنهم التاريخي كشعب من الشعوب ، ليعيدوا البلاد الى عهدها الغابر من الازدهار والإثمار فتفيض ببركات الطبيعة وبركات الحياة البشرية . و « يكون فيها الابتهاج والنشيد ورنة الفرح »

المبحث الخامس

البرهان على ان الانتداب الفلسطيني الحالي هو هجين من الصنفين الاوسط والادنى (باء وجيم) ؛ وليس من الصنف الاعلى (الف) كما قضت الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

(١٣٠) ولا مشاحّة ان المقتطفات التي اوردناها في المبحث السابق تكشف الستار عن البواعث والاغراض الاساسية التي آلت الى ما نراه في مقدمة الانتداب وفي بيان الحكومة البريطانية السياسي من آيات الاعتراف (١) بما لليهود من الصلة التاريخية بفلسطين (٢) وموجبات حقهم في اقامة وطنهم القومي من جديد في هذه البلاد (٣) وما يتمتعون به في سائر البلدان من الحقوق والاحوال السياسية

(١٣١) وبعد ان استشهدنا باقوال المستر « نورمان بنتويش » من حيث هو قح من اقحاح الصهيونيـة وبانٍ من بناة الوطن القومي ، فقد حان لنا ان نأخذ عنه ايضاً آراءه من حيث هو حجة في القانون الدولي وثقة في نظام الانتداب . وهذه المقتطفات التالية مأخوذة من كتابه الذي صدر في سنة ١٩٣٠ ، وهو اذ ذاك « النائب العام في حكومة فلسطين » . (واما العناوين فليست من الاصل)

الاقطار التركية المحتلة ؛ تنفصل عن تركيا

(١٣٢) وكانت دول الحلفاء في غضون الحرب قد احتلت . . . الولايات العربية من الامبراطورية التركية . . . واعتزمت ان لا ترد هذه الاقطار . . . الى تركيا

لا ضم ولا الحاق

(١٣٣) وكان ساسة الحلفاء قد اعلنوا في ، سياق الجهاد ، على رؤوس الاشهاد « ان لا ضم ولا الحاق » وكان الرئيس « ولسون » قد جعل هذا المبدأ مسألة من المسائل التي تُصرّ عليها الولايات المتحـدة في معرض شروط الصلح

الشعوب العربية طلبت الحكم الذاتي

(١٣٤) وطلب العرب الاستقلال والحكم الـذاتي ؛ وكان ساسة الحلفاء قد دخلوا في عهود اعـترفوا فيها للعرب بحقهم كأُمة في تقرير مصيرهم

حكم الاقطار التي تفصل عن تركيا حكماً دولياً

(١٣٥) وطلبت الاحزاب الاشتراكية ، والعُصَب التجـارية ، في انكلترا وفرنسا وايطاليا ، ان تُحكم المستعمرات الالمانية والاقطار المسلوخة عن الامبراطورية التركية حكماً دولياً

اصرّ الرئيس ولسون على وجوب مراعاة مصالح الشعوب وحقوقها : وتولدت فكرة انتداب دولي

(١٣٦) وجاء الرئيس « ولسون » وهو صاحب الفكرة الادبية في معارض الصلح ، وطلب ان يكون لمصالح الشعوب نفسها المقام الاول من الاعتبار في حل هذه المسائل

الانتداب وكالة الامانة عن اثنين : شعب البلاد الانتدابية والجمعية الدولية

(١٣٧) والدولة المنتدبة التي يعهد اليها من قبل جامعة الامم بحكومة قطر من الاقطار ، انما يكون القطر في يدها على سبيل الامانة المزدوجة ؛ وسمي هذا الحال بالانتداب المزدوج او الوكالة المزدوجة :

(١) عن اهالي القطر (من الجهة الواحدة)

(٢) وعن الجمعية الدولية (من الجهة الاخرى)

توزيع الانتدابات في نيسان ١٩٢٠

(١٣٨) وشملت الاقطار المقتطعة من تركيا : سوريا (ومنها متصرفية لبنان التي كانت تنعم باستقلال داخلي منذ ١٨٦٣) وفلسطين (ومنها شرقي الاردن) والعراق ، (ومنها كردستان)

ووزع مجلس دول الحلفاء الاعلى الانتدابات لهذه الاقطار ، في المؤتمر الذي انعقد في سان ريمو ، في شهر نيسان ١٩٢٠ ، فمنح بريطانيا العظمى انتدابَي فلسطين والعراق ، ومنح فرنسا انتداب سوريا

معاهدة سيفر الحابطة لم تقترن باجازة ؛ ومعاهدة لوزان القانونية اجيزت في ١٩٢٤

(١٣٩) واما انتقال هذه الاقطار العربيـة النهائي الى الدول الانتدابيـة فلم يحصل الى ان تمّت اجازة معاهدة لوزان المعقودة بين

الحلفاء وتركيا وكان ذلك في سنة ١٩٢٤

وكانت تركيا قد تنازلت صراحة في معاهدة سيفر الحابطة (التي تمَّ توقيعها في حزيران ١٩٢٠[1]) عن حقوقها في الاقطار العربية ، ووافقت على ادخال نظام انتداب على فلسطين وسوريا والعراق

ولكن تلك المعاهدة برغم حصول التوقيع عليها لم تقترن باجازة ؛ وابتدأ العمل بالانتدابات قبل حصول تنازل صريح من قبل تركيا عن سيادتها

لا شيء في معاهدة لوزان عن الانتدابات

(١٤٠) ولم يرد في معاهدة لوزان شيء عن نظام الانتداب

الانتدابات ثلاثة اصناف : الف . باء . جيم

(١٤١) والانتدابات ثلاثة اصناف : الاعلى والاوسط والادنى ؛ وقد جرى الاصطلاح بتسميتها بالحروف الثلاثة : الف وباء وجيم . وهي تتباين وتتفاوت في مدى صلاحيات الحكم والادارة والاشراف مما يفوض الى المنتدب

للاقطار المفصولة عن تركيا جميعها انتدابات من الصنف الاعلى (الف)

(١٤٢) فالصنف الاعلى (الف) مقصور على الاقطار المنسلخة عن تركيا المأهولة بسكان متمدنين ، وظُنَّ انهم غير قادرين بصورة وقتية ان يقوموا لوحدهم

مركز المنتدب في فلسطين ليس مركز منتدب في بلاد انتدابية من الصنف الاعلى (الف)

(١٤٣) وفي الصنف الاعلى (الف) يترتب على المنتدب ان

---

(١) كذا في الاصل والصحيح ١٠ آب ١٩٢٠

يُسدي المشورة والمساعدة الاداريتين ؛ على اننا سنرى ان مركز المنتدب في فلسطين لا يطابق هذا الحال

عارض العرب فكرة الانتداب وطلبوا الاستقلال التام

(١٤٤) ووجب الاخذ بمشيآت الاهلين في امر تخيّر المنتدب ؛ ولكن هذا المبدأ لم يتجاوز حد الأمنية الصالحة ، اذ تعذّر اخراج هذه الحكمة مخرج العمل ؛ لان الشعوب العربية ذوي الشأن عارضوا فكرة الانتداب من اساسها ؛ وكانت مشيئتهم الاستقلال التام

الانتداب ولو سنّه المجلس يجوز التغيير فيه ويجوز الغاؤه

(١٤٥) والانتداب يتعين وينحصر في وثيقة تقترن بتصديق نهائي من المجلس وفي الصيغة التي يستنها المجلس . ولا يمكن التغيير فيه الاّ برضى جامعة الامم . ونظرياً يظهر انه يصحّ للجامعة ان تنقضه اذا وجد المجلس ان المنتدب لم يكن قائماً بالتزاماته فيه

على المنتدب ان يراعي ما في القطر الانتدابي من حالة سياسية وان يضمن حسن حال الاهلين وتقدمهم وحكمهم الذاتي

(١٤٦) واما شأن المنتدب من الاهالي ، فانه ، بصورة سلبية ، يلزمه ان يتحاشى كل ما يكون من قبيل التصدّي لوحدة القطر الذي في ادارته او لكيانه السياسي ؛ واما ، بصورة الايجاب ، فعليه ان يقوم بالادارة على وجهٍ يضمن حسن حال السكان وتقدمهم وتدريبهم تدريجياً في نواحي الحكم الذاتي

صلاحيات المنتدب في الانتداب الفلسطيني متأثرة تأثراً اساسياً بسياسة الوطن القومي اليهودي ؛ ولذلك لم يفرض عليه التزام الحكم الذاتي في هذا القطر . فهو انتداب من الصنفين الاوسط والادنى (باء وجيم)

(١٤٧) وقد اثّر النص عن انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين تأثيراً اساسياً في الصلاحيات المخولة للمنتدب في شأن الحكم في فلسطين . وقد مُنح المنتدب ، في امر فلسطين ، كامل صلاحيات الاشتراع والادارة ، غير مقيدة بغير احكام انتدابه

وهذا الحال هو الوضعي في الصنفين الاوسط والادنى (باء وجيم) من اصناف الانتداب ، ويخالف المبدأ المرعيّ في الانتداب السوري والانتداب العراقي ؛ وفي كل منهما فُرض على المنتدب فرضاً ان يضع بالاشتراك مع ممثلي الشعب قانوناً اساسياً (دستوراً) ينص عن الحكم الذاتي

وفي الانتداب الفلسطيني لا اثر لمثل هذا الالتزام ؛ بل المفروض على المنتدب ان يجعل البلاد في احوال تضمن تطوُّر الحكم الذاتي وتشجيع الحكم المحلي

وبسبب المسؤولية المخصوصة المفروضة على المنتدب ، امتنعت المبادرة الى اقامة تشكيلات للحكم الذاتي ، وتحتم ان يكون السير في هذا السبيل مراحل مراحل . ولا خفاء ، ان وجه هذه الضرورة وهذا الالزام هو ما انبغى للمنتدب وحقّ له من اول الامر من الاستقلال بكامل صلاحيات الاشتراع والادارة ؛ وما ذلك الاّ لانه كان منظوراً ان اكثرية السكان في البلاد لا يتأتى لهم ان يرضوا هم بايفاء الالتزامات التي تحمّلها المنتدب نحو الاقلية ؛ ويوم وزعت الانتدابات لم يكن اليهود من السكان الا العشر او نحوه

نتيجة عامة قائمة على اقوال زعيم يهودي عالم في القانون الدولي

(١٤٨) وما قد تقدمنا به في هذا المبحث وفي المبحث السابق من المقتطفات من كتاب « فلسطين اليهود» و كتاب « النظام الانتدابي» و كلاهما من قلم قطب مشهود له من اقطاب سياسة الوطن القومي اليهودي، يوءيد، بصورة التمام والكمال، قول القائلين ان النفوذ اليهودي، بين ظهراني الساسة في اوربا، استولى على الموقف استيلاء، وملك زمامه وقياده، فكانت المغبة في امر فلسطين انتهاك حرمة الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم انتها كاً مقترناً بمحض الاختيار والتصميم، حتى كان ما كان من صوغ انتدابها صيغة انتداب هجين من الصنفين الاوسط والادنى (باء وجيم) في حين ان حقها لم يكن الاّ انتداباً من الصنف الاعلى (الف) ؛ وذلك كله للا علّة او غاية متصلة بسكان فلسطين العرب، بل لعلةٍ واحدة وغرض واحد هما الاعتراف بوطن قومي لليهود في فلسطين وضمانة ذلك الاعتراف

وهذا ما اثار عرب فلسطين في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٢٤ وفي سنة ١٩٢٩ وفي سنة ١٩٣٣ ؛ وهذه مباحثنا ندوّنها وثورة سنة ١٩٣٦ في ابّانها

المبحث السادس

آراء لجنة التحقيق البرلمانية لسنة ١٩٢٩ تؤيد نتيجة صادقة ، هي : ان المنتدَب الفلسطيني فشل في القيام بالتزاماته الانتدابية ، وان هذه الالتزامات متناقضة ، وخارجة عن حيز الامكان الفعلي

(١٤٩) ولكي نسوق الى صحيح النتائج البحث عن سياسة الوطن القومي اليهودي ، وهي في دور العمل والتنفيذ ، نتقدم بطائفة من العبارات والفقرات اخذاً عن « تقرير اللجنة البرلمانية عن الاضطرابات الفلسطينية التي وقعت في شهر آب ١٩٢٩ » وهو التقرير الذي قدم للبرلمان البريطاني في آذار ١٩٣٠ (الكتاب الابيض رقم ٣٥٣٠)

الوفد العربي الفلسطيني طلب (في حزيران ١٩٢٢) حكومة قومية

(١٥٠) ولكن الوفد العربي الفلسطيني لم يقبل بالبيان (بيان السياسة البريطانية — الكتاب الابيض ١٩٢٢) وفي ١٧ حزيران قدم رداً مفصلاً نقتطف منه العبارة التالية لصلتها بالموضوع :

ولذلك فاننا نكرر ونعيد ان المصالح العربية في فلسطين لا تصان ولا تحفظ الا بالمبادرة الى اقامة حكومة قومية تكون مسؤولة تجاه برلمان ينتخب اعضاءه شعب البلاد المسلمون والنصارى واليهود

الاماكن الاسلامية المقدسة تعرضت للخطر ووقع الاعتداء الفعلي عليها من اليهود

(١٥١) ومن الاماكن المقدسة (التي قضت الحاجة من حين الى آخر الى وضع مقررات بشأنها من هذا القبيل) الحائط الغربي المعروف بالمبكى . وهو جزء من « البناء الخارجي » الغربيّ من الهيكل اليهودي القديم ... وهذا الحائط هو ايضاً جزء من الحرم الشريف ، المكان الاسلامي ، عظيم القدسية ، الذي هو في المرتبة الثانية بعد مدينتي مكة والمدينة في معرض الكرامة عند المسلمين

واما من الوجهة القانونية فهذا الحائط ، ولا ريب ، ملك الملّة الاسلامية ؛ وذلك الجزء من الرصيف الذي يحاذيه ، حيث يقف اليهود عندما يتعبدون امام الحائط ، ملك من الاملاك الوقفية ؛ وهذا مؤيد بمستندات محفوظة عند متولّي الوقف

وفي ساحة الحرم ، وحدّها الغربي هذا الحائط ، بناء « قبة الصخرة » (المعروف بمسجد عُمر) والمسجد الأقصى

وفي الاول صخرة اشتهر عنها انها المذبح الذي اراد ابراهيم ان يضحي عليه بابنه اسحق ؛ ويقال ايضاً انها المكان الذي منه صعد النبي محمد لمّا عرج الى السماء ... وقد أُنفقت عليه نفقات عظيمة ؛ وهو اليوم من اجمل المباني في العالم

والمسجد الأقصى بناء لا يكاد يقلّ عنه قدم عهد ، وهو على جانب عظيم من الجمال . واذا استثنينا زمن المملكة اللاتينية ، وهو العهد الذي كانت فيه ساحة الحرم وهذه المباني في يد الصليبيين ، فالساحة والمباني لم تزل في الملكية الاسلامية طيلة الـ ١٣ قرناً الاخيرة ؛ وتعتبر ، ولا غرابة ، في جملة الاعز الاكرم من املاك العالم الاسلامي

(١٥٢) وفي ٢٦ آب ايضاً وقع هجوم يهودي آخر على مسجد عكّاشة في القدس ؛ وهو معبد مقدس عظيم القِدم ، كبير الكرامة عند المسلمين . وأُصيب هذا المسجد بإِضرارٍ شنيعٍ وانتهكت حُرمة ما حواه من قبور الانبياء

اللجنة التنفيذية الصهيونية تطالب مهاجرة غير مقيدة لتضمن اكثرية يهودية

(١٥٣) وشهد امامنا المستر « ساكر » رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية في القدس ، وصرّح لنا بآرائه في سياسة النهضة الصهيونية بالعبارات الآتية :

اقول ان الذي يعنينا نحن انما هو انشاء الوطن القومي اليهودي . ويهمنا ان لا تكون هنالك قيودٌ وحدود اصطناعية ، وان يتاح لنا كشعب يهودي ان نصرف جميع جهودنا نحو جعل هذه البلاد ما يجب ان يجعل منها لاجل تمكين اليهود من المجيء اليها ومن اقامة حضارتهم فيها ؛ وبمقتضى الانتداب ، ننتظر من الحكومة ، ونطلب منها ، ان تقوم بما ترتب عليها هي من تسهيل هذا العمل . وقد يكون ، وانا بحرية ضمير اقول اننا نأمل ، ان تقوم يوماً ، بفضل هذا الاسلوب الطبيعي ، اكثرية يهودية في هذه البلاد

تعديل السياسة الصهيونية في سنة ١٩٢٥ : الاصلاحيون يطلبون حكومة يهودية تسير بالاستعمار اليهودي على نطاق واسع

(١٥٤) وطلب المستر جابوتنسكي زعيم الصهيونيين الاصلاحيين ان يؤدي شهادته امامنا ، وكان قد تكرر ذكره في مواضع عديدة من

سياق اجراآتنا ، فقبلنا ان نسمعها ، مع ان اللجنة التنفيذية الصهيونية بفلسطين لم تدعهُ في عداد من دُعيت من شهودها . وبسبب غيابه عن فلسطين لم يحصل طلبه لدينا الا قبل سفرنا ببضعة ايام . واذ لم يتسنَّ لنا سماع شهادته في القدس سمعناها في لندن بصورة خصوصية

(١٥٥) واوضح المستر جابوتنسكي سياسة حزبه بعباراته التالية :
تصحيح فكرة معينة في السياسة الصهيونية : هذا مقصدنا . ولما بدأنا حركتنا في سنة ١٩٢٥ كانت وجهة النظر الرسمية على ما مثّلها الدكتور ويزمن واعوانه ، ان قوام امر الصهيونية وقامه ان يجري اليهود على فلسطين سيلًا من الاموال والهمم ؛ ولا بأس البتة ان يكون موقف الحكومة ما يكون على شرط ان تكون الحكومة « ادارة اوربية طيبة » . وطلبنا نحن الاصلاحيون تصحيحاً لوجهة النظر هذه ، وقلنا ان الاستعمار على مقياس واسع لا يمكن تصريف شؤونه وتسييرها من دون حكومة هي تتولى امره ، اذ انه هو بطبيعته شأن حكوميّ ؛ ولا يتسنى استيفاؤه الا اذا كانت الحكومة تؤيده بالعمل الاشتراعي والعمل الاداري جميعاً

تعرض حقوق اليهود وحالتهم السياسية في خارج فلسطين للخطر ؛ ثلاثون الف يهودي الى فلسطين في العام الواحد لمدة ستين عاماً

(١٥٦) وتبسط المستر « جابوتنسكي » في ايضاح هذه النظرية فقال : ان في اوربا الشرقية بقعة تشمل بلداناً عديدة يصح وصفها بقولنا انها « منطقة وباء اللاسامية العضال . وهذه المنطقة اشتدَّ ازدحام اليهود فيها ، وعلى قول المستر جابوتنسكي ، لا بد من اخراج نصفهم في الجيلين القادمين . ويقول : ان المهاجرة من هذه المنطقة اتجهت فيما سبق نحو بلدان اخرى ، ولكن لم يطل الامر حتى بدأت معارضتها في تلك البلدان وباتت الان ممتنعة . وبناء على ذلك ففلسطين ، في رأيه ، هي البلاد التي يمكن ان يُهاجر اليها الكثيرون من هؤلاء اليهود المظلومين . فالحل الذي يشاؤه ، هو وجماعته ، لهذه المشكلة هو ان يدخل اليهود فلسطين بمعدل ٣٠٠٠٠ للعام الواحد في خلال الـ ٦٠ عاماً المقبلة ، وان تكون اكثرية المهاجرين من منطقة اللاسامية في اوربا الشرقية

ترويج الاستعمار اليهودي ترويجاً حثيثاً توصلاً الى تشكيل حكومة يهودية

(**١٥٧**) وهو من ثمة يطلب ان يُوجب على حكومة فلسطين ترويج الاستعمار اليهودي بقصد احداث اكثرية يهودية ؛ وبعبارة اخرى فان الهدف الذي يرمي اليه حزبه هو احداث حكومة يهودية في فلسطين، وقد عرَّف الحكومة اليهودية التي يقصدها على الوجه الآتي :

وليس من المستلزم ان يكون المقصود استقلالها استقلالاً يشمل الصلاحية لاعلان الحرب ؛ ولكنها تعني ، قبل كل شيء ، اكثرية يهودية في فلسطين، حتى اذا أُقيم حكم ديموقراطي تكون وجهة النظر اليهودية هي الوجهة السائدة بصورة دائمة ؛ وتعني ايضاً درجة من درجات الحكم الذاتي كدرجة الحكم في حكومة « نبراسكا » مثلاً . ذلك يرضيني تماماً طالما هي حكومة ذاتية محلية كافية لتصريف شؤوننا وتسييرها ، وطالما الاكثرية يهودية

الحكومة اليهودية في فلسطين هي التفسير المنطقي الوحيد للسياسة التي تضمنها وعد بلفور ؛ وهذا هدف جميع الزعماء الصهيونيين

(**١٥٨**) وحجة المستر «جابوتنسكي» ان فكرته هو في مستقبل التطور السياسي في فلسطين هي التفسير المنطقي الوحيد للسياسة التي تضمنها وعد بلفور

ثم استطرد الزعيم الاصلاحي في ايراد الشواهد العديدة من خطب أُلقيت ، وكتب نُشرت ، مما صدر عن افراد ، ومن وثائق رسمية ، لتعميم الدلالة على ان سياسته ، وسياسة حزبه ، برغم ما ينسبه « الصهيونيون العموميون » الآن اليه والى حزبه من التطرف ، هي سياسة قائمة بالفعل على ما قاله وكتبه زعماء الصهيونية انفسهم ؛ وما غايتهم القصوى الآ نفس غاية الاصلاحيين ، ولو اختلفت الوسائط المباشرة الموجهة نحو الغاية المنشودة

(**١٥٩**) واستشهد بالخلاصة الآتية من مقال ظهر في ١٠ كانون

الاول ١٩٢٦ في « فلسطين الجديدة » وهي لسان الحال الرسمي للجمعية الصهيونية الاميركية :

اما الان فان مجرى الفكرة الصهيونية يتشعَّب ويسير في كل وجهة وقبيل . وقد قام للفكرة على توحدها طائفتان عز ّ تعبير لغوي ّ يصفهما وصفاً صحيحاً ، ولا بأس من تسميتهما بالمعتدلة والمتطرفة . الا انه لا بد من القول والتشديد تكراراً ان « المعتدلة » ليسوا اقل تطرفاً في تمثلهم للغاية القصوى المنشودة من « المتطرفة » انفسهم ؛ فالفريقان بحر ّ الافئدة يتوقان الى « حكومة يهودية » في فلسطين ؛ ولكنهما يختلفان اختلافاً بيناً من حيث الطريق التي يعوَّل على سلوكها حقبة عَشْرٍ واحدة او حقبتين من السنين

الانفجار في فلسطين وعدم انشاء الحكومة الذاتية

(١٦٠) وليس من نطاق صلاحيتنا ان نكوّن رايا نعرضه عما ينبغي لاي دستور مستقبل يوضع لفلسطين من شكل يعوَّل عليه ؛ ولكنه يلزمنا حتماً ان ننظر لنرى ما كان من عدم حصول العرب على الحكم الذاتي ، وما احدثه فشل مسعاهم هذا من اليأس والامتعاض في نفوسهم ، لنتبين مدى ذلك اليأس وذلك الامتعاض من الايلولة الى الانفجار الذي وقع في شهر آب الماضي ، ومدى ما هنالك من الاحتمال ان يكونا سبباً للاضطراب في المستقبل

الوطن القومي اليهودي وحسن حال السكان العرب نقيضان لا يجتمعان ؛ ولو امكن الجمع بينهما لاحدث المنتدب في فلسطين ما احدثه في العراق وشرقي الاردن من التقدم الدستوري

(١٦١) وقد تبين من التطورات الحديثة ، في العراق وفي شرقي الاردن ، ان حكومة صاحب الجلالة عندما تسمح لها التزاماتها يعجبها ان تمنح مَن تولَّت امر خيرهم وحسن حالهم من الشعوب العربية مدًى من الحكم الذاتي واسعاً . ومن ثمة فقد حُقّ لمن يشوقهم حصول مثل تلك التطورات في فلسطين ان يقولوا انه لولا الالتزامات الملقاة على عاتق حكومة

جلالته، بسبب السياسة التي تضمنها وعد بلفور، لما فات امانيهم وآمالهم حظٌ معلوم من التحقق الفعلي

(١٦٢) ولئن قام في فلسطين، في شهر آب الماضي، شعور امتعاض عمَّ وانتشر بين العرب، بسبب ما كان من تمنُّع حكومة صاحب الجلالة عن منحهم قسطاً من الحكم الذاتي، فانه في الاقل محتمل ان تظهر بوادره ضد اليهود وقد اصبح وجودهم في فلسطين يعتبر العقبة الحائلة دون تحقق امانيهم هم

المنتدب مقيد بعهوده للعرب ولكنه يدّعي ان فلسطين أخرجت عنها

(١٦٣) وحجتهم الاولى، ان حكومة صاحب الجلالة قد تمنعت عن العمل بالوعد الذي وقع منها في ايام الحرب لشعب فلسطين العربي . وقد ذكرنا في الفصل الثاني امر الرسائل المعروفة بالمخابرات المكماهونية، وهي المخابرات التي اركن اليها الشعب العربي، التابع للامبراطورية العثمانية، وقام يؤيد شأن الامبراطورية البريطانية وشأن حلفائها في الحرب العظمى

وكان السير هنري مكماهون اذ ذاك المندوب السامي في مصر، وفي سياق تلك المخابرات صدر منه تعهد مآله ان الحكومة البريطانية في مناطق معينة لها فيها حرية التصرف من دون اضرار بمصلحة فرنسا استعدّت للاعتراف باستقلال العرب وتعضيده

والمسألة مسألة تفسير لتصريح صدر من ناحية السير هنري مكماهون أخرجت به عن الاقطار التي شملها منطقةٌ عينها تعييناً جغرافياً . واما حكومة جلالته فما زالت تفسر ذلك التصريح بما يفيد اخراج فلسطين عن الاقطار التي شملها التعهد بالاعتراف باستقلال العرب

عرب فلسطين يثبتون ان فلسطين لم تخرج عن عهود المنتدب ويستندون ايضاً الى البلاغات التي نشرتها الطائرات البريطانية في سنة ١٩١٧ وعليها توقيع «الجيش البريطاني في فلسطين» والى بلاغ حمل توقيع الملك حسين

(١٦٤) وليس من نطاق التحقيق الذي انتدبنا له ان ندقق في المخابرات المكماهونية وان نبحث فيها . ولكنه يعنينا الوقوف على تفسيرها في رأي زعماء العرب السياسيين في فلسطين . وسواء أهم مصيبون أم مخطئون ، فانهم يشعرون ان « عهد الاستقلال » الذي صدر عن السير هنري مكماهون شمل فلسطين ؛ وما يحتمل ان تزعزع الحجج اعتقادهم ان التفسير الصحيح لتلك المخابرات هو ان فلسطين من المنطقة التي شملها التعهد الصادر من حكومة صاحب الجلالة

ويقولون في سياق التدليل على ان ذلك كان هو المقصود والمراد بتلك النشرات التي كانت تنثرها الطائرات البريطانية في اوائل سنة ١٩١٧ ومآلها « ان اهربوا وهلموا الينا » وكانت نشرات موجهة : « الى الضباط والجنود العرب في الجيش التركي في فلسطين» وكان التوقيع عليها «الجيش البريطاني في فلسطين» وكان في طيها بيان موقع من الملك حسين هذا نصه :

الى جميع العرب وسائر الضباط والجنود في الجيش العثماني : يؤسفنا جداً انكم تحاربون ضدنا نحن العاملين في سبيل الذياد عن حياض الدين الاسلامي الحنيف وفي سبيل تحرير العرب من الحكم التركي

ونعتقد ان الحقيقة لم تصلكم . ولذلك فقد بعثنا اليكم بهذا البيان مختوماً بختمنا ، لتتأكدوا اننا انما نحارب في سبيل غايتين شريفتين ، صيانة الدين وحرية العرب بصورة عامة

وقد ارسلنا الى الرؤساء ورجال العشائر نأمرهم امراً مشدداً انه حين يتفق لجيشنا اسر واحد منكم يلزمهم ان يحسنوا معاملته ويرسلوه الى اولادي الذين يرحبون بكم

وقد طال الامد على بقاء المملكة العربية في عبودية الاتراك الذين قتّلوا اخوانكم ، وشنقوا رجالكم ، وشرّدوا نساءكم وعيالكم ، واعملوا في دينكم تبديلاً . فكيف تطيقون على هذا صبراً ، وكيف تحتملون مرارة البقاء عندهم وتقبلون ان تكونوا لهم عوناً

فهلموا التحقوا بنا ؛ انضموا الينا ، نحن العاملين في سبيل الدين وحرية العرب ، حتى يتاح للملكة العربية ان تعود سيرتها الاولى في عهد الآباء والاجداد ، ان شاء الله سبحانه وتعالى وهو الهادي الى سواء السبيل

ان لم تكن البلاغات البريطانية عهداً فقد كانت خدعة

(١٦٥) فالعرب اليوم يقولون ان تلك النشرات وتلك الدعوات ان لم تكن هي نفسها عهداً فما كانت الا خدعة قامت بها امة عظيمة في حين حاجتها وخدعت بها شعباً مركناً اليها وواثقاً فيها . ثم انهم ليجزمون جزماً انهم لو دار في خلدهم ان سياسة بريطانيا العظمى كانت او تكون قاضية باحداث وطن قومي لقوم يعتبرونهم جنساً اجنبياً عنهم في هذه البلاد التي هي مسكنهم وموطنهم طيلة الف وثلاث مئة من السنين فلما تأتى لهم ان يقوموا بما قاموا به من عمل او ان يواجهوا ما حاق بذلك العمل من اخطار

بيان محكمة بريطانية حربية حققت في اضطرابات القدس التي وقعت في نيسان ١٩٢٠ ومآله ان التجنيد الفعلي للجيش العربي استمر حتى شهر حزيران سنة ١٩١٨ برغم ما كان من نشر وعد بلفور في سنة ١٩١٧ واستمرار ذلك التجنيد حمل العرب على الاعتقاد بان البريطانيين قادمون على اقامة حكومة عربية مستقلة تشمل فلسطين

(١٦٦) واما ان هذا البرهان لم يكن برهاناً مستخرجاً من بعد حادثة حدثت توسلاً لتسويغ مطلب سياسي ، فدليله الفقرة التالية المأخوذة من تقرير المحكمة الحربية التي شكلت للتحقيق في الاضطرابات التي وقعت في القدس في شهر نيسان سنة ١٩٢٠ :

وكانت النتيجة العامة (اي نتيجة التفاهم الذي تمَّ مع الملك حسين في ١٩١٥) قلب شعور الاهالي (وهذا يصدق على النصارى صدقه على الاكثرية العربية) عما كان عليه من الاتجاه نحو الاتراك الى شعور الصداقة نحو الاحتلال البريطاني . ولا مجال للريب في ان ذلك كله كان يلقى التنشيط والتشجيع ، طيلة مدة الحرب ،

بكل ما تيسر لوزارة الحربية من اسباب نشر الدعوة ؛ ومثاله انهم وُعدوا في صحائف تلقى من الطائرات بعهد سلام ورخاء ينعمون به تحت الحكم البريطاني .
وحتى شهر حزيران سنة ١٩١٨ دام التجنيد الفعلي في فلسطين لجيش الشريف المحالف لنا ؛ وكان يُلقى في نفوس المتجندين انهم يحاربون في سبيل قضية قومية ، ومن اجل تحرير بلادهم من نير الاتراك ؛ وهؤلاء المجندون كان لهم نصيب فعلي في وقائع الهجوم على الاتراك

وقد اتجهت البينة التي قامت لدينا اتجاه الدلالة القاطعة على انه برغم ما كان من عدم قول شيء عن دخول فلسطين في امبراطورية الحجاز ، وبرغم ما كان من نشر تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ، فلم يكن الاثر الحقيقي الذي انطبع على نفوس العرب عامة الاَّ ان البريطانيين يقيمون حكومة عربية مستقلة تمثل فلسطين

بعدما اصبح تقرير الامم الصغرى لمصيرها مبدءًا اساسيًّا في السياسة العالمية كان حظ العرب في فلسطين بسبب الانتداب الفلسطيني حرمانهم من حقهم المكتسب بالدستور العثماني الصادر سنة ١٩٠٨

(١٦٧) وحجتهم الثانية : ان الحكومة البريطانية ، في نفس ذلك الحين الذي اصبح فيه حق الامم الصغيرة في تقرير مصيرها مبدءًا رشيداً هادياً من مبادىء السياسة العالمية ، قامت هي في فلسطين تُقدم على سياسة قضت بانتزاع ما كان لشعب هذه البلاد من حق مكتسب ، كان يتمتع به ، بمقتضى الدستور العثماني الصادر في ١٩٠٨ ، حق التمثيل في الحكومة التي تتولى مقدراته

الحكومة القومية التمثيلية لا تكون اقل فاعلية ولا اقل فائدة من اسلوب الحكم الحالي

(١٦٨) ويقول الزعماء السياسيون العرب انه حتى لو كان قد حصل القبول بدستور ١٩٢٢ وتمّ العمل بمقتضاه ، لماَ حصل اليوم لممثلي الشعب المنتخبين ذلك القسط من السلطة في الحكومة المعادل لما كان لهم من الحكم الذاتي في العهد التركي

(١٦٩) ولا هم بمسلّمين بان ادارة تتولى شؤونها حكومة

قومية تمثيلية تكون اقل فاعليـة او اقلَّ منفعةً للبلاد من اسلوب الحكم الحالي

المنتدب ملزم تجـاه عرب فلسطين بالتقدم الدستوري الحاصل في الاقطار العربية المجاورة

(١٧٠) وحجتهم الثالثة : تلك التطورات الدستورية الحديثة التي تمَّت في البلدان المجاورة ، حيث أُقيمت حكومات تمثيليـة ينتخبها الشعب ولها من الصلاحيات حـدود واسعة . وهم يقولون ان اسلوب الحكم ، في فلسطين وفي هذه البلدان المجاورة ، كان قبل الحرب اسلوباً واحداً ؛ ويقولون ان الوجـدان السياسي في فلسطـين اليوم هو في الاقل مُساوٍ لمثله في سائر الاقطار المفصولة عن تركيا تطوراً ورقياً ؛ وهم من ثمَّة ، لا يرون سبباً موجباً لحجب ما حجب عنهم من الحكم الذاتي في حين اجرائه على جيرانهم

الانتداب الفلسطيني مخالف للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم وغير متلائم مع معاهدة فرساي ويحرم شعب فلسطين من آماله الشرعية

(١٧١) وحجتهم الرابعة : ان احكام الانتداب الفلسطيني تقييد بليغ الاثر لتلك الحقوق التي تقدم التصريح بها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ؛ وان هذا الانتداب غير متلائم مع معاهدة فرساي ؛ والمادة المذكورة جزء من تلك المعاهدة . وقد ارادونا ان نذكر ان هذه المعاهدة وقَّع عليها ممثلان للملك حسين ، احدهما رستم بك حيدر ، والثاني عوني بك عبدالهادي ، وهو من وكلاء الدفاع الذين وقفوا امامنا عن اللجنة التنفيذية العربية . ويقولون ايضاً ان الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ المذكورة انما أُريد بها انتداب على فلسطين يكون من الصنف الاعـلى بكل ما اقتضاه انتداب من هذا الصنف ، وان ما خرج لهم نصيباً بعد مؤتمر سان ريمو ، الذي لم يكن لعرب فلسطين فيه تمثيل مباشر ، كان انتـداباً بشروط

وقيود واحكام جُعلت جعلاً لمصلحة وطن قومي لعنصر آخر ؛ وهي شروط وقيود واحكام يُخشى ان يصبح بها عبء المنتدب عبثاً ابدياً ، فضلاً عن كونها حرماناً لشعب فلسطين من الآمال الشرعية المستقرة في انتداب من الصنف الاعلى (الف)

وهنا نستطرد الى ما قاله المستر ساكر رئيس اللجنة التنفيذية الفلسطينية عندما سئل عما اذا كان يُراد بالانتداب ان يستمر على المدى ، فانه اجاب : لكذلك « بالتأكيد »

مرّ ١٢ عاماً وعرب فلسطين متحدون في طلب الحكم الذاتي وما من سبب للظن ان آراءهم تتغير يوماً من الايام

(١٧٢) والحالة الحاصلة اليوم هي ان الشعب العربي في فلسطين متحدة كلمته في طلب قسط من الحكم الذاتي ؛ ومن الحيوي اهمية ان يُعلم هل ينتظر لهذه الوحدة في الغاية دوام ام هي عارض عرض

ولقد مرّ على الزعماء العرب ١٢ عاماً ، والى جانبهم اكثرية العاملين في الميدان السياسي ، وهم من دون انقطاع يكررون ويعيدون مطلب الحكم التمثيلي ؛ وليس هنالك سبب للظن ان آراءهم تتبدل او تتحول يوماً من الايام

مشاكل المنتدب لا تزيد الاَّ تفاقماً باستمرار التأخر في اقامة الحكم الذاتي

(١٧٣) واللجنة التنفيذية الصهيونية الفلسطينية ، وهي الفرع المحلي للجمعية الصهيونية ، المعترف بها بصفة الوكالة اليهودية وفقاً للمادة الرابعة من الانتداب ، على صلة وثيقة دائمة بحكومة فلسطين . وللجمعية الصهيونية في لندن مثل هذه الصلة بدائرة من دوائر حكومة صاحب الجلالة . وكل من هاتين الهيئتين الصهيونيتين ، المركزية منهما والمحلية ، تؤوّل وظائفها الاستشارية المنصوص عنها في الانتداب على اوسع ما يكون من المعاني والحدود

(١٧٤) والخلاصة ، ان الشعب العربي في فلسطين هو اليوم متحد في طلب حكومة تمثيلية ؛ ولئن تضاءلت هذه الوحدة في الغاية يوماً ، فانها لحريّة بالتجدد واستعادة نشاطها لدى عروض اية مسألة تكون منطوية على مصالح عنصرية . وفي اعتقادنا ان شعور امتعاض قد فشا بين عرب فلسطين ، وعلته يأسهم الناتج عن تمادي حرمانهم من الحكم الذاتي ، وان هذا الشعور لا يفوته ان يزيد في صعوبات الادارة المحلية زيادة عظيمة ، وكان هو سبباً من الاسباب التي آلت الى الانفجار الحديث ؛ وهو عامل لا يُستطاع إغفاله او تجاهله عند النظر في ما يتخذ من التدابير للتفادي من وقوع مثل هذا الانفجار في المستقبل

طيلة ١٢ عاماً نهايتها سنة ١٩٣٠ كانت سياسة وعد بلفور هي المسيطرة في فلسطين

(١٧٥) وقد تقدم بنا القول في مكان آخر من هذا التقرير ، اخذاً عن السير هربرت صموئيل ، ان الحالة في فلسطين ، طيلة الـ ١٢ عاماً الاخيرة ، تولاها وسيطر فيها وعد بلفور الذي ادمج في مقدمة الانتداب الفلسطيني ، وعليه اقيمت أسس السياسة التي اتبعتها في هذه البلاد كل حكومة (وزارة) قامت في بريطانيا العظمى منذ الحرب

لا يفهم اليهود من وعد بلفور الاّ حكومة يهودية في فلسطين

(١٧٦) ولنبدأ بالكتاب المؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، الذي صدر عن اللورد بلفور (وكان يومئذٍ المستر بلفور) وكان التصريح جزءاً منه ؛ فقد كان استهلاله بهذه العبارة :

يسرني السرور الكبير ان ابلغ اليكم باسم حكومة صاحب الجلالة ، التصريح التالي ، تصريح العطف على الاماني اليهودية الصهيونية ، الذي قد رفع الى الوزارة واقترن بمصادقتها

وقد اوردنا هذا الكتاب تمثيلاً لوجهة نظر ابداها المستر جابوتنسكي

الذي يقول ان عبارة «العطف على الاماني اليهودية الصهيونية»، الواردة في كتاب اللورد بلفور، لا معنى لها الا ان حكومة صاحب الجلالة، عندما اذنت باصدار هذا التصريح، انما قصدت ان تخلط نفسها بالاماني الصهيونية، وهي الاماني التي كانت ترمي الى اقامة حكومة يهودية في فلسطين، كما كان في ذلك الحين معلوماً حق العلم

(١٧٧) وبعد العبارة التي تقدم ايرادها اورد اللورد بلفور التصريح وكان كما يلي :

بالعطف والتحبيذ ترى حكومة صاحب الجلالة الى امر اقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي وسوف تبذل افضل جهودها لتسهيل ادراك هذه الغاية ؛ مع العلم بانه مفهوم جلياً انه لا يجوز عمل شيء قد يجحف بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين من حقوق مدنية ودينية او بما يتمتع به اليهود في اي بلاد غيرها من الحقوق والاحوال السياسية

وعد بلفور يقرأُ على وجهين

(١٧٨) واقرأ التصريح كله كيف شئت تجده الآية العظمى في الاحتراز . ولكنه يُقرأ على وجهين او له وجهتان، ويؤوَّل تأويلين

واحد التأويلين ان الوجهة الثانية السلبية (اي عدم الاجحاف بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين من حقوق مدنية ودينية) هي الشرط المتغلب الذي على القيام به بصورة كلية تتوقف كل خطوة جدّية في سبيل الوجهة الاولى الايجابية من وجهتي هذه السياسة

واما التأويل الآخر، فهو ان الاولوية والتغلب هما للوجهة الاولى، اي ان حكومة صاحب الجلالة تحملت التزاماً فرض عليها ان تعدّ الطريق وتمهدها لوطن قومي يهودي في فلسطين ؛ وليس للوجهة الثانية من الاعتبار الا زهيده

وبين هذين التأويلين اتّسع المجال لانواع والوان من التفاسير تتفاوت وتتباين بحسب ما يُعزى من الاهمية لهاتين الوجهتين اللتين انطوى عليهما هذا التصريح

لا بد من ظهور التناقض بين المبدأين اللذين انطوى عليهما وعد بلفور وصك الانتداب

(١٧٩) ولا بد من وقوع التناقض والتعارض تارة واخرى بين المبدأين (المتناقضين المتعارضين) اللذين انطوى عليهما وعد بلفور والانتداب جميعاً ؛ وخير دليل على ذلك كله نظرة ننظرها الى مسألة من المسائل التي قد تعرض للادارة المحلية ، وعن طريقها لحكومة صاحب الجلالة ؛ ولنأخذ مثلاً مسألة حماية الفلاح المستأجر من غوائل نزع يده عن الارض واخراجه منها ، وهي مسألة تعزو اليها اللجنة الدرجة العظمى من الاهمية

فلنفترض ان هذه المسألة مطروحة للبحث ، وان ممثلين عرباً وممثلين يهوداً قاموا يدلون كلٌ بما لديه من حجة وبرهان امام الحكومة . فمن قول : انه ليس هنالك ارض اخرى يتسنى للمستأجرين المخرجين ان ينتقلوا اليها ، وان الفلاح المستأجر ، الذي لا يعرف له عملاً آخر يرتزق منه ، من حقه الابتدائي تحريزه من غوائل الاجلاء عن الارض التي هي مرتزقه وعلة معاشه. ثم يُدلى بالحجة الاخرى ذهاباً الى ان حق الفلاح ومركزه المحميين بنصّ المادة ٦ من الانتداب قد تعرّضا للخطر ؛ ومن ثمة نشأ التزام من ناحية الحكومة يقضي عليها بالصيانة الفعّالة لذينك « الحق والمركز » اما باستنان قانون يوضع او بعمل اداري يعمل

ويُدلى بالحجة من الجانب الآخر ذهاباً الى ان اتباع السياسة التي يقترحها العرب يؤول ولا محالة الى وضع حدّ لشراء اليهود للارض لتكون ملكاً خاصاً لشاريها ؛ وبما انه ليس هنالك اليوم « اراضي حكومة » متيسرة ولا يظهر ان تيسرها في المستقبل القريب من الاحتمال بمكان ، فلا بد من صدم الاستعمار الزراعي اليهودي صدمة خطيرة الشأن وانحصاره فيما بعد في اسكان من تُعدّ لهم المراكز عن طريق زيادة الزراعة الكثيفة في ما قد اصبح في ملكية اليهود من الاراضي . وقد يُحتجُّ بشيء من القوة ذهاباً الى ان اتباع الدولة المنتدبة لسياسة ، هذه ايلولتها وهذا

مؤداها ، يكون اخلالاً بالالتزام الايجابي الملقى على عاتقه بالشق الاخير من المادة ٦ من الانتداب

المصاعب الملازمة لوعد بلفور وللانتداب : ظهر امرها حتى في سنة ١٩٢٢

(١٨٠) وفي رأينا انه لا مشاحة ولا مراء في ان المصاعب المستقرة في وعد بلفور ، وفي الانتداب ، هي عناصر ذات الاهمية العظمى في مجال النظر في المشكلة الفلسطينية . وهي مصاعب أدركت في سنة ١٩٢٢ ؛ وصحب ادراكها شيء من توخي معالجتها ؛ ولكن الغرض الاكبر كان ازالة الشكوك والريوب من حول مستقبل السياسة البريطانية في فلسطين ؛ فاصدر المستر تشرشل ، في شهر حزيران من تلك السنة ، البيان السياسي المثبت في « الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ »

واذا انحصر ذلك البيان فيما بين دفتيه وحدوده فهو قول واضح جلي ؛ ولكننا ، على ما نؤوله نحن ، كان بياناً أُريد به تصحيح الاماني التي كانت تتجاوب اصداؤها بين ظهراني فِئات معينة من العالم اليهودي اكثر مما أُريد به تعيين حقوق الفئات غير اليهودية من فئات المجتمع القائم في فلسطين

وهل يستطيع بيان سياسة يصدره المنتدب ان يزيل ما في الانتداب من تناقض او ما يلازمه من مشاكل والفرض المفروض على المنتدب فرض مزدوج ؛ ونتائجه السيئة قد لا تخف الاّ عن طريق الاستعداد للتفاهم بين الفريقين المتخالفين

(١٨١) والزعماء السياسيون من الجانبين فريقان متضادان لكل منهما هدفه وغايته ؛ وما تتوجه جهود الفريق منهما الاّ شطر الوجهة الواحدة من الوجهتين ؛ وما يقوم لهم في السبيل من عقبة فإما ان يتجاهلوه بكليته او يعدّوه مما لا يؤبه له او يقام له وزن . واما فكرة التوفيق فقلما تخطر لهم في بال

وفي هذا الجو المضطرب تنصرف الانظار عما يحيق بالحكومة من مصاعب ؛ وايما قرار يصدر عنها يتلقاه هذا او ذاك من الفريقين المتعارضين بالنكير يقيمه على المنتدب لعدم قيامه بحق انتدابه . وما زال هذا هو الحال الى ان اصبحت الحكومة ، على حد قول قاله احد الشهود الذين شهدوا امامنا ، « هدفاً لسهام الانتقاد السياسي من دون الاقتصار على الانتقاد الاداري »

والنتيجة القائمة في نفوس الشعب في فلسطين ريبة في الحكومة ذهاباً الى انها لم تعد اداة ادارة تسير على خطة رسمتها حكومة صاحب الجلالة بل باتت عرضة لفواعل الاعتبارات السياسية تدور معها وتتقلب بتقلباتها

وبرغم تسليمنا بان هذه الحالة ، هي الى مدى محدود ، نتيجة تحتم تولُّدها عن ازدواج الواجب الذي اختارت حكومة صاحب الجلالة ان تضطلع به ، فاننا نرى ان شرّها قد يخف بعض الشيء لو تيسر فيما بين ظهراني زعماء الشعبين قدرٌ اوفى من ادراك مصاعب المهمة الملقاة على الحكومة ، وآل ذلك الى استعداد أتمّ من ناحيتهم للتوافق والتفاهم

الهيئات الصهيونية المعترف بها بصك الانتداب تتباعد عن تعهداتها التي تضمنها بيان المنتدب السياسي لسنة ١٩٢٢

(١٨٢) ونرى ان السبب الثاني من اسباب استمرار الشكوك والريوب في مستقبل السياسة الفلسطينية هو ذلك الميل في دوائر معينة الى التباعد عما تعهدت به الجمعية الصهيونية في سنة ١٩٢٢ من تسيير سياستها وتصريفها على منوال بيان المستر تشرتشل ؛ وليس في ودّنا ان نحيط بهذه المسألة درساً وبحثاً ، وسنكتفي ببيان نوعها بما يمكن من الايجاز

نظرية الاستيعاب الاقتصادي ابتكرها المنتدب في سنة ١٩٢٢ وقبلوا بها قولاً ثم خالفوها فعلاً

(١٨٣) وبادىء ذي بدء نقول ان الفقرات التي تقدم بنا ايرادها في باب المهاجرة من هذا التقرير ، اخذاً عن مقررات زوريخ مما جاء

في الشهادات التي استمعناها وعن تقرير السير « جون كمبل » ، تلك الفقرات هي لوحدها بينة لا تقبل النقض على ان الهيآت اليهودية ، في امر المهاجرة ، قد خالفت بصورة خطيرة ذلك المبدأ الذي كانت الجمعية الصهيونية قد قبلته في سنة ١٩٢٢ ، مبدأ ضبط المهاجرة وتسييرها على حسب طاقة الاستيعاب الاقتصادي

زعماء اليهود يعارضون في امر ترقية الحكم الذاتي برغم كونه شرطاً مشروطاً بالمادة ٢ من الانتداب

(١٨٤) ومن الجهة الاخرى ، فان زعماء فئات هامة من فئات الراي العام اليهودي في فلسطين ، هم الآن معارضون اشدّ المعارضة في امر ترقية الحكم الذاتي في هذه البلاد ، في حين ان هذا الامر كان عنصراً رئيسياً في برنامج السياسة الذي وضع في سنة ١٩٢٢

الوكالة اليهودية تخالف بيان المنتدب السياسي لسنة ١٩٢٢ وتطلب يداً مطلقة في الادارة والحكم . وهذا مخالف للمادة ٤ من الانتداب

(١٨٥) وهذه المسألة تتوافر عليها الادلة ؛ وحسبنا منها قرار المؤتمر الصهيوني السادس عشر المنعقد في زوريخ في شهر آب ١٩٢٩ ، دليلاً قاطعاً فاصلاً ، وهذا نصه :

وفي رأي المؤتمر انه قد حان الحين لمطالبة الدولة المنتدبة بما ينبغي عليها من اتخاذ تدابير تضمن اخراج قسط هذه الوكالة المشروع في اعمار البلاد اخراجاً كاملاً غير مقيد في امر تصريف شؤون الادارة (والحكم)

واذا نحن توخينا فهم هـذا القرار فهماً صحيحاً ، فهما بالغنا في حصر معناه وتضييقه ، فانه مناقضة جاية للفقرة الآتية من الكتاب الابيض الصادر في ١٩٢٢ :

ومن الضروري ايضاً ان نبين ان اللجنة الصهيونية في فلسطين ، وتعرف اليوم باللجنة التنفيذية الصهيونية الفلسطينية ، ليس لها ، ولا ترغب ان يكون لها ، اي

قسط في امر ادارة البلاد العامة ؛ وليس المركز الخاص المعين للجمعية الصهيونية في المادة الرابعة من مسوّدة الانتداب الفلسطيني مركزًا ينطوي على وظائف لهذه الهيئة من هذا القبيل ؛ وذلك المركز الخاص انما يتعلق بالتدابير التي يعوّل عليها في فلسطين مما يتصل بامر السكان اليهود ؛ وقد قصد بها ما يمكن لهذه الجمعية ان تقوم به من المساعدة في امر عمران البلاد العمومي ، ولكنه لا يخولها ان تساهم اية مساهمة في حكومتها

علة انفجار سنة ١٩٢٩ الاساسية خيبة آمال العرب السياسية والقومية وخوفهم على مستقبلهم

(**١٨٦**) ونحن مقتنعون ان الامور التي قد ذكرناها تظهر من ناحية الهيآت اليهودية ذوات المقام وذوات الشأن ، وبعضها من ذوات المركز الرسمي ، ميلًا الى الابتعاد ، بعض الابتعاد ، عن سياسة الكتاب الابيض . وعرب فلسطين بذلك عالمون ؛ ويضيفونه الى اعتقادهم ان للجمعية الصهيونية ، عن طريق الضغط في انكلترا ، ان تؤثر في عمل حكومة صاحب الجلالة وفعلها ؛ وذلك العلم وهذا الاعتقاد حجة من الحجج التي يُسوّغ بها الزعماء العرب ما يساورهم من الريوب والشكوك في مستقبل السياسة في فلسطين

(**١٨٧**) وفي رأينا انه ليس من شك ولا ريب ان العداء العنصري من ناحية العرب ، وهو العداء الناشيء عن احباط امانيهم السياسية والقومية وقلقهم على مستقبلهم الاقتصادي ، كان هو السبب الاساسي في انفجار آب سنة ١٩٢٩

ثلاث هجمات شديدة في اقل من ١٠ اعوام من الحكم الانتدابي والوطن القومي اليهودي

(**١٨٨**) في اقل من عشرة اعوام قام العرب بهجمات على اليهود شديدة الخطورة اولى ، وثانية ، وثالثة. وسبق الاولى ثمانون من الاعوام مرت بطولها ولا اثر مسطور لحادث حدث من مثل ذلك . فالفارق المعلّل انما هو اختلاف ما قام في حِقبة العَشر الاخيرة فيما بين العنصرين من

صلات اختلافاً جوهرياً مادياً عما كان العهد به من ذي قبل

وعلى هـذا الحال توافرت البينات وتواترت ؛ فتقرير المحكمة العسكرية ، وتقرير اللجنة المحلية ، اللذان صدرا الواحد في ١٩٢٠ والثاني في ١٩٢١، كلاهما تقرير تحقيق في ما وقع في تينك السنتين من الاضطراب ، وكلاهما وجّه النظر الى تبـدل حاصل في موقف السكان العرب من اليهود . وعلى هذا ايضاً تواترت البينات امامنا نحن بما قاله الممثلون على اختلاف نحلهم من ان اليهود والعرب كانوا قبل الحرب يتعايشون جنباً الى جنب على التسامح والتساهل ، ان لم نقل على التوادّ فيما بينهم ، وهي اليوم حال تكاد تكون مجهولة الاثر في فلسطين

(١٨٩) ولما اصبحت مغازي وعد بلفور معروفة بصورة عامة بات العرب على شديد الامتعاض في ازاء مصيرهم ومآلهم

(١٩٠) وعندما اعلنت حكومة صاحب الجلالة سياستها في ١٩٢٢ ، ادرك اليهود عدم استعدادها لقبول ما كان يُلقى ، في بعض الدوائر ، على وعد بلفور من التفاسير الجانحة الى الغلوّ ؛ ولذلك فبعض الفئات اليهودية ايضاً باءت بالامتعاض والاستياء

(١٩١) والى خذلان آمال العرب وامتعاضهم السياسي اضافت الايام تخوفهم الاقتصادي . ولا غروَ ان يشك العرب في ان منافسيهم ومزاحميهم اليهود قد يقتنعون ويكتفون مع توالي السنين بالمساهمة والاشتراك في مرافق البلاد دون السيطرة عليها . وتلك مخاوف ازدادت في النفوس رسوخاً بما توالت به البيانات الاكثر غلوّاً عن مرامي السياسة الصهيونية ؛ وقد بات العرب يبصرون في المهاجر اليهودي خطراً على معايشهم داهماً وسيداً في الغد من فوق رؤوسهم حاكماً

العرب ليسوا للبريطانيين اعداء

(١٩٢) ولم يكن الانفجار في حد ذاته ، ولا أُريد به ان يكون ، فتنة في وجه السلطة البريطانية في فلسطين من حيث هي سلطة بريطانية

المنتدب غير قائم بالتزاماته في امر المهاجرة

(**١٩٣**) ولكننا نرى ان ما حصل توجيهه من الناحية الصهيونية من الادعاآت والمطالب في امر مستقبل الهجرة اليهودية الى فلسطين قد كان مما اثار في معاشر العرب الخوف من انهم مع الزمـان صائرون الى حرمانهم من مرافقهم المعاشية والى استعلاء اليهود السياسي من فوق رؤوسهم

(**١٩٤**) ونرى ايضاً ان السير جون كمبل كان مصيباً حيث قال في تقريره ان ازمة السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ كانت ازمة ترجع اسبابها الى « ما كان من قدوم مهاجرين بصورة زائدة عما كان للبـلاد من طاقة الاستيعاب الاقتصادي »

(**١٩٥**) وهنالك بينة لا تقبل النقض على ان الهيآت اليهودية في امر المهاجرة قد خالفت بصورة خطيرة المبدأ الذي كانت الجمعية الصهيونية قد قبلته في سنة ١٩٢٢ ، مبدأ ضبط المهاجرة وتسييرها على حسب الطاقة الاقتصادية على استيعاب مزيد من المهاجرين

وكان ما سببته المهاجرة اليهودية من استشعار العرب الخوف والقلق عاملاً من العوامل التي آلت الى الانفجار ، يضاف الى سائر الاسباب التي اتصلت به اتصالاً اوثق واقرب

التزامات المنتدب المتناقضة في امر الاراضي ، بمقتضى المواد ٢ و٦ و١١ من الانتداب ، يخالفها المنتدب ، وتضيع حقوق العرب ، وهي التزامات اخرجها تناقضها عن حد الامكان

(**١٩٦**) وعلى اثر اقامة الحكومة المدنيـة باتت الادارة (الحكومة) تخشى وتحذر لحاق الضرر بمصالح المستأجرين والمزارعين من جراء بيوع الممتلكات الكبرى من الاراضي

(**١٩٧**) وسنّ قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠ ، وقـانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢١ ، قصـداً الى حماية مصالح المزارعين ومنع

اخراجهم من الارض . ولكن هذين القانونين لم يُوفيا بهذا الغرض ، وحلّ محلهما قانون حماية المزارعين لسنة ١٩٢٩

(١٩٨) وفيما بين ١٩٢١ و ١٩٢٩ وقعت بيوع اراضٍ كبيرة آلت الى اخراج عدد كبير من العرب من دون تيسير ارض لهم يحلون فيها . وفي بعض الحالات قبض المزارعون العرب الذين نزعت ايديهم عن الاراضي تعويضاً نقدياً ؛ وليس في ذلك لائمة يُنحى بها على شركات الاراضي اليهودية ؛ فانها كانت في ما فعلت من ذلك تفعل بعلم الحكومة واطلاعها

(١٩٩) ومع ان قانون حماية المزارعين الذي صدر في ١٩٢٩ نصّ عن تعويض يدفع في ازاء اخراج المزارع من الارض ، فانه لم يتضمن شيئاً من قبيل وضع حدّ لما هنالك من انصراف الرغبة الى اخراج المزارع من ارض يزرعها ؛ بل ان ذلك النص عن تعويض نقدي هو في حد ذاته مما يبعث على ذلك الانصراف

(٢٠٠) والمسألة اليوم في دور الحدة والاشتداد . فما من ارض اخرى يُرحّل اليها الاشخاص الذين يُخرجون من اراضيهم ؛ والنتيجة المحتومة احداث صنف من الناس هو «صنف المستائين ومن لا ارض لهم» ومثل هذا الصنف من الناس مظنة خطر في البلاد . وما لم يحصل التوصل الى حلّ لهذه المشكلة فلن تبرح المسألة مسألة استياء حالي ومظنة علة لانفجار مستقبل

(٢٠١) وما تستطيع فلسطين ان تقوم بأود عدد من السكان المزارعين اكبر مما فيها منهم اليوم ، ما لم يطرأ على اساليب الزراعة تغيير اساسي . وبالاكثار من الزراعة « الكثيفة » ، ان ثبت امكانه ، قد يستحدث محلٌ لعدد يؤتى به ، وذلك في اقضية معينة

موقف عرب فلسطين تجاه الانتداب البريطاني وبيانات الحكومة البريطانية السياسية

(٢٠٢) فهذه الاقوال وهذه الآراء الصادرة عن لجنة التحقيق

البرلمانية هي ، ولا مراء ، بينة قاطعة لا تقبل الرد ، تدعم احتجاجات عرب فلسطين على الانتداب الفلسطيني ، وتوءيد طلبهم المعقول ، باسم الانسانية وباسم عهد جامعة الامم ، ان ينقض هذا الانتداب نقضاً ، ان عز السبيل ، بسبب سياسة الوطن القومي اليهودي ، الى تعديله تعديلاً يجعله مطابقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من هذا العهد

(٣٠٣) فالمجتمع (الشعب) الذي كان في تاريخ التوقيع على عهد جامعة الامم المجتمع القائم في القطر الفلسطيني هو في جملة «المجتمعات السابقة تابعيتها للامبراطورية التركية» ولم يخرج عن حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة

(٣٠٤) ولولا وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية ، لوجب ان يكون الانتداب الفلسطيني مطابقاً للانتداب العراقي الذي وضعت صيغته في سنة ١٩٢١ كما طابقه الانتداب السوري اللبناني

(٣٠٥) وفضلاً عن عرب فلسطين انفسهم ، فانه ليس على وجه البسيطة ذو مسكة من العقل يتسنى حمله على الوثوق في بيانات سياسة بريطانية تشمل تفسير الحكومة البريطانية في سنة ١٩٢٢ لعبارة «وطن قومي يهودي في فلسطين» بعد ما كان من اعتساف الحكومة البريطانية في بيانها السياسي الشامل لذلك التفسير في تأويل عبارة «الاقسام الواقعة غربي اقضية دمشق وحمص وحماة وحلب» بما يفيد ويعني قطر فلسطين ، حتى كأن الغرب ليس غرباً ولا الجنوب جنوباً

(٣٠٦) وقضت الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة

بالاعتراف بالمجتمع القائم في فلسطين « امة مستقلة » ؛ وبدلاً من ذلك جاء الانتداب الفلسطيني يعترف في صلب مقدمتـه « بصلة الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين وبموجبات اقامة وطنه القومي من جديد في هذه البلاد »

(**٢٠٧**) وفي الاقل هُمُ عرب فلسطين مَن يحق لهم ان يقولوا ان النظام الانتدابي مولود حملته أُمُّه نِعمةً ورحمةً ، وولدتـه إثماً ونقمةً

المبحث السابع

راي لجنة الانتدابات الدائمة في الانتداب الفلسطيني منذ نظرت في اول تقرير سنوي قدمه المنتدب في حزيران ١٩٢٤ : « تعقيد وتناقض في المصالح والحقوق »

مَن الحكَم بيننا

(٣٠٨) ولكن الحكومة البريطانية لم يرقها ان تذعن لتلك الاحكام التي نطقت بها لجنة برلمانية، عالية المقام، رفيعة المكانة، قوامها السير «ولتر شو»، قاضي قضاة، رئيساً، واعضاؤها السير هنري بترتون، والمستر هوبكن موريس، والمستر هنري سنل

وهي احكام صدرت عن هذه اللجنة باتفاق الآراء؛ ولم يكن من شأن تحفظات المستر « سنل » ان تنحت في اثلتها او تضعف من قوتها

بيد ان عرب فلسطين ، والصراحة ديدنهم ، يعتقدون ان الحكومة البريطانية عالمة حق العلم بكل ما هنالك من دقائق الامور ودخائلها ؛ ولكن علم احد الخصمين بما في دعوى خصمه من حق او حقيقة شيء ، وتسليمه بالحق او بالحقيقة الشيء الآخر

والحكومة البريطانية وعرب فلسطين في القضية الفلسطينية خصمان

ومن ثمة فلم يقع منهم موقع الاستغراب ذلك البيان الذي صدر من فم الممثل البريطاني المفوض امام لجنة الانتدابات الدائمة في شهر ايار ١٩٣٠ عندما قرأوه منشوراً في العدد الممتاز (ليوم ٢٩ من نفس الشهر ونفس السنة المذكورين) لجريدة حكومة فلسطين الرسمية

الانتداب الفلسطيني لم يقصد به اجراء احكام المادة ٢٢ من عهد الجامعة : « الواجب مزدوج » « تعقيد وتناقض في المصالح والحقوق »

(٣٠٩) وفي الفقرة الثالثة من البيان المشار اليه جاءت الاعترافات التالية :

> المصاعب الناشئة عن ماهية الانتداب الفلسطيني معلوم امرها ؛ ولا حاجة الى التفصيل في هذه الناحية من نواحي المسالة ، لانها ناحية اصبحت في حكم المعروف المألوف عند لجنة الانتدابات ؛ وقد سبق البحث فيها على وجه التفصيل في سياق الملاحظات التي دونتها اللجنة (في شهر تشرين الثاني ١٩٢٤) عندما نظرت في اول تقرير رفعته ادارة (حكومة) فلسطين ؛ ومذ ذاك قالت هذه اللجنة انه بينما كان كل ما سبق لها ان فحصت كيفية تطبيقه انتدابات أُجري فيها مقتضى المبادىء العامة الموضوعة في المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ، فالانتداب الفلسطيني « اكثر تعقيداً » في تكوينه بسبب ما فُرض به على المنتدب من « واجب مزدوج » ، اي واجب ترويج انشاء وطن قومي للشعب اليهودي علاوة على واجب ادارة البلاد وفقاً لمصالح السكان بصورة عامة . والنتيجة ، كما قالت اللجنة ، حدوث « مصالح متناقضة » لا بد من اقامة القسطاس فيما بينها

وهذه الملاحظات التي دونتها لجنة الانتدابات الدائمة في تشرين الثاني ١٩٢٤ لم تنتقص شيئاً من صحتها على الحال كما هو في الوقت الحاضر . فما زال تناقض المصالح باقياً ، وبالطبع لم تخف صعوبة اقامة القسطاس شيئاً

يعترف المنتدب بمظاهر غير مرضية ويسلم في الوقت نفسه بان العلاج اللازم مقيد امره بما فرضه الانتداب من التزام مزدوج

(٢١٠) ثم استطرد البيان المشار اليه الى تفصيل وصف الحالة ، بعد اجماله بعبارة « حالة عظيمة الدقة » ، وجاء فيه ما يلي :

اما ان للحالة وجوهاً غير مرضية ، كما جاء في تقرير لجنة التحقيق ، فليس من هم حكومة صاحب الجلالة ان تعارض في ذلك او ترده . بل ان همها الاكبر هو تيسير العلاج لهذه الحالة ، وهذا هو الغرض الذي تريد ان تتوجه نحوه بكل ما لديها من الوسائل . فهي لا تنتقص مقدار المصاعب ذرة ؛ ولكن الاحوال التي لا بد من مراعاتها في امر كل تدبير علاجي احوال مقيدة تقييداً شديداً ، لانها احوال تحكمت بها نصوص الانتداب وما فرضه الانتداب من التزام مزدوج

(٢١١) فهذه المقتطفات تتضمن الاعتراف الصريح بحالة «تعقيد» و « تناقض مصالح » . ولكن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم بحثت عن « شعب واحد في فلسطين » . ولم يعرض « التعقيد » و « التناقض » الا عن طريق وثائق لم يكن من الجائز قبولها والعمل بها في وجه المادة ٢٠ من عهد الجامعة ، يوم كان من ذلك القبول والعمل ما كان ، اي يوم ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، وهو يوم تثبيت الانتداب الفلسطيني من قبل مجلس الجامعة

(٢١٢) واما امر « العلاج » لهذه الحالة فلعرب فلسطين ان يقولوا فيه صادقين ان لجنة الانتدابات الدائمة منذ شهر تشرين الثاني ١٩٢٤

كان افصاحها عن ذلك « التعقيد » وعن ذلك «التناقض» . وبرغم ذلك مرّت سنوات خمس ولا علاج ولا ملاج ، ثم قامت فتنة آب ١٩٢٩ ، ومرّ ما بينها وبين يوم ١٩ نيسان ١٩٣٦ ، والبحث عن العلاج مستمرّ متواصل ؛ وها نحن اليوم في ابان فتنة اعظم شأناً وخطورة

المنتدب في ورطة

(٢١٣) وفي الفقرة الخامسة من البيان المذكور اعترفت الحكومة البريطانية ، بعدما اوردت مباحث لجنة الانتدابات الدائمة لشهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٤ ، ان المنتدب الفلسطيني منتدب واقع في « ورطة » ، وواقف موقف الحيرة والايلاس

العلاج الوحيد الغاء الانتداب او تعديل اساسي فيه

(٢١٤) واما عرب فلسطين فيقولون ان المنتدب كان في غنىً عما خلقه لنفسه من ورطة ، ولم يكن له بعد الوقوع فيها الاّ ان يخلص منها بازالتها عن طريق النكول عن الانتداب او تعديل اساسي في احكامه يكون تعديلاً لا مجال بعده للادعاء بتعقيد ولا بتناقض

بيان سياسة آخر ضمن نطاق احكام الانتداب : ليس علاجاً

(٢١٥) واذا رجعنا الى البيان الذي القته الحكومة البريطانية في شهر ايار ١٩٣٠ امام لجنة الانتدابات الدائمة ، نرى في الفقرة السابعة منه ذلك المخرج المعتاد والتخلص المألوف ، وما هو الا بيان سياسة جديد ، لا خروج فيه عن وعد بلفور ونطاق الانتداب الفلسطيني :

صدر بيان السياسة البريطانية في فلسطين في سنة ١٩٢٢. وما زالت ادارة البلاد منذ ذلك الحين تسير في المجاري العامة التي رسمت في ذلك البيان ؛ وما شذّ الا ان المجلس الاشتراعي الذي صحت النية على تأليفه لم يخرج الى حيز الوجود ، وذلك لاسباب تقدم ايضاحها . وكل بيان جديد للسياسة لا يكون كافياً ولا مستكملاً اذا تجوهلت فيه المسائل الحيوية ، من مثل مسألة الاراضي ، ومسألة المهاجرة ، ومسألة العمران ، ولذلك فقد بات من الضروري ان ننتظر تقرير السير جون هوب سمبسون ونرقب صدوره

المبحث الثامن

التعقيد وتناقض المصالح يُثبتان ان الانتداب الفلسطيني خارج عن حدّ الطوق والامكان . وهذه حقيقة ايّدتها ادلة قاطعة اخرى تضمنها تقرير السير جون هوب سمبسون

تقرير السير جون هوب سمبسون

(٢١٦) ولنتقدم الان الى اقتطاف ما يتصل بمباحثنا من تقرير السير جون هوب سمبسون عن مسائل ثلاث : المهاجرة ، والاراضي ، والعمران . وهو التقرير الذي قدم للبرلمان البريطاني في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٠ ، تحت رقم ٣٦٨٦ (واما العناوين فليست من الاصل)

في سنة ١٩٣٠ كان بيد اليهود ١٥٥،٠٠٠ دونم لم يكونوا قد شرعوا في استعمارها بعد

(٢١٧) ومجموع مساحات الاراضي التي تملكها مؤسسة « راس المال القومي اليهودي »[١] ٢٧٠،٠٠٠ دونم ؛ ويظهر من مراجعة الملحق ١١ ان الاراضي التي هي تحت الزراعة الفعلية (ما عدا المستعمرات التي تعول نفسها) لا تزيد عن ١١٤٣٢٩ دونماً . وهذا معناه ان هذه المؤسسة تملك ما يزيد عن ١٥٥،٠٠٠ دونماً من قبيل الاحتياط

المستعمرات الصهيونية التي تعول نفسها

(٢١٨) واما المستعمرات الزراعية الصهيونية فليس منها مستعمرة واحدة قائمة باودها لنفسها وقادرة على الاستمرار من دون مساعدة خارجية وعلى اعادة قدر معقول من القروض التي حصلت لها من مؤسسة « راس مال فلسطين التأسيسي »[٢] او على دفع اجرة اقتصادية عما حصل في يدها من الاراضي التي هي ملك مؤسسة راس المال القومي اليهودي ، ولكنهم يسلمون ان هذا الكمال لحسن الحال لا يخطر لهم في بال

باع نفر قليل من الملاكين غير القاطنين في فلسطين اراضي كانوا يملكونها فباتت مئات من العائلات العربية ولا ارض لها : انتهاك للمادة ٦ من الانتداب

(٢١٩) وقد نتج مما تقدم ان عدد العائلات العربية التي تتعاطى الآن زراعة الارض لا يتجاوز ٣٦٩ من اصل الـ ٦٨٨ عائلة التي كانت تزرع قرى مرج ابن عامر قبل ان اشتراها اليهود . فثلاث مئة وتسع من هذه العائلات العربية قد التحقت بصنف « مَن لا ارض لهم »

---

(١) Keren-Kayemeth (Jewish National Fund)

(٢) Keren-Hayesod (Palestine Foundation Fund)

وهذه الاراضي تُعرف باراضي آل سرسق ، وليس مالكوها الذين باعوها من اهالي فلسطين ؛ ولكن المستأجرين الذين كانوا يزرعونها كانوا من الفلسطينيين العرب

اما الهيئات اليهودية فلا عتب عليها ، ولا لوم ، في امر اراضي السراسقة ؛ فقد دفعت الى اصحابها اثمانها ، ودفعت الى بعض الذين كانوا يشغلونها مبلغاً يذكر من المال لم تكن ملزمة بدفعه الزاماً قانونياً . واما عدم الاجحاف بمركز العرب في اجراء تلك الصفقات فلم يكن شأناً من شؤون اليهود الذين اشتروا ؛ بل شأن الحكومة التي اجازت تلك الصفقات . ومقتضى المادة ٦ من الانتداب ان تضمن ادارة (حكومة) فلسطين عدم الاجحاف بحقوق العرب وبمركزهم بسبب المهاجرة اليهودية . واحترام هذه المادة من الانتداب في اجازة الحكومة لهذه الصفقات امر مشكوك فيه

دستور الوكالة اليهودية لسنة ١٩٢٩ اجعلها هيئة «غير صالحة» ؛ فانه قضى (خلافاً للمواد ٤ و٦ و١١ من الانتداب) بجعل الاراضي التي يشتريها اليهود اراضي تتأبد ملكيتها في الشعب اليهودي ؛ وحصر العمل على هذه الاراضي في اليهود حصراً

(٢٢٠) وتأثير الاستعمار اليهودي في فلسطين على من فيها من السكان يتصل اتصالاً وثيقاً بكيفيات تملك الهيآت اليهودية المختلفة للاراضي وكيفيات بيعها وتأجيرها للغير

(٢٢١) ودستور الوكالة اليهودية الفلسطينية دستور تمَّ التوقيع عليه في زوريخ في يوم ١٤ آب سنة ١٩٢٩ ؛ والفقرتان الثانية والخامسة من المادة الثالثة منه كما يلي :

الفقرة الثانية : يكون اقتناء الارض اقتناء لمال يهودي عام ومع مراعاة احكام المادة العاشرة تكون ملكية الاراضي المقتناة مربوطة باسم « راس المال القومي اليهودي »

والغرض من ذلك ان تكون الارض المشتراة بمثابة مال للشعب اليهودي غير قابل للاخراج عن ملكيته

الفقرة الخامسة : على الوكالة ان تروّج الاستعمار الزراعي القائم على اساس العمل اليهودي ، وفي جميع الاعمال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة او تؤيدها يكون استخدام العمال اليهود مبدءاً مرعياً

عقد الاجار المعوّل عليه عند مؤسسة راس المال القومي اليهودي يشترط استخدام العمال اليهود من دون غيرهم

(٣٢٢) وقد تفضلوا عليّ بنسخ من مسوّدة عقد الاجار المراد اجراؤه فيما خص جميع ما منحته مؤسسة راس المال القومي اليهودي من الاراضي ؛ ونص المادة ٢٣ من هذا العقد ما يلي :

يتعهد المستأجر ان يقوم بجميع الاعمال ، ذات الصلة بزراعة الارض ، بواسطة العمال اليهود فقط ؛ وعدم القيام بهذا الالتزام ، باستخدام عمال غير يهود ، يجعل المستأجر عرضة لدفع تعويض قدره عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة . ومجرد حصول استخدام عمال غير يهود يقوم بينة كافية لاثبات العطل والضرر واثبات الحق في هذا التعويض من دون حاجة الى تبليغ المستأجر اعلاناً بواسطة كاتب العدل او اي اعلان آخر ؛ واذا خالف المستأجر احكام هذه المادة ثلاث مرات فلمؤسسة رأس المال القومي اليهودي ان تستعيد الارض المأجورة من المستأجر من دون ان تدفع له اي تعويض

(٣٢٣) وعقد الاجار هذا يشترط ايضاً عدم ايلولة الارض المأجورة الى اي انسان غير يهودي . فاذا مات صاحب الارض اليهودي واستحق ميراثه شخص غير يهودي حق «لرأس المال» ان يستعيد الارض ويستردها ؛ وليس على « راس المال » قبل تنفيذ حق الاستعادة الاّ ان يمهل الوارث ثلاثة اشهر ليقوم بنقل حقوقه الى يهودي ؛ وان لم يفعل ذلك حق « لراس المال » ان يستعيد الارض ويستردها ، وليس للوارث حق المعارضة

العقود المعول عليها في مستعمرات مؤسسة راس مال فلسطين التأسيسي وغيرها تشترط استخـــدام العمال اليهود دون غيرهم

(٣٣٤) واليك ما جاء في مقاولة رد القروض التي تقرضها مؤسسة راس مال فلسطـين التأسيسي (كرن هيزود) الى المزارعين في مستعمرات السهول البحرية :

البند ٧ : يتعهد المزارع انه في مدة استمرار اي من القروض المذكورة يسكن هو في الارض الزراعية المذكورة ، ويقوم بجميع اعمال مزرعته بنفسه ، او بمعونة افراد عائلته ، واذا اضطر الى استئجار معونة فلن يستأجر الا عمالاً يهوداً

(٣٣٥) ومثل هذا النص وارد ايضاً في مثل هـــذا الاتفاق لمستعمرات الاميك

البند ١١ : يتعهد المزارع ان يعمل في الارض المذكورة هو بنفسه او بمعونة عائلته وان لا يستأجر عمالاً من الخارج الا عمالاً يهوداً

المواد ٢ و٤ و٦ و١١ من الانتداب وبيان المنتدب السياسي لسنة ١٩٢٢ والسياسة الصهيونية المعلنة في سنة ١٩٢١ : كل هذه خرقتها الوكالة اليهودية وشركات الاراضي اليهودية وانتهكتها

(٣٣٦) فهذه الشروط التي تقـدم ايرادها تبين بصورة كافية سياسة الصهيونيين في مستعمراتهم تجاه العرب . ولا انقطاع للمحاولات التي يراد بها اقامة الدليل على المنفعة التي يعود بها الاستعمار اليهودي على العرب . ففي الاجتماعات العامة وفي الدعـايات الصهيونية ترتفع الاصوات اعراباً عن اشرف العواطف واسماها . واتخذ في المؤتمر الصهيوني المنعقد في ١٩٢١ قرار أُعلنت به بين يدي الجلال والوقار « رغبة الشعب اليهودي ان يعيش مع الشعب العربي على صلات الصداقة والاحترام المتبادل ، وان يتمّ ، بالاشتراك مع الشعب العربي ، اعمار الوطن المشترك بين الشعبين ،

وجعله مجتمعاً متمتعاً بالفلاح والرخاء وضامناً لنماء الشعبين جميعاً » . وهذا القرار يكثر الاستشهاد به في مقام البينة على ما تكنه الصهيونية من نبيل العواطف نحو الشعب العربي في فلسطين . ولكن الشروط التي تقدم ايرادها اعلاه ، وهي شروط مدرجة في متون مستندات قانونية تلزَم كل مستعمر في مستعمرة صهيونية لزوماً قانونياً ، شروط لا تتلاءم في شيء مع تلك العواطف التي يعلنونها ويجهرون بها

خلافاً للمواد ٢ و٤ و٦ و١١ من الانتداب تخرج الاراضي الفلسطينية العربية عن كونها ارضاً فلسطينية وتصبح اراضي اجنبية

(٢٣٧) ونتيجة شراء شركة راس المال القومي اليهودي للارض في فلسطين هي ان الارض المشتراة تصبح خارجة عن قُطريتها الفلسطينية ؛ فانها تصبح ارضاً ليس للعربي ان يفوز منها بادنى منفعة في الحال ولا في الاستقبال ، فلا هو يأمل ان يستأجرها ولا ان يزرعها ، بل هو محروم حرماناً ابدياً من الاستخدام للعمل فيها ، وذلك بشروط الاجار الشديدة التي تشترطها شركة راس المال القومي اليهودي . وليس لاحد من الناس ان يشتري الارض ويعيدها سيرتها الاولى من شيوع الفائدة فانها مُصبحة ارضاً ميتة ممتنعاً انتقال حق الملكية فيها . وهذا هو السبب في قلة اركان العرب الى دعوى الصداقة وحسن النية من ناحية الصهيونيين في حيال السياسة التي اعلنتها الجمعية الصهيونية قولاً وخالفها الصهيونيين فعلاً

عدم امكان تطبيق المواد ٢ و٤ و٦ و ١١ من الانتداب حقيقة اعترفت بها الهيئات اليهودية واقام عليها الدليل السير جون هوب سمبون

(٢٣٨) وقد حاولنا الوقوف على علل هذا التشدد في اقصاء كل عربي عن الاراضي المشتراة ؛ وما كان من اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال اليهود العام الا الصراحة والبيان

فهم يقولون ان المستعمرات اليهودية انما أُسست وقامت بالمال اليهودي ؛ وان التبرعات التي تجمّع منها هذا المال انما صدرت عن المتبرعين بقصد ترويج هجرة اليهود الى فلسطين واستقرارهم في اراضيها ؛ وان هذه التبرعات ما كانت ليجود بها متبرع وهو يحسب انها تنفق يوماً في اعالة عمال من العرب ؛ وان مهمة الجمعية الصهيونية هي تسبيب هجرة اكبر عدد يكون من اليهود الى فلسطين ؛ ولو استخدم العرب لما خلا مكان للمهاجرين اليهود ؛ وان تشغيل اليهودي كعامل زراعي رياضة وتمرين يؤهلانه ويعدّانه لحياة المُلّاك فيصبح هو صاحب ارض فيما بعد ؛ ولو ترك الباب مفتوحاً للمنافسة الاعتيادية وعواملها لباتت حياة العامل اليهودي عرضة للانحطاط الى مستوى حياة العامل العربي

(٢٢٩) وهي براهين منطقية قائمة على اساس من الحقيقة ؛ ولكنها خروج على مقتضى المادة ٦ من الانتداب . ومبدأ مقاطعة العمل العربي واقصاؤه عن المستعمرات الصهيونية ، وهذا شأنه من الاختيار والاصرار ، ليس مخالفة لمقتضى هذه المادة من الانتداب فحسب ، بل هو ينبوع خطرٍ دائم متزايد

وهذه السياسة في الوقت الحاضر تكاد تكون منحصرة في المستعمرات الصهيونية ؛ ولكن « اتحاد العمال اليهود العام » يبذل كل جهد مستطاع سعياً الى تعميمها في مستعمرات البيكا (شركة الاستعمار اليهودي الفلسطيني) والنجاح حليفه . وقد اشتد الضغط على مستعمرات هذه الشركة القديمة الواقعة في السهول البحرية وجوارها ؛ وهو ضغط بلغ من الشدة في حالة من حالاته مبلغ ان اضطر البوليس الى التدخل . ومن اعراض ذلك الضغط انهم انشأوا مستعمرة « كميونية » على ابواب مستعمرة « نس زيونا » من مستعمرات هذه الشركة . ولا ريب ان اهالي هذه المستعمرة لا قِبَل لهم بمقاومة حجة هذا « الاتحاد » بعد تعزيزها بمستعمرة من العمال الاقوياء واقفين لهم بالمرصاد

(٢٣٠) ومقاطعة اليهود للعمال العرب في المستعمرات الصهيونية

امر مكروه ، وليس من العدل ولا من صلاح الحكم في شيء . وحيال هذه الاحكام المدرجة في صلب دستور الجمعية الصهيونيـة ، وفي متون عقود اجار « راس المال القومي اليهودي » وعقود « راس مال فلسطين التأسيسي » ، لا يجوز ان يُستحبَّ نقل مساحات كبرى من الارض الى ملكية « راس المال القومي اليهودي » . وليس من الرزانة والرصانة في شيء توسيع نطاق حمىً في فلسطـين يعزُّ على العرب الدنو منه . وهم مذ اليوم يبصرون في انتقال الاراضي الى الملكية اليهودية بعيون ملؤها الخوف ، ونفوس ملؤها القلق . ولا سبيل الى ردّ هذه المخاوف عنهم بمجرد الايماء الى السياسة الصهيونية المعلنة

في سنة ١٩٣٠ كانت مساحة الاراضي المفتلحة المتيسرة للعرب ٥،٦٤٤،٠٠٠ دونم

(٢٣١) ومجموع مساحات الاراضي الزراعيـة في الجبال وفي السهول الخمسة ٦،٥٤٤،٠٠٠ دونم . وفي الاقل ٩٠٠،٠٠٠ دونم من هذا المجموع هي اليوم في ملكية اليهود . فالاراضي الباقية للعرب ٥،٦٤٤،٠٠٠ دونم فقط . وهذا الرقم يختلف اختلافاً مادياً عن مثله في تقرير اللجنـة البرلمانية (كما جاء في الصفحة ١١٣ والصفحة ١٢٠ وما يليها)

لا بد للمزارع الواحد من مئة وثلاثين دونمًا في الاقل

(٢٣٢) وقد جاء في الصفحة ٣٢ من تقرير اللجنـة التي أُلفت للنظر في حالة الزراع الاقتصادية ان الحد الادنى لما يلزم من الارض للقيام بأود العائلة الواحدة هو ٧٥ دونمًا مملوكة ملكاً او ١٣٠ دونمًا مستأجرة استئجـاراً

حالة الفلاح العربي حالة يأس : ولكنه ذكي ونشيط

(٢٣٣) وقد تواترت البينة المتدفقة من كل ناحية عـلى ان الفلاح العربي في حالة اليأس والقنوط من فرط الضنـك ؛ ويعوزه راس

مال يتدبر به شؤون مزرعتــه ؛ ومن فوق راسه ثقلة ديونه ؛ والارض يتزايد اجارها ؛ وعليه دفعه ، ودفع الضرائب الباهظة ، ودفع فوائـد ديونه الفاحشة . وهو فيما خلا ذلك فلاح ذكي ، نشيط ، يتحرّق لوعة وشوقاً الى تحسين شؤونه الزراعية واموره المعاشية ، والى رفـع مستواه في الناحيتين

٦١٫٤٠٨ من العائلات العربية منذ سنة ١٩٣٠ تعيش على اقل من الحد الادنى ما يلزم للعائلة الواحدة من الارض : فالمواد ٢ و ٤ و ٦ و ١١ من الانتداب تطبيقها مستحيل

(**٣٣٤**) وقد مرَّ بنا ان العائلات العربية نحو ٦١٫٤٠٨ عدداً ؛ وان ما تزرعه نحو ٥٫٦٤٤٫٠٠٠ دونماً من الارض . فمعـدل ما يصيب العائلة الواحدة ٩١ دونماً وتسعة اعشار . وقـد قالت الوكالة اليهودية في مذكرتها التي ردَّت بها على تقرير اللجنـة البرلمانية ان عدداً كبيراً من العرب يشتغلون في زراعـة البرتقال ؛ ولكن ذلك القول لا يؤثر في قوة الحجة ومؤداها ، لان حسم مساحات القرى الالمانية وممتلكات الاديار والكنائس الزراعية من المجموع يوازي ذلك الفرق

معمل الاسمنت « نيشر » صناعة يهودية من الصناعات الكبرى التي لا تعيش ولا تربح الأ عن طريق التعسف في التعريفة الجمركية : انتهاك للمادتين ٢ و ٦ من الانتداب

(**٣٣٥**) وقد افرد السير سمبسون الفصل التـاسع بـكامله من فصول تقريره لمبحث الصناعة الفلسطينية . واورد خلاصة احصائية لها على الصفحتين ١٠٦ و١٠٧ من التقرير . وتسهيلاً لمتابعة هذا الخبير العظيم في حججه وبراهينه الواقعة على الصفحة ١١٣ وما يليها من تقريره يحسن بنا ان نمهد لما يبعض مباحثه التفصيلية في امر المشروع الصناعي الـكبير

المعروف بمعمل الاسمنت « نيشر » اخذاً عن الصفحتين ١٠٨ و١٠٩ :

ومن المشاريع الصناعية الكبرى معمل الاسمنت « نيشر » في حيفا ابتدأت الشركة عملها في سنة ١٩٢٥ ؛ وكان المكس الجمركي على الاسمنت اذ ذاك ٢٠٠ مل (٤ شلنات) على الطن الواحد . وفي سنة ١٩٢٦ بلغ مجموع المبيع ٤١٫٦١٠ طناً كان المصدر الى الخارج منها ٢٠٤٥ طناً

وارتفعت البيوع في ١٩٢٧ فبلغت ٤٥٨٨٨ طناً ، كان المصدر منها ٩٠١٢ طناً ؛ وفي شهر تشرين الثاني من تلك السنة رفع المكس الجمركي الى ٦٠٠ ملّ (١٢ شلناً) على الطن

وفي ١٩٢٨ بلغت البيوع ٥٩١٦٢ طناً ، كان المصدر منها ١١٣٣٢ طنا ؛ وفي شهر كانون الاول من تلك السنة رفع المكس مرة ثانية من ٦٠٠ مل الى ٨٠٠ مل (من ١٢ شلناً الى ١٦ شلناً) على الطن

وفي سنة ١٩٢٩ زادت البيوع فبلغت ٦٨٦٥١ طناً ، وكان المصدر منها ٧٦٩٩ طناً

وعلى حسب التقرير السنوي السادس لسنة ١٩٢٨ كانت ارباح الشركة ١٩٢٧٠ جنيهاً ، واعلن توزيع ٦ في المائة ، بعد خصم الضرائب

ويباع اسمنت هذه الشركة في فلسطين بسعر جنيهين وسبعماية مل (٥٤ شلناً) للطن الواحد . وفي العام الماضي (١٩٢٩) اصدرت منتجاتها الى سوريا وقبرس ومصر ؛ وكان القسم الاكبر ما اصدر الى سوريا حيث بيع بسعر ٤٥ شلناً للطن الواحد اي ٣٥٠ مل (٩ شلنات) اقلّ من سعر البيع في فلسطين ؛ وذلك برغم فرق نفقات الشحن والنقل

(٢٣٦) والظاهر جلياً ان هذه الشركة تخسر لو انها تبيع كل منتجاتها في فلسطين بسعر بيعها في سوريا . والظاهر الجلي ايضاً ان هذه الصناعة لولا التعريفة التي تحميها لامتنع استمرارها . والسبب الوحيد الوارد في ناحية الحماية التعريفية هو تيسير العمل لنحو ٢٦٠ يهودياً ويهودية ونحو ١٣٠ من العرب . ولكن هذه الحجة لا تقنع مشتري الاسمنت في فلسطين ، لانه هو الذي يدفع الفرق في الثمن ، ولا سيما عندما يرى ان الارباح الناتجة عن هذه الحماية ، وهي خارجة من كيس فلسطين ، تتسرب

الى جيوب حَملة الاسهم ، والشركة انكليزية مسجلة في لندن . ثم ان رفع التعريفة الحامية من ٦٠٠ ملّ (١٢ شلناً) الى ٨٠٠ ملّ (١٦ شلناً) في حال النظر الى الارباح الحاصلة مع المكس الاخف حجة يكثر التشبث بها ، ووجهها بيّن ظاهر

الصنائع الفلسطينية لا تصلح اساساً لطاقة الاستيعاب الاقتصادي

(٣٣٧) وقد تباينت الآراء في مختلف الدوائر في امر توسيع الصناعات في فلسطين فيما مضى وفي امر مستقبلها واحتمالاته

واما ماضيها فاظهر ما فيه ازدياد عدد الصناعات الصغرى وما قابله من قلة نشاط الصناعات الكبرى

واما معمل الاسمنت « نيشر » فقد اتضح ان حياته وارباحه جميعاً تحت رحمة التعريفة الجمركية ، ولولاها لما أطاق وقوفاً في وجه المزاحمة

ومثله معمل « شمن » ؛ فقد حصل الاضطرار الى الغاء المكس الجمركي عما يستورده هذا المعمل من البزور توسلًا لانجاحه

واما معامل الخمرة في عيون قارة (رشيون لاسيون) وزمارين (زكرون يعقوب) فقد كان انشاؤها ، منذ كانت ، فضلًا من افضال البارون ادمون دي روتشيلد؛ ولم تكن هذه المعامل اثراً من آثار الجهود الاقتصادية . وهذه الصناعة مستمرة ، والفضل في نجاحها فضل الرسوم الجمركية الحامية المفروضة على الخمور الاجنبية

ولم يبقَ الا الصناعات النسجية ؛ وهذه ايضاً تستفيد من اعفاء موادها الخام من الرسوم الجمركية ومن رسم مفروض على امثال منتجاتها مما يستورد من الخارج قدره ١٢ في المائة

وعلى الحقيقة ، ان حياة الصناعات الكبرى في فلسطين تتوقف على معادلة التعريفة الجمركية بين رفع وخفض واعفاء . وهكذا يبوء اهالي فلسطين بدفع ضرائب ، ليفوز اصحاب هذه المصانع بما يمكنهم من دفع اجور للعمال وشيء من الربح يحتفظون به

مبدأ الاستيعاب الاقتصادي وضعه المنتدب، ولا تقره الوكالة اليهودية : تحدٍ صريح للمواد ٢ و٤ و٦ و١١ من الانتداب

(٢٣٨) وقد بحثت الوكالة اليهودية (في مذكرتها المتقدم ذكرها) في مستقبل الصناعات الفلسطينية وتنشيطها ، ومما جاء في تلك المذكرة قول هذه الوكالة :

ومن حيث الصناعة ، فكل ما يقال ويحكى عن مبدإ طاقة الاستيعاب كلام لا محل له ويجب الاقلاع عنه وهجره بتاتاً ؛ وليس غرض الصناعة اليهودية تدارك حاجات ٦٠٠،٠٠٠ عربي ، ربهم فلاحون مساكين ... بل يجب توجيه الابصار الى المجتمع اليهودي نفسه ، والى الاصدار ؛ وهذا مطمح الصناعة اليهودية الاول . ومن الغلط الفاحش الظن ان المهاجرة اليهودية تتوقف على سوق رائجة ، وانما هي الهجرة اليهودية اولاً وآخراً ما يُوجد السوق ويقوى على الاسواق الاجنبية

(٢٣٩) والمسالة الجوهرية هي : هل في الدنيا يهود ؛ وكم منهم على استعداد للهجرة الى فلسطين اذا حصل تشجيعها التشجيع الكافي ، او في الاقل ان لم توضع في سبيلها العراقيل ، ويجلبون معهم الكفاية من راس مال ، وخبرة ، او معرفة كافية بصناعة مخصوصة لاجل تاسيس الصناعات التي قد توفق كل منها الى مضاربة امثالها ؛ وهل في الوجود يهود هم على استعداد للهجرة الى فلسطين ليكون منهم عمّال حاذقون ، وعمال غير حاذقين ، ما يلزم لتلك الصناعات

التقدم الصناعي لا يحل مشكلة ؛ هو بنفسه مشكلة ؛ والمادة ٦ من الانتداب خارجة عن حيز الامكان

(٢٤٠) وهل بعد هذا كله من برهان او دليل على ما هنالك من خطط ، واساليب ، واغراض ، وسياسة مما يراد به اغراق البلاد بالمهاجرين اليهود لمضايقة العرب واحراجهم في عقر دارهم ؟ صناعة يُفتح معملها ؛ فمهاجرون يُطلب ادخالهم ؛ ثم زبائن لاستهلاك المصنوعات يُستوردون استيراداً عن طريق الهجرة والمهاجرين ؛ وراس المال يهودي ؛

والعمال يهود ؛ والنتيجة الصافية رفع المكوس الجمركية لمنع استيراد بضائع باسعار انسب ، وفي النهاية ، تضاؤل نسبة ابناء البلاد الى نسبة ابناء الوطن القومي اليهودي فيها

(٣٤١) وقد تمثلت للسير جون سمبسون مسألة الترقي الصناعي في فلسطين بشكل مشكلة ، هي نفسها مفتقرة الى حلّ تعالج به ؛ والهجرة اليهودية ليست ذلك الحل ؛ بل هي نفسها مشكلة اخرى . ويقول هذا الخبير تحت عنوان « المهاجرة كحل للمشكلة الصناعية » : ان حسن الادارة يقضي بابعاد النظر الى ما وراء الحاضر القريب رعياً لمقتضيات المادة ٦ من الانتداب التي اشترطت في امر تسهيل المهاجرة اليهودية عدم الاجحاف بما لسكان البلاد من حقوق ومركز ؛ ثم يقول :

وليس هنالك من سبب يوجب الايمان بنجاح صناعة نسيج في فلسطين يكون قوامها تلك الاجور التي يتطلبها « اتحاد العمال اليهود العام » وفي اليابان ، وفي بمباي (الهند) معامل مجهزة باحدث الآلات وعمالها ارخص العمال اجوراً ، لا تستطيع ان تجد لمصنوعاتها اسواقاً . واما حاجة اولئك المتحمسين ، الذين لا همّ لهم الاّ ان يستوردوا اليهود من بولندة ، وروسيا واليمن ، افواجاً افواجاً ، والذين ينقضي اربهم بمجرد وصول المهاجر الى فلسطين سالماً ، لحاجة مقضية ، وحسبها تيسر العمل بصورة وقتية وسيلةً هذا شأنها من السهولة . ولكن مسؤولية الحكومة لا تقف عند حدّ حاضر الحال من تيسر رؤوس الاموال للقيام باود السكان الجدد ، بل لا بدّ لها من النظر الى المستقبل ، وما عسى ان يكون الحال بعد نفاد رؤوس الاموال او دنوّها من النفاد ، واحتياج المهاجر الى الارتزاق والتعيش بعمل يعمله ، مما ينحصر امره اذ ذاك في حظ المعمل من النجاح في مضاربة معامل العالم ومنافستها

عجز المنتدب عن القيام بما اوجبته المواد ٢ و٤ و٦ و١١ من انتدابه في امر اشتراع للهجرة اليهودية وامر ضبطها ضبطاً فعلياً

(**٣٤٢**) وافرد السير جون سمبسون الفصل العاشر من تقريره لمسألة المهاجرة ؛ وفي رأيه ان قانون المهاجرة الذي سنّ في سنة ١٩٢٠ ظهر فشله ؛ فوضعت شروط جديدة في سنة ١٩٢١ ؛ وهذه ايضاً اثبت الاختبار عدم وفايتها بالمقصود ؛ فصدرت انظمة جديدة في سنة ١٩٢٤ ؛ وفي سنة ١٩٢٥ سنّ للمهاجرة قانون جديد ؛ وهذا ايضاً جرى تعديله في سنة ١٩٢٨

ولكن هنالك هجرة اخرى تجري من وراء الظهور ، ولا تحصيها قيود ؛ وقد عرض السير جون سمبسون لهذه المسألة في الصفحة ١٢٠ من تقريره ، حيث قال : « ان الوفاً يدخلون كل عام في زي السياح ثم هم لا يخرجون »

ويجدر بنا عند مواجهة مبحث المهاجرة الى فلسطين ان نذكر ان « جدول العمال » (الذي في بابه اصدر المندوب السامي في ابّان هذه الثورة الحالية ٤٥٠٠ شهادة مهاجرة) ليس الاّ باباً واحداً من ابواب المهاجرة ، يعرف بحرف « ج » (العمال والعاملات) وهنالك غيره وما عداه ابواب او اصناف تسعة اخرى من ابواب المهاجرة واصنافها

ولجمعية « اتحاد العمال اليهود العام » الكلمة العليا في امر انتخاب المهاجرين الذين يدخلون من باب « جدول العمال »

وقد فصل السير جون سمبسون على الصفحات ١٢٢—١٢٥ من

تقريره الاصول المتبعة في امر تحضير جداول العمال ، ولم يفته ان يبين ، استدلالاً بوقائع ذكرها ، معائب تلك الاصول ونقائصها

وعن شأن « اتحاد العمال اليهود العام » وسيطرته ، يقول السير جون سمبسون في الصفحة ١٢٦ من تقريره « ان هذا الاتحاد في حقيقته أكثر بكثير من اتحاد عمال بالمعنى المألوف »

المستعمرات اليهودية الكميونية

(٢٤٣) ولكن نوع المهاجرين اليهود هو ايضاً عنصر يعادل في عظم شأنه امر كميتهم او يفوقه . ومن المعلوم ان عرب فلسطين هم ضد الشيوعية . وحال الهجرة اليهودية من هذه الناحية في رأي السير جون سمبسون ما ترى :

> وقد اعتنق « اتحاد العمال اليهود العام » سياسة منطوية على ادخال نظام اجتماعي جديد في حياة فلسطين ، نظام قائم على تحبيذ الاستعمار الكميوني ، وعلى مبدإ قيام الفرد بعمله ، وحيثما يتعذر عمل الفرد بنفسه فلا بد للمستخدِم من الاقتصار على استخدام العامل اليهودي حصراً من دون غيره . وقد تسنى لهذا الاتحاد من السطوة والنفوذ ما مكنه من فرض هذه السياسة على الجمعية الصهيونية الى حد يدل عليه ما جاء في المذكرة المتقدم ذكرها من ان ٤٦ من المستعمرات الصهيونية مؤسسة على مبدإ الاستعمار الكميوني . وهو مبدأ ندّد به « الخبراء » في تقريرهم وسفّهوه تنديداً وتسفيهاً جاراهم فيه تقرير لجنة مساحة فلسطين المشتركة ؛ ولم يكن لذينك التنديد والتسفيه من تأثير على « الاتحاد » ولا على الجمعية الصهيونية ؛ وما زالت مستعمرات العمال الكميونيين تُنشأ وتقوم

(٢٤٤) وقبل الاقدام على ابداء رأيه النهائي في مركز الوكالة اليهودية المعترف بها بالمادة الرابعة من الانتداب الفلسطيني ، اورد السير

جون سمبسون الفقرة التالية من تقرير السير جون كمبل عن المستعمرات اليهودية :

وقد انتقل امر الضبط الفعليّ من يد اللجنة التنفيذية الصهيونية الفلسطينية الى يد جمعية سياسية ، هي « اتحاد العمال اليهود العام » التي قد استولت على الحالة واستوسق لها امرها . فمن اول خطوة يخطوها طالبو المهاجرة وهي انتقاؤهم ، الى الشأن المالي ، فالشأن الفني ، فالى شأن تخيّر من يستعمر الارض منهم ، وتخيّر المكان ، ثم الى شأن ما يجعل في تصرفهم من الاموال والوسائل ، والخطة التي تتبع في اقرارهم ، وتقسيم المال بين اصنافهم ؛ في كل هذه الشؤون لاتحاد العمال هذا الكلمة العليا النافذة

وهذا معناه ، ان الهيئة ، التي هي في حُكم القانون الهيئة المسؤولة عن هذه الاعمال ، لم تقم هي بالفعل بضبط شؤونه ؛ وعلى هذه الصورة باتت المسؤولية في ناحية ، والسلطة في ناحية اخرى

دليل آخر على ان الوكالة اليهودية ليست بالهيئة الصالحة المنصوص عنها في الانتداب وعلى ان المواد ٢ و٤ و٦ و ١١ ثبتت استحالة تطبيقها

(٣٤٥) ومهما اعتدل السير جون سمبسون واحتشم في صيغة حكمه على الوكالة اليهودية التي اقامها الانتداب الفلسطيني ، فلم يفت حكمه ان يكون سبباً لسحب هذا الانتداب . والوطن القومي اليهودي هو نفسه تجربة مشكوك في فائدتها فضلاً عن اكتناهها أخطر الاحتمالات واليك حكمه :

وما يزال اتحاد العمال اليهودي العام يقوم على حساب جود اليهودية العالمية بتجربة اجتماعية واقتصادية ، عظيمة في لذتها ، مشكوك في قيمتها ؛ والوكالة اليهودية ، في ازاء هذه التجربة ، بين اثنين ، لا ثالث لهما ، تحبيذ او عجز

الوطن القومي اليهودي في فلسطين ملجـأ لليهود الهاربين من الاضطهاد في بولندا وروسيا ورومانيا والمانيا ؛ فمقدمة الانتداب والفقرة الاخيرة من تصريح بلفور ، كلاهما خارج عن نطاق الطوق والامكان

(٣٤٦) ومما يجدر بنا التنبيه اليه ان ينابيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ليست في تلك البلدان التي حملت عبء المسؤولية عن استحداث سياسة الوطن القومي اليهودي ، وهي السياسة التي اعتنقت في الاصل في انكلترا ، ثم في كلّ من فرنسا ، وايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة وهذه البلدان بحكوماتها ، وكانت اذ ذاك تعرف بدول الحلفاء ، هي التي ، بعد الهدنة ، قامت ترسم للعالم مآله ومصيره

ولتعجبنّ حكومات هذه البلدان ان تتبين ان نصيب رعاياها اليهود من هذا الوطن القومي اليهودي « لا شيء » او ما هو في حكم اللاشيء ؛ حتى كأن هذه الحكومات كانت تعمل من وراء الستار ، ولم يحُنْ لها خروج الى المسرح بعد . واما رعاياها ، الذين باسمهم ولاجلهم جاز لها ان تنبس وتنطق ، فلم يبدُ منهم اقبال على توطن هذا الوطن القومي . وتلك نسبة الانكليز والافرنسيس والطليان واليابانيين والاميركان في فلسطين نسبة ضئيلة جداً

والمانيا وبولندا ، وروسيا ، ورومانيا ، هي الديار التي منها تسيل ينابيع بناة الوطن القومي اليهودي الى فلسطين

ولنعد الى خبيرنا الانكليزي النبيل ، الذي كانت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٣٠ تنتظر الوقوف على تقريره قبل ان تنطق ببيان

قاطع حاسم عن سياستها في فلسطين ، وعنده الخبر اليقين ؛ فقد قال السير جون سمبسون تحت عنوان « ينابيع الهجرة » :

السبعون في المائة من المهاجرين اليهود يأتون من بولندا ، وروسيا ورومانيا ؛ وفي السنوات الاخيرة كثر الوارد من يهود اليمن

(٢٤٧) ولنأخذ الصحيح من فم الوكالة اليهودية كما نطقت به في مذكرتها التي رفعتها الى السير جون سمبسون :

فيما خص بولندا :

تحرج الموقف بما نشأ في نفس الوقت بين البولنديين انفسهم من نهضة ارادوا بها ان يدخلوا هم ايضاً ميادين اعمال كان لليهود السبق والقدح المعلى فيها . وصحب ذلك الصحو الاقتصادي جهاد اقتصادي قومي تضافر فيه البولنديون حكومةً وشعباً على اجلاء اليهود عن مراكزهم السابقة ، واستعانوا في ذلك بالنهضة التعاونية الى مدى بيّن . وكان من عواقب تلك العوامل جرّ خراب على يهود بولندا جعل الهجرة الكبرى لزاماً محتوماً . وفلسطين هي الحل الحيوي الجوهري لمشكلة الشبيبة البولندية اليهودية التي يروقها ويشوقها ان تنتقل الى فلسطين في طلب العمل اليدوي والاعمال المنتجة

وفيما خص روسيا :

وانتهى الاضطهاد الوحشي الوبيل الى الدين اليهودي ايضاً . ومن ثمّة فالهجرة من روسيا هي ليهودها الذين حاق بهم الفظيع من الاحوال الاقتصادية ومن الاضطهادين السياسي والديني هي الخيار الوحيد من دون الفناء الاقتصادي من الناحية الواحدة ، والانحطاطين الادبي والعنصري ، من الناحية الاخرى

وفيما خص رومانيا :

بما كان بعد الحرب من ضمّ رومانيا لاقطار لم تكن لها من قبل ازداد عدد اليهود عن ٩٦٠،٠٠٠ نسمةً ، وزاد حالهم الاقتصادية سوءا ان قسماً عظيماً منهم انفصلوا بهذا الضمّ عن مرافقهم الاقتصادية في الاقطار الروسية . فالبؤس السياسي وما يطرأ بين آونة واخرى من الفواحش اللاسامية في جملة عوامل نهضة الهجرة الى فلسطين عند معاشر اليهود في هذه البلاد (رومانيا) ؛ وهي البلاد التي ما فتئت اللاسامية فيها شديدة الوطأة على النهضة الصهيونية منذ انشئت أُولى المستعمرات في فلسطين بل منذ نشأت الصهيونية الحديثة وترعرت

(٣٤٨) وفلسطين للصهيوني ملجأ اليهودي البائس واكثر من يأهل بهم الوطن القومي في حاضر الحال يهودٌ حفزهم اليه الفرار من بلدان اشتد فيها عليهم الضيق

(٣٤٩) وهذا القول ، ولا مراء ، يصح على المانيا التي كان من عواقب السياسة النازية فيها منذ اواخر سنة ١٩٣٣ ، ان باتت هي الاخرى ينبوعاً فياضاً من ينابيع الهجرة اليهودية الى فلسطين

وتدخلت جامعة الامم بصورة عامة ، وتدخلت بريطانيا العظمى بصورة خاصة ، وقامت اليهودية العالمية تتحدى المانيا بحملاتها ؛ ولم يكن من ذلك كله شيء اجدى او افاد في ازالة اسباب الهجرة اليهودية من هذه البلاد ، او في توقيف فاعليّة تلك الاسباب عند حد محدود

(٣٥٠) فوالحالة هذه صح القول ان الدول العظمى التي احتملت مسؤولية الانتداب الفلسطيني ، بما انطوى عليه من سياسة وطن قومي يهودي ، قد عجزت ، ولن تزال عاجزة ، عن القيام بما اوجبته على انفسها نحو اليهود ؛ وذاك هو اضطهاد اليهود ، من حيث هم يهود ، أُتيح له الوقوع فوقع ، وما يزال يُتاح وقوعه فيقع ، في البلدان الاوربية ، ليكون معواناً على الحشد والتجنيد «لاعادة بناء وطنهم القومي في فلسطين» على اساس «الاعتراف الدولي» الواقع من هذه الدول بعينها في مقدمة الانتداب الفلسطيني «بصلة الشعب اليهودي بفلسطين»

المبحث التاسع

بيان المنتدب السياسي لسنة ١٩٣٠ ، هو في جوهره ، وحتى في نصه ، مطابق لبيانه الذي اصدره في سنة ١٩٢٢ ، قبل نفاذ انتدابه نفاذاً قانونياً ؛ ويتضمن تاكيده ان التزاميه المتناقضين ليسا غير ممكن التوفيق بينهما اذا توفر شرط التعاون عن رضى واختيار ؛ ولكنه يتضمن ايضاً اعترافات صريحة ، وبينات اخرى ، تؤول الى نتيجة واحدة ، هي ان الالتزامين ليسا مصوغين صيغة التوازن والتكافوء ؛ واذا فُسرا تفسيراً يفيد توازنهما وتكافوءهما ، او حصل تأكيد ذلك، فانهما ، على الحقيقة ، وبالفعل ، غير ممكن تطبيقهما معاً ، وغير ممكن التوفيق بينهما ؛ وما هما بسبب تناقضهما الاّ التزامان مستحيل القيام بهما ؛ فلا بد من الغاء الانتداب الحالي او تعديله تعديلاً اساسياً يزيل ما فيه من التعقيد والتناقض ويجعله انتداباً قانونياً واقعاً في نطاق الطوق والامكان

(٣٥١) كان التحقيق الذي قامت به اللجنة البرلمانية (المعروفة بلجنة شو) تحقيقاً مقيداً محصوراً ضمن نطاق الصلاحية التي جعلت لها . وكان الداعي الى ذلك التحقيق الاضطرابات التي وقعت في فلسطين في سنة ١٩٢٩ ؛ ولذلك كانت براءة تعيين هذه اللجنة مقيدة لصلاحيتها ، وحصرتها في :

« التحقيق عن الاسباب المباشرة التي ادت الى الانفجار الحديث والتوصية بما يتخذ من تدابير لتجنب تكراره »

وها نحن اليوم ندوّن هذه المباحث في ابّان انفجار تطوّر فكان عصياناً مدنياً ، لا يقلّ شيئاً عن حرب اهلية او ثورة

وفي عرف القانون الدولي العام ، ومنه عهد جامعة الامم ، يقال لنهضة الشعب ، في مستعمرة او قطرٍ انتدابي ، في سبيل حقوقه السياسية والقومية ، « انفجار شغب او اضطراب » وما لنا وللبحث في الاسماء والتعريفات . وحسبنا ان نلاحظ ان المعاهدة الانكليزية العراقية ، المؤرخة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ ، جاءت بعد قومة قامها العراقيون ، فحلّت محلّ الانتداب البريطاني العراقي ، الذي كانت قد وُضعت صيغته في سنة ١٩٢١ . والعهد قريب بالانفجار الاخير الذي حصل في سوريا ؛ وقد بات في حكم المأمول عقد معاهدة بينها وبين فرنسا على أُسس مماثلة لأُسس المعاهدة البريطانية العراقية الحديثة ، التي انتهى بها العهد الانتدابي ودخلت الدولة العربية في جامعة الامم

اما الاحتجاج على بياض القراطيس ، والمظاهرات في الطرق

والشوارع ، والاضراب يوماً او اسبوعاً من الزمان ، فقد باءَت المرة بعد المرة بالعجز عن حمل المنتدَب على الاخذ بمشيآت السكان

المنتدب الفلسطيني يأبى ان يحيد عن الطريق المرسومة في انتدابه

(٢٥٢) واما فلسطين فقد اكَّد منتدبها وايَّد ، وعاد فأَيد واكد ، انه يأبى « ان يزحزحه ضغط او تهديد عن الطريق المرسومة في انتدابه » وفي الصفحة ٨٦٢ من العدد الممتاز لجريدة حكومة فلسطين الرسمية الصادر في ٢٤ تشرين الاول ١٩٣٠ قرأنا بيان الحكومة البريطانية لسياستها في فلسطين وفيه التأكيد التالي :

كل اضطراب في الامن قام في ما مضى ، سرعان ما قُضي عليه ؛ وقد اتخذت التدابير المخصوصة لمعالجة ايّما طارىء يطرأ في المستقبل . وليكن مفهوماً جلياً ان الدعوة الى الاخلال بالنظام او الى النفور والاستياء ، كائناً مصدرها ما يكون ، تُلقى بشديد العقاب ، وتوسع للادارة (حكومة فلسطين) صلاحياتها ، حسب الاقتضاء توخياً لتمكينها من معالجة مثل هذه المحاولات الخَطِرة التي لا داعي لها ، بصورة اوفى فاعلية

عرب فلسطين لا يتحدّون بريطانيا العظمى

(٢٥٣) ولكن عرب فلسطين لم يزعموا يوماً ان يشاؤوا ارغام بريطانيا العظمى ارغاماً ، او ان يقدروا على شيء من ذلك ، وهي الدولة التي الى جانبها كان وقوفهم في الحرب العالمية ، سعياً الى اخراج اخوانهم في الدين والايمان من هذه الديار ، ولا غرض لهم من وراء تلك المجازفة ولا غاية الاَّ « اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال العرب في الاقطار العربية وتعضيد ذلك الاستقلال »

القوات البريطانية في فلسطين كبيرة متزايدة

(٣٥٤) واذا عدنا الى ذلك البيان ، رأينا ما كان من تعزيز فرقتي المشاة بأسراب من الطائرات ، وارتال من السيارات المصفحة ، زيادة في تحويط الامن العام في هذه البلاد الصغيرة

وفي غضون هذا الانفجار الحالي استُدعيت فِرَق اخرى من المشاة ، وعززت القوات الحربية بقوات ، فضلاً عن تضخيم سلاح الشرطة

وهذا الانفجار الحالي ، مصيره الى الانتهاء في يوم من الايام ، قرب او بعُد ؛ ولكن من يضمن لهذه البلاد البائسة عدم تكرر الانفجار وتكرر الارزاء في الارواح والاموال

تاكيد المنتدب في ٩ حزيران ١٩٣٠ امام لجنة الانتدابات
كشف النقاب عن لباب الانتداب

(٣٥٥) وليس التطوّح في الحوار السياسي الموضعي من اغراض هذه المباحث ؛ وانما أُريد بها القاء الضياء على احوال فلسطين من الوجهة الدولية . فلنعد اذن الى بيان سياسة الحكومة البريطانية المنشور في العدد المذكور من الجريدة الرسمية ؛ وفي الفقرة الثامنة منه اكدت الحكومة البريطانية التصريح التالي المنسوب الى لجنة الانتدابات الدائمة في معرض التعليق على بيانات ممثل الحكومة البريطانية الواقعة منه في ٩ حزيران ١٩٣٠ :

ومن هذه البيانات يخرج تاكيدان ينبغي النّبر بهما :

(١) ان الالتزامات التي رسمها الانتداب في شأن الفريقين من السكان متعادلة في الوزن (متوازية)

(٢) ان الالتزامين المفروضين على المنتدب ليسا ، في معنى من المعاني ، غير قابلي التوفيق فيما بينهما

وليس للجنة الانتدابات اعتراض تُبديه على هذين التاكيدين ، اللذين هما ، في رأيها ، يُعبران بصورة صحيحة عما تتمثله هي جوهراً للانتداب الفلسطيني وضماناً لمستقبله

لجنة الانتدابات مقيدة باحكام الانتداب

(٢٥٦) وان عرب فلسطين ليعلمون ان لجنة الانتدابات الدائمة تعوزها صلاحية احداث التغيير في احكام الانتداب الفلسطيني ، كائناً شأن الالتزامات المفروضة به من حيث محاليّة القيام بها ما يكون

مجلس الجامعة انما اجاز تأكيداً صدر عن المنتدب نفسه

(٢٥٧) بيد ان البيان المتقدم ذكره يقول ايضاً : ان الحكومة البريطانية هي نفسها توافق اتمّ الموافقة على تصريح لجنة الانتدابات هذا ، وانها اغتبطت بصيرورته تصريحاً مقترناً بسلطان الاجازة من مجلس جامعة الامم

الرغبة في تعديل الانتداب او انهائه

(٢٥٨) ولكن عرب فلسطين يعلمون ايضاً ان اصول العمل في جامعة الامم ، بصورة عامة ، وسوابق النظام الانتدابي ، بصورة خاصة ، جعلت للمنتدب حقا ، وعليه واجباً ، ان يكون هو مَن يتقدم الى مجلس الجامعة بالرغبة في احلال معاهدة تُعقد مع شعب قطر انتدابي من الصنف الاعلى (الف) محلّ انتداب غير متلائم مع رغائب سكان ذلك القطر ومصالحهم

تأكيد المنتدب في حزيران ١٩٣٠ تثبيت لقول لجنة الانتدابات في تشرين الثاني ١٩٢٤ وهو ان الالتزامين متناقضان ؛ واما العرب فيقولون انهما التزامان خارجان عن نطاق الطوق والامكان

(٣٥٩) وقد انقضى ١٨ عاماً على الاعتراف بسياسة الوطن القومي اليهودي ، بما انطوت عليه من « التزامين » « متوازيين » في شأن « فريقين من السكان » ولم تكن النتيجة الا ان « الالتزامين » بقول المنتدب ومصادقة مجلس الجامعة « ليسا في معنى من المعاني غير قابلي التوفيق فيما بينهما »

(٣٦٠) ولم يفتْ عرب فلسطين ان يلحظوا ان المنتدب نفسه هو الذي سعى الى فرض هذه الالتزامات على عاتقه ؛ ولكن الصعوبة لم تُحلّ باجازة قول سلبي قاله : « ان الالتزامين ليسا غير قابلي التوفيق فيما بينهما » ؛ وهو قول لا يفيد شيئاً غير ما افاده القول الآخر : « ان الالتزامين متوازيان » . فالتأكيدان ، اذن ، تأكيد واحِد لا غير ؛ ولا معنى له الا انه تثبيت لملاحظة كانت لجنة الانتدابات الدائمة قد ابدتها في دورتها لشهر تشرين الثاني من سنة ١٩٢٤ عندما فحصت التقرير السنوي الاول عن الانتداب الفلسطيني ، وكان مؤداها ان هذا الانتداب ، بخلاف سائر الانتدابات الواقعة تحت حكم المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ، انطوى على « تعقيد » وعلى « تناقض مصالح »

(٢٦١) وعند عرب فلسطين ان الالتزامين ليسا من قابلية التوفيق فيما بينهما على شيء . وهم مثل لجنة الانتدابات الدائمة يرون ان الانتداب الفلسطيني انتداب معقد تعقيداً ؛ وبرغم « الواجب المزدوج » المفروض به ، جاء « تناقض المصالح » فيه تناقضاً جعل الالتزامات المتجهة في الجهة الواحدة ، والالتزامات المتجهة في الجهة الاخرى ، التزامات لا يمكن التوفيق فيما بينها

وهذا التوفيق لم يحصل قبل سنة ١٩٢٢ ، وهي السنة التي اعلنت فيها الحكومة البريطانية هذه السياسة المتناقضة اطرافها ، ولا امكن حصوله قبل شهر آب من سنة ١٩٢٩ ، ولو حصل ، لما وقع الانفجار الذي وقع في ذلك العام

ولا بارك التوفيق هذا « التوفيق » المنشود ، يفضل التدابير والعلاجات التي تمطي بها صلب البيان السياسي الصادر في ١٩٣٠ ؛ ولو حصلت تلك البركة لما حلّ بلاء هذه الفتنة القائمة اليوم

(٢٦٢) ويظهر مما تقدم ان هذا الانتداب الفلسطيني ، بما استقر في صيغته من انتهاك لحرمة الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد الجامعة لم يكد يقترن بالنفاذ القانوني في ٢٩ ايلول ١٩٢٣ ، ويمرّ عليه العام الاول من عمره حتى اتّسم واتّصم ، في رأي لجنة الانتدابات الدائمة (في شهر تشرين الثاني ١٩٢٤) بسمة « التعقيد » ووصمة « التناقض » واشتهر انطواؤه على التزامات متوازية قيمةً قانونية ، وهو شأن الالتزامات في كل عقد من العقود ، الا انها التزامات يتعذر التوفيق فيما بينها ؛ وسترى

بيان الحكومة البريطانية لسنة ١٩٣٠ نسخة جديدة من بيانها الصادر في ١٩٢٢ قبل نفاذ انتدابها بسنة وازيد

(٢٦٣) ومما يدل دلالة حاسمة على اصرار الحكومة البريطانية على التعنت والاعتساف في شأن هذا القطر العربي، امعانها في عدم الاعتداد بمقتضيات عهد جامعة الامم والاستهتار بها؛ ومن ذلك ان الاقسام الجوهرية من بيانها الصادر في ١٩٣٠، وهي الفقرات ١—٨ منه، هي برمتها عبارة عن مجرد تكرار، او طبعة ثانية، لفقرات ثلاث من الكتاب الابيض الصادر في ١٩٢٢ وللمواد: ٢ و ٦ و ٩ و ١٣ و١٥ و ٤ و١١ من الانتداب الفلسطيني

(٢٦٤) ففي المسائل الاساسية من مسائل الانتداب الفلسطيني (وهي (ا) ماهية الوطن القومي اليهودي (ب) المبادىء الضابطة لشؤون المهاجرة (ج) مركز الوكالة اليهودية) نرى بيان السياسة الصادر في ١٩٣٠ قد كرّر واعاد البيان الصادر في ١٩٢٢ والمواد المتقدم ذكرها من مواد الانتداب، حتى كأن تقرير اللجنة البرلمانية شيء لم يكن، وكأن تقرير السير جون سمبسون لم يقم له وجود، او كأن هذين التقريرين لم يتضمنا حقائق ووقائع كان من شأنها ومن حقها ان تدفع بالحكومة البريطانية دفعاً الى مجانبة السياسة التي أُعلنت في شهر حزيران ١٩٢٢، قبل نفاذ الانتداب، او كأن المقصود الحقيقي لم يكن الا تأكيد تلك السياسة من بعد انقضاء هذه الاعوام المديدة على تنفيذ احكام الوطن القومي اليهودي من احكام الانتداب

وحسبنا في تأييد ما تقدم الالماع اليه ان نورد الفقرة التاسعة من بيان ١٩٣٠ بكاملها ؛ فانها بنفسها ناطقة بصحة ما نقول :

ان الفقرات المتقدمة[1] تضمنت الافصاح عن المبادىء العامة التي لا بد من الاعتداد بها واعتبارها المبادىء التي تضبط السياسة في فلسطين والشروط (او الاحوال) التقييدية التي لا بد من مراعاتها في تسيير هذه السياسة . وبعد هذا نتقدم الان الى النظر على وجه التفصيل في ما لدى حكومة صاحب الجلالة من المسائل العملية ، فنراها واقعة في ابواب ثلاثة ، سنتناولها باباً باباً :

(١) الامن
(٢) التطور الدستوري
(٣) التطور الاقتصادي والاجتماعي

المسائل السياسية على عهدها الاول ؛ والمسائل العملية مقيدة بالمسائل السياسية ، وتعد عداً ، ولا تدبير ولا علاج

(٣٦٥) وحسب العربي الفلسطيني ان يومىء الى هذه الفقرة التاسعة من بيان الحكومة البريطانية دليلاً على عدم انتحائها هذه المسائل العملية الحيوية بسياسة مخصوصة ، على كونها هي المسائل الوحيدة التي يرد فيها لعرب فلسطين ذكر ؛ فانها تسمى « المسائل العمليـة » التي تضبطها وتقيدها المسائل السياسية الثلاث العامة الشاملة المعبر عنها ، بكلي الحشمة والوداعة ، بعبارة « معنى الوطن القومي اليهودي » وعبارة « المبادىء الضابطة لشؤون المهاجرة » وعبارة « مركز الوكالة اليهودية »

وخلاصة القول ان الفلسطيني العربي يقرأ بيان ١٩٣٠ ، فيرى نفسه منه حيث كان من بيان ١٩٢٢ « لا في العير ولا في النفير »

(٣٦٦) ولنتقدم الان الى سائر فقرات هذا البيان فنتناولها على حسب ورودها فيه

---

[1] الفقرات ١ — ٨ من بيان ١٩٣٠

الأمن (الفقرة ١٠ من بيان ١٩٣٠)

اما باب الامن العام ، وهو موضوع الفقرة ١٠ بكاملها ، فقول عرب فلسطين فيه قول بسيط جداً . فلم يكفهم ان يقدموا في هذا الباب ما قدموه من قبل ، وما هم مقدموه في هذه الآونة الحاضرة ، من الضحايا والقرابين بين يدي المزيد المتزايد من فِرَق المشاة والوحدات الجوية ووحدات المصفحات ، بل عليهم هم ايضاً عبء نفقات هذه الادوات الهدامة لكيانهم ، ادوات انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ؛ وهذا هو مقتضى المادة ١٧ من الانتداب

يطلب عرب فلسطين تطبيق الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم على قطرهم الفلسطيني ؛ وطلبهم هذا جريمة ؛ وضحاياهم عقوبتها ؛ ونفقات القوات عقوبة اخرى . هذا هو الجواب في هذا الباب

التطور الدستوري (الفقرات ١١ — ١٣ من بيان ١٩٣٠)

(٣٦٧) واما باب « التطور الدستوري » ، وهو المسألة الثانية من المسائل العملية ، فانه يستغرق الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من فقرات البيان ؛ ولا بد من ايرادها بكاملها برهاناً ساطعاً على ان بيان ١٩٣٠ ، الصادر على اثر انفجار ١٩٢٩ ، لم يكن الا تثبيتاً لبيان ١٩٢٢ ؛ وذلك لسبب واضح جلي ، وهو ان الحكومة البريطانية لم يرقها ان تختار لنفسها ان تحيد قيد شعرة عن سياسة الوطن القومي اليهودي التي شاء اختيارها هي في شهر تشرين الثاني ١٩١٧ ان تجعلها فجعلتها عقبة كؤوداً في سبيل الوفاء بعهود ١٩١٥ ، التي ثبتت في ١٩١٦ ثم أُعيد تثبيتها في ١٩١٨ ، ولماذا ؟

لا جحوداً ولا كفراً ، بل لعلة وحيدة ، هي ان القطر الفلسطيني قطر واقع غربي دمشق وحمص وحماه وحلب لا جنوبيها ، ونصيب هذه العلة من الإفك والبهتان ما تعلم :

(١١) اشير فيما تقدم الى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لايجاد شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالته ، بصفتها الدولة المنتدبة. ومع ذلك فان حكومة جلالته ترى ، بعد التبصر الدقيق ، ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي ، تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق ، بدون اي تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادىء الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية

ففي شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشاري أُلف من عدد متساوٍ من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود

وفي اليوم الاول من شهر ايلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليف حكومة في فلسطين توفيقاً لاحكام قانون الاختصاص الاجنبي . وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيساً ، ومن عشرة اعضاء من الموظفين واثني عشر عضواً منتخباً من غير الموظفين . وقد وضعت اصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢ . وفي شهري شباط واذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقاً لتلك الاصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الاهالي العرب اجمالاً التعاون مع الحكومة . وعندئذ اوقف المندوب السامي تاليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق

وقد سنحت فرصتان اخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد ، اولاً باعادة تأليف مجلس استشاري يُعين تعييناً على ان يكون عدد اعضائه مساوياً لعدد اعضاء المجلس التشريعي الذي كان في النية تشكيله . وثانياً بالاقتراح الذي عرض عليهم لتاليف وكالة عربية ، وكان المقصود ان يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب

غير ان زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين . وبناء على رفضهم هذا، تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشاري من اعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو ان عدد اعضاء

المجلس الاستشاري قد زيد باضافة اعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم الى المجلس

ومما يذكر في هذا الصدد ان حكومة جلالته مسؤولة بموجب احكام المادة الثانية من صك الانتداب عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ، وترقية انظمة الحكم الذاتي ، والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالي . وقد أوضحت فيما تقدم المجهودات التي بذلت في السنين الاولى من الادارة المدنية بشأن التطور الدستوري . ورغبة في تمكين اهالي فلسطين من الحصول على اختبار فعلي في الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدرب على حسن التمييز في اختيار ممثليهم ادخل اللورد بلومر ، الذي اشغل منصب المندوب السامي في فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ ، درجة من الحكم الذاتي المحلي اوسع مما كانت عليه الحال في عهد الادارة البريطانية فيما مضى

وعندما تسلّم السر جون تشانسلور زمام منصب المندوب السامي في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٨ نظر في مسألة التطور الدستوري واخذ رأي ممثلي طبقات الاهالي وبعد انعام النظر في الحالة رفع بعض اقتراحات في شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير انه تأجل النظر في هذه المسالة بسبب الاضطرابات التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩

(١٢) وقد امعنت الآن حكومة جلالته النظر في هذه المسالة ، في نور درجة التقدم والرقي الحالي ، معتبرة على الاخص الالتزام الملقى على عاتقها الذي يقضي عليها بجعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية ، تكفل ترقية انظمة الحكم الذاتي . وقررت ان الوقت قد حان للتقدم خطوة اخرى في سبيل منح اهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم مع احكام صك الانتداب

وبناء على ذلك تنوي حكومة جلالته ان تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق عموماً على الاصول المبينة في بيان الخطة السياسية الذي اصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢

وتامل حكومة جلالته انها ستنال ، في هذه المرة ، معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين وترغب في ان تعلن بكل وضوح وجلاء بانها ، بينما ناسف كل الاسف لاية محاولة قد يقوم بها اي فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها ، لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه ، ان وقعت ، اذ انها ترى ان من مصلحة اهالي البلاد على الاطلاق ان لا تؤجل قطّ الخطوة التي تنوي الآن ان تخطوها

وتودّ حكومة جلالته ان تبين انه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الاولى لكان اهالي فلسطين قد نالوا الآن درجة اوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك ان مثل هذا الاختبار لا مفرّ منه لنجاح التطور الدستوري ، فكلما اسرع جميع طبقات الاهالي في ابداء

رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالته في هذا الصدد كلما كان في الامكان اجراء هذا التطور الدستوري الذي تتوق حكومة جلالته لمشاهدته في فلسطين

ان هنالك فوائد جلية يجتنيها جميع طبقات السكان من جرّاء تشكيل مثل هذا المجلس ، ذلك انه قد ياتي بفائدة مخصوصة للاهالي العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة . وبالطبع ان ممثليهم في المجلس الذي يراد تشكيله سيتمكنون ، ليس من ابداء آراء الاهالي العرب في شأن هذه الامور وخلافها فحسب ، بل من الاشتراك ايضاً في البحث والتداول فيها . وهنالك فائدة اخرى تجتنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي ، اذ ان اشتراك ممثلي كلا الفريقين من الاهالي ، بصفتهم اعضاء في المجلس التشريعي ، سيؤول الى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب

(١٣) ان المجلس التشريعي الجديد سيؤلف ، كما ذكر فيما تقدم ، على النحو المعين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢ ؛ وسيشكل من المندوب السامي ومن اثنين وعشرين عضواً ، منهم عشرة اعضاء موظفين واثني عشر عضواً من غير الموظفين . وسينتخب الاعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الاولي والثانوي . ومع ذلك ترى حكومة جلالته ان من الاهمية بمكان ، لاجتناب اعادة حبوط الانتخابات ، كما حدث في سنة ١٩٢٣ ، استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الاعضاء غير الموظفين للمجلس فيما اذا لم يتمكن عضو واحد او اكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذي قد تقفه اية فئة من السكان ، او لاي سبب آخر . وسيبقى المندوب السامي متمتعاً بالصلاحية الضرورية التي تضمن تمكين الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الامم ومن ذلك صلاحية وضع اي تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام . . .

التطور الاقتصادي والاجتماعي (الفقرات ١٤-٢٨ من بيان ١٩٣٠) : اعترافات بعدم امكانية الانتداب

(٣٦٨) والمسألة العملية الثالثة ، (التطور الاقتصادي والاجتماعي) خصّ بها بيان ١٩٣٠ فقراته ١٤ — ٢٨ جميعاً ، وقسمها الى مسائل ثلاث :
(١) الاراضي (٢) والتطور الزراعي (٣) والمهاجرة

(٣٦٩) وما محتويات هذه الفقرات الكثيرة الطويلة ، في نظر عرب فلسطين ، الا الاعترافات الواقعة من الحكومة البريطانية بتلك

الحقائق الحيوية الكبرى التي نطق بها تقرير اللجنة البرلمانية ، وتقرير السير جون سمبسون ، وهي الحقائق التي تبرهن بصورة قاطعة ان « الالتزامات » المدرجة في الانتداب الفلسطيني ، هي ، على حد قول لجنة الانتدابات الدائمة « تعقيد » و « تناقض » جعلا امر « التوفيق بينها » محالاً ، وختما على هذا الانتداب بخاتم « عدم الامكان » فضلاً عن كونه في ذاته وماهيته انتهاكاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم

وهذه الاعترافات ، كما وقعت من الحكومة البريطانية و كما جاءت في بيانها لسنة ١٩٣٠ ، تُعرض اليوم امام عينيها اعترافاً ، عبرةً وذكرى

مسائل عملية في باب الاراضي تضبطها سياسة الوطن القومي اليهودي (الفقرات ١٥–٢٠ من بيان ١٩٣٠)

(٢٧٠) ففي الفقرات ١٥ — ٢٠ من بيان ١٩٣٠ زعمت الحكومة البريطانية انها تناولت مسألة « الاراضي » واليك مقتطفات من اقوالها في هذا الباب ؛

(٢٧١) في الاستطاعة الآن القول بكل جزم انه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظراً للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب ، اية اراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، اذا استثنيت الاراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط

(٢٧٢) وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الاراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود. الا انه من الخطا ان يتبادر الى الذهن ان حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الاراضي المحلولة التي في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها ، ذلك ان مساحة الاراضي المحلولة التي تملكها الحكومة ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدعي بمساحات كبيرة من

الاراضي التي يتصرف العرب فيها ، في الواقع ، ويفلحونها . غير انه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الاراضي، وملكيتها تختلف فيها في كثير من الاحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها في ايدي المزارعين العرب ، ولضرورة ايجاد اراض اضافية اخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين اصبحوا الان بلا ارض

ان ايجاد اراض يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الاراضي المشغولة الان

(٢٧٣) (١٦) ويتراءى الآن ، في نور افضل التقديرات الميسورة ، ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في فلسطين (اذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦،٥٤٤،٠٠٠ دونماً . وهذه المساحة هي اقل بكثير من التقديرات التي اجريت فيما مضى (بين عشرة واحدى عشر مليون دونم)

ويلوح ايضاً انه بينما تحتاج عائلة الفلاح الى ١٣٠ دونماً من الارض على الاقل للقيام باود معيشتها معيشة لائقة ، في الاراضي البعل (غير المسقية) نجد انه لو قسمت الاراضي الزراعية الميسورة في البلاد ، اذا استثنيت الاراضي التي في ايدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونماً . وكي يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين العرب ١٣٠ دونماً من الارض ، وهو المعدل ، يحتاج الى ثمانية ملايين دونم اخرى [1] من الاراضي الزراعية

(٢٧٤) (١٧) ان حالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ومن المقتضي وضع سياسة خاصة بالاراضي ان كان يراد تحسين احوال معيشته

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والخصوصية، الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الان سياسة ثابتة في تحسين الاراضي

وكان لاهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتناؤها مما تيسر لهم من راس المال والعلم والتنظيم . فالى ذلك ، والى نشاط اهالي المستعمرات انفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الاخرى فان الاهالي العرب ، بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها اهالي المستعمرات اليهود ، قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي نقصت فيه الاراضي الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم ، انتقلت الى ايدي اليهود

(٢٧٥) اما المحاولات التي اجريت لاثبات ان الاستعمار الصهيوني لم ينتج

---

(١) كذا في الاصل (اي في النص العربي الرسمي) والصحيح « ثمانية ملايين دونم (من دون كلمة اخرى ») وهو كذلك في النص الانكليزي . وجميع المقتطفات المثبتة في الفقرة ٢٦٧ وما بعدها من هذا المبحث مأخوذة عن الجريدة الرسمية العربية من دون اي تصحيح

عنه انضمام مستأجري الاراضي التي باعها اصحابها الى الطبقة التي لا ارض لها فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ، ان لم تكن مضللة

(١٩) وفضلاً عن ذلك فان نتيجة الاستعمار اليهودي على الاهالي الحاليين تتأثر تأثيراً كلياً بالشروط التي تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضي وتستغلها وتؤجرها . فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة ، الموقع في زوريخ في اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان د و هـ من المادة الثالثة) على ان الاراضي التي تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودي وملكيتها غير قابلة الانتقال » وعلى وجوب « مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود في جميع الاشغال والمشاريع » وفضلاً عن ذلك فقد ورد في المادة ٢٣ من عقد الايجار الذي في النية تنظيمه بشأن الاراضي التي تمنحها جمعية راس المال القومي اليهودي تعهد يقضي على المستأجر بان يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد

وهنالك تعهد يرتبط به اهالي المستعمرات الواقعة في السهل الساحلي يقضي عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا الى استئجار عمال . وهذا التعهد يدرج الاتفاقات التي تعقد بين صندوق راس المال الفلسطيني والذين يستلفون اموالاً منه . وورد نفس هذا الحكم في الاتفاقات المستعملة في مستعمرات مرج ابن عامر

ان من الصعب ان تتفق هذه الاحكام المشددة مع التصريح الذي ادلي به في المؤتمر الصهيوني المنعقد سنة ١٩٢١ بان « الشعب اليهودي يرغب في ان يعيش مع الشعب العربي بصلات صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين

(٢٠) وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نفوذ كبير في تكييف السياسة الصهيونية بان هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال اكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، وللمحافظة على اسلوب معيشة العمال اليهود خشية ان ينحط الى اسلوب معيشة العمال العرب

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية [1] الصرفة ، فيجب القول بانها لم تراع فيها احكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين ، عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، ان تكفل « عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي الاخرى »

---

(١) في الاصل الانكليزي National اي قومية نسبة الى القومية اليهودية وقد وجب التنبيه دفعاً للالتباس بالحركة الوطنية العربية

(٢٧٦) وما عنى عرب فلسطين قَدر ما آلمهم ان يتلقوا هـذا الاعتراف الصريح من فم الحكومة البريطانية بانتهاك اداتهـا الادارية المعروفة بحكومة فلسطين (وهي الحكومة التي ليس لعرب فلسطين فيها قول يقولونه) لحرمة المادة السادسة من انتدابها ، وهو الانتهاك المتمادي الذي صاحَب الـ ١٢ عاماً السابقة لبيان ١٩٣٠ هذا ، وما انفك ، ولن ينفك مصاحباً لمدى هذا الانتداب الى ان ينقض نقضاً او ينسحب صاحبه انسحاباً ، او تغير احكامه تغييراً اساسياً

مسائل عملية اخرى في باب التطور الزراعي تضبطها سياسة الوطن القومي اليهودي (الفقرات ٢١ - ٢٥ من بيان ١٩٣٠)

(٢٧٧) واليك طائفة اخرى من الاعترافات الصريحة الواقعة من الحكومة البريطانية مما جاء في الفقرات ٢١—٢٥ من هذا البيان تحت عنوان التطور الزراعي ؛ وهي اعترافات تؤيد تهمة انتهاك آخر للمادة ٦ وغيرها من مواد الانتداب :

(٢٧٨) (٢١) ان من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ما ورد في الفقرة السابقة ، ان تكفل عـدم الحاق اي حيف او ضرر بمركز « سائر طوائف الاهالي الاخرى » من جراء المهاجرة . كما انـه من واجبها ايضاً ، بموجب صك الانتداب ، ان تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره

(٢٢) وقد اقتنعت حكومة جلالته ، من نتيجة التحقيقات الاخيرة ، بان الضرورة تقضي ، رغبة في التوصل الى هاتـين الغايتين ، باجراء تحسين فعلي في اساليب الزراعة المتبعة الان بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض

(٢٧٩) (٢٣) فباتباع مثل هذه السياسة فقط يستطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الاراضي بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من صك الانتداب . والنتيجة المتوخاة لا يمكن نيلها الا بعد مرور سنوات من الجد

والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تعمر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير عمومية اخرى لتحسين الاراضي يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب ، بحكم الضرورة ، ان تناط مراقبة التصرف بالاراضي بالمرجع القائم بهذا التحسين فلا يسمح بانتقال الاراضي الا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع . واذا اعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة اتضح بان هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين

(٣٨٠) (٢٤) ومن جملة المشاكل التي تستوجب النظر ، مسائل الري وجعل هذا التحسين منتسقاً مع اعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة ، وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز في العمل ، وبغية الحصول على اعظم فائدة مما يبذل من مجهود مشترك

(٣٨١) ويجب انعام النظر ايضاً في حماية المستأجرين بمنحهم حقاً من حقوق الاجارة ، او باية وسائل اخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض او تعريضهم لاجارات فاحشة

(٣٨٢) ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هي الاسراع في اعمال التسوية والتثبت من الملكية وتسجيل عقود الاجار

(٣٨٣) وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جراء الضرورة التي دعت الى زيادة قوات الامن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩ ، وليس في الاستطاعة التنبوء الان بالزمن الذي يصح فيه تخفيض النفقات في هذا الباب تخفيضاً مأموناً

(٣٨٤) وذلك التخفيض يجب ان يتوقف ، لدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ، ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالته بان يكون من احدى نتائجه

ان السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالته ترمي ، فيما ترمي اليه ، الى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها . فالتحسين المنوي اجراؤه في الطرق والاساليب الزراعية ، ليس انه يستغرق وقتاً فحسب بل يستلزم نفقات باهظة ايضاً مع انه يؤمل ان تكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالته تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي ينبلج عن هذه الحالة وتبحث الان في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ

مسائل عملية اخرى في باب المهاجرة تضبطها سياسة الوطن القومي اليهودي (الفقرات ٢٦ — ٢٩ من بيان ١٩٣٠)

(٢٨٥) وهذه طائفة اخرى من الاعترافات الصارخة بانتهاك الفقرة الرابعة من المادة٢٢ من عهد جامعة الامم فضلاً عن انتهاك المادة السادسة من الانتداب الفلسطيني مما سجلته الحكومة البريطانية على نفسها في بيان ١٩٣٠ في الفقرات ٢٦—٢٩ :

(٢٨٦) وقد اسفر هذا التحقيق عن اظهار بعض العجز في النظام الحالي ، وثبت انه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الاشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم ان يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا تباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج الامر الذي اسفر عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين ، ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهنالك ناحية اخرى غير مرضية هي ان عدداً كبيراً من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على اذن يخولهم الاقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الاخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخصاً . ثم يلي ذلك ناحية خطرة اخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين اماكن المراقبة على الحدود

(٢٨٧) وفي كل محاولة تجري لاستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهودية العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود. ان نفوذ هذه النقابة واسع المدى واعمالها مضاعفة . فهي تكوّن عاملاً هاماً ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زوريخ الاخير كان اكثر من ربع الاعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين او الخارج ، ممن ينتسبون لهذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة ان تبذله ازاء المهاجرين بتحريمها على اي عضو من اعضائها الرجوع الى المحاكم للفصل في اي خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ، ذلك ان لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف اليها الاحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمي الى ادخال نظام اجتماعي جديد الى فلسطين ، يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » (اي ان كل انسان يجب ان يشتغل بنفسه ويجتنب تشغيل العمال المستأجرين) وان لم يكن في استطاعة العامل

« الاشتغال بنفسه » فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم

ونظراً للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري ان تكون حكومة فلسطين ، بصفتها وكيلة عنها ، المرجع الذي يفصل في جميع امور السياسة المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضرورة ذلك على الاخص متى اخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الاراضي. غير انه لا يمكن استنباط اية تحسينات وافية في الادارة الحالية الا اذا حصلت مواثقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة اخرى فيما يتعلق بواجبات كل منهما ، واخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة

(٢٨) تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم الحاق اي حيف او ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي من جراء الهجرة اليهودية . فمن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم ، او اذا كانت حالة البطالة بين اليهود توءثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة ، توفيقاً لاحكام صك الانتداب ، اما ان تخفض المهاجرة او توقفها ، اذا استدعت الضرورة ذلك ، ريثما يتسنى للعاطلين من « الطبقات الاخرى » ايجاد عمل لهم

(٢٨٨) فالحكومة البريطانية في بيانها الصادر في ١٩٣٠ :

(١) تقول ان مصالح الفريقين وغاياتهم متخالفة متناقضة (الفقرة ٢)

(٢) وتقول ان في فلسطين من غريب الظروف والاحوال ما يقضي على الامل في نجاح سياسة ، كائناً حظها من الجلاء ومن النشاط في التطبيق ما يكون ، ان لم تكن سياسة يدعمها ، فضلاً عن القبول بها ، تعاون عن محض رضى واختيار من ناحية المجتمعات المعنية بما أُريد من نفع وفائدة في تصوّرها ووضعها (الفقرة ٢)

(٣) وتقول ان اقامة صلات تكون خيراً من الصلات القائمة الآن بين العرب واليهود شرط على وجوده يتوقف مصير هذه البلاد ومستقبلها وتقدمها وفلاحها ، وهي البلاد العزيزة للعنصرين جميعاً (الفقرة ٢)

(٤) وتقول ان ادراك هذه الغاية يكون اكثر احتمالاً وايسر منالاً اذا رضي الفريقان واختارا ان يتعاونا مع الحكومة البريطانية ومع حكومة فلسطين ، واذا صدقت جهودهما النفسية في سبيل الاركان الى المنتدب والاعتماد عليه في صيانة مصالح العنصرين وتحبيذها (الفقرة ٢)

(٥) وتقول ان تعهدها تعهد مزدوج بما هو من تعهد للشعب اليهودي من الناحية الواحدة ولسكان فلسطين غير اليهود من الناحية الاخرى (الفقرة ٣)

(٦) وتقول ان العرب واليهود جميعاً قد انهالوا على الحكومة البريطانية بمطالب ولوائم منطوية على سياسات حالت دونها صراحة احكام في صلب الانتداب وحجبتها حجباً (الفقرة ٤)

(٧) وتقول ان حكم فلسطين حكماً مطابقاً لاحكام الانتداب هو التزام دولي لا سبيل الى الخروج عنه (الفقرة ٣)

(٨) وتقول ان تطبيق سياسة بيان ١٩٢٢ تكشّف بطبيعة الحال عن معائب ونقائص في اساليب الادارة ، وعن مشاكل اقتصادية ، وان سياسة ١٩٢٢، برغم كل ذلك ، تتضمن الأُسس التي عليها يجب ان تبنى السياسة البريطانية المستقبلة في فلسطين (الفقرة ٤)

(٩) وتقول ان توثيق عرى التعاون بين الحكومة وزعماء العرب واليهود هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون تدهور فلسطين الى حالة تكون خطراً داهماً يهدد ، من الناحية الواحدة ، تلك الاعمال الخالصة التي قام بها طلاب الوطن القومي اليهودي ، ومن الناحية الاخرى ، مصالح اكثرية السكان الذين ليس لهم هم من المرافق ما يكفلون به الطاقة

على تنازع البقاء ؛ ولا بد والحالة هذه من ان يرضى العنصران ان يعيشا معاً وان يحترم كل منهما حاجات الآخر ومطالبه (الفقرة ٢٩)

مأزق : ودعوة الى التعاون

(٣٨٩) فالقضية اذن هي :

(١) قضية تعقيد وتناقض

(٢) قضية مطالب ولوائم من ناحية اليهود ومن ناحية العرب حجبها الانتداب حجباً

(٣) قضية نقائص ومعائب ادارية ومشا كل اقتصادية جميعها ناتجة عن تطبيق سياسة ١٩٢٢ الانتدابية التي هي اساس سياسة ١٩٣٠ والتي لا خروج عنها ولا رجوع

(٤) قضية مغلقة ابوابها ولا خلاص ولا نجاة الا في التعاون عن رضى واختيار من قبل اليهود ومن قبل العرب مع المنتدب دفعاً للخطر عن بناء الوطن القومي اليهودي وعن كيان السكان العرب الذين اصبح مركزهم في بلادهم مركز « جهاد البقاء » وجلاد الفناء

(٣٩٠) ولسوء الحظ او لحسنه جاءَ هذا الانفجار الحالي جواباً لتلك الدعوة الصالحة الى التعاون عن رضى واختيار ؛ وعن هذه الحالة الوبيلة التي سيقت اليها بلاد الاديان الثلاثة القدسية سوقاً بل دُفعت اليها دفعاً عن طريق « انتداب » لم يكن الا « بدعة ابتدعت » و « تجربة من تجارب السياسة » ، سلْ بريطانيا العظمى وسلْ حليفاتها يوم أردنَ فصل الاقطار العربية عن الامبراطورية العثمانيـة

(٢٩١) ولئن كان تكرر الفتنة واضطراب النظام مرادفاً لسوء الحكم ، فليس الحكم البريطاني بالحكم الذي لا يربأ بنفسه عن التلطخ باثم هـذا التكرر ؛ ولا بدّ من عامل غريب هو العلة والسبب وموطن الغرابة والعجب

فعلة الاستبداد المطلق

(٢٩٢) ان مسؤولية الحكومة البريطانية بصفة كونها منتدباً في فلسطين ليست مسؤولية قومية (من مسؤوليات الامة البريطانية) بل هي مسؤولية دولية تابعة لاشراف دولي ؛ ولكنها برغم ذلك الاشراف غير مؤيدة بعقوبة تترتب على التقصير او الاخلال ؛ فما هي ، وهـذا شأنها ، بالمسؤولية ، بالمعنى الصحيح ؛ او ان تكن مسؤولية فما هي الاّ مسؤولية المستبدّ الاستبداد المطلق الذي لا يحده حِد ولا يقيده قيد ؛ استبداداً كان من جرأته في شهر حزيران ١٩٢٢ انه انكر ان العرب عرب ، وان الجنوب جنوب ، حتى كأنه نقل حيفا ويافا وغزة من مدائن البحر المتوسط الساحلية الى مكان صيدا وبيروت وطرابلس ، ولماذا ؟ ليقول ان القطر الذي يشمل هذه الموانيء الجنوبية ، هو قطر واقع في الشمال الاعلى غربي المدائن الثلاث : دمشق وحمص وحماة من مدائن الداخلية ؛ ولماذا ؟ ليطمس على عهدٍ كُتب في سنة ١٩١٥ وبلاغٍ أُعلن في تشرين الثاني ١٩١٨ ؛ ولماذا ؟ ليرفع من فوق رأسه ، ما بين شدقي المادة ٢٠ وشدقي الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم وعداً ناقضاً لذلك العهد السابق ولذلك البلاغ اللاحق ، هو وعده الذي اصدره في ١٩١٧

ولو لم يكن استبداداً مطلقاً لكانت اللجنة البرلمانية التي أوفدت في ١٩٢٩ لجنة حرة في وظيفتها وفي صلاحيتها

ولو لم يكن استبداداً مطلقاً لما فات الامة البريطانية ان تقوم قيامتها للذود عما اتصفت به من سلامة الطبع والشرف والكرامة بعد ما نبه تقرير تلك اللجنة البرلمانية الى ما كان من نقل الجنوب الى الغرب استهتاراً بالحقائق وبحقوق الناس . وقد كان تقديم ذلك التقرير الى البرلمان البريطاني في شهر تشرين الاول ١٩٣٠

(٣٩٣) وهؤلاء عرب فلسطين الذين يعانون في جهاد البقاء وجلاد الفناء ما يعانون ، والذين كانوا في غضون الحرب العالمية منصرفين بكليتهم مع الجيوش البريطانية الى شأن التحرر من تركيا والانفصال عنها انصراف المرء الواقف بالحياة والموت من ورائها ، وبالموت والحياة من خلفه ، كيف يُنتظر منهم اليوم ان يجاروا في ميدان اكتساب الراي العام ، اولئك الملايين من اليهود الذين كانوا منذ سنة ١٩١٤ يسعون ، عن طريق الجهود السرية مع ساسة اوروبا واميريكا ، سعياً حثيثاً انتهى بهذا الاثر الكبير من آثار الاستبداد

ثم لجنة اخرى

(٣٩٤) وفي الليلة البارحة (ونحن اليوم في العاشر من حزيران ١٩٣٦) اذاعت لندن ان المستر اورمزبي غور وزير المستعمرات الجديد ، اعلن في مجلس النواب قرار ايفاد لجنة تحقيق ملكية . واما قوام هذه اللجنة وصلاحياتها فامران لا يزالان في طي المجهول الذي يعلم فيما بعد

وقد جاءَ في البلاغ الرسمي الذي صدر أمس في فلسطين (ونمرته ١٠١ لسنة ١٩٣٦) ما يلي :

فيما يلي بيان حوادث القاء القبض لجرائم ناشئة عن الاضطرابات الحالية منذ يوم ١٩ نيسان وهذه الارقام لا تشمل حوادث مخالفات « منع التجول »

الفي القبض على ١٣١٣ عربي . وقد حكم على ٧٥٤ منهم وبرّىء ٢٢٩ ، و ٣٣٣ قيد المحاكمة

والقي القبض على ١٨٢ يهودي وقد حكم على ١٠٤ منهم وبُرّىء ١٧ و ٦١ قيد المحاكمة

(٣٩٥) وهل انتهى هذا الانفجار وانقضى ؟

(٣٩٦) وقد يختار عرب فلسطين ان لا يطرقوا للجنة الملكية بابًا الاَّ بغية ما عسى ان يلزمهم من فرائض اللياقة . وقد يختارون ان يمثلوا امام هذه اللجنة . وهذه امور خارجة عن نطاق هذه المباحث وما هي الا جهد بُذِل بين يدي السرعة والصدق في سبيل عرض ما وقع وكان من حقائق القضية العربية الفلسطينية ؛ وهي حقائق عند الحكومة البريطانية منها مثل ما عند عرب فلسطين بل اكثر وازيد

(٣٩٧) ومن غايات هذه المباحث القصوى ان يشعر العالم ان عرب فلسطين هم ايضاً عالمون بحقائق مصيرهم تحت سلطان هذا الانتداب البريطاني، على ما هو الآن من انتداب ، علماً يبرر ما طالما جدَّ بهم واشتدَّ من رغبة متلائمة تامّ التلاؤُم مع مبادىء القانون الدولي ومع مضمون ما يتصل بهم من الوثائق والعقود الدولية ؛ وما تلك الا رغبتهم في جعل صلاتهم ببريطانيا العظمى موضوع وثيقة دولية جديدة ، تحلّ محلّ وثيقة هي في قانون الدول غير قانونية ، والعمل بها غير ممكن

المبحث العاشر

كل ما في الانتداب الحالي من عدم القانونية ومن التعقيد وعدم قابلية التطبيق ، مردود الى ما انطوت عليه السياسة المعروفة بسياسة وعدبلفور من عدم قانونية ومن تعقيد وعدم قابلية التطبيق . وهي سياسة قبلتها الحكومة البريطانية بعد ان كانت قد رهنت شرف بريطانيا العظمى بعهد هو لمصلحة عرب فلسطين وقبل احتلال فلسطين . وقبل اعلان هذه السياسة ، نبّه يهود بريطانيون حكومتهم البريطانية الى اخطارها على اليهود انفسهم . وفي سنة ١٩١٨ باتت اخطارها على اليهود ، وعلى العرب ، وعلى السياسة البريطانية جميعاً ، متحققة بصورة ظاهرة ؛ وفي سنة ١٩٢٠ حصل توجيه النظر الى تلك الاخطار بصورة رسمية ؛ وكان ذلك كله قبل وضع صيغة الانتداب

(٣٩٨) والى القارىء المقتطفات التالية من كتاب « خدعة فلسطين » (لمؤلفه المستر ج. م. ن. جفريس) بينات قاطعة على ما يعتقده عرب فلسطين في سياسة الوعد البلفوري ؛ وهو ان هذه السياسة هي من وراء المركز البريطاني والسياسة البريطانية في فلسطين ، واساسها ، وتاجهما ؛ وان دوام الحال على هذا المنوال من دون تعكير جوّ السلام في هذه البلاد الصغيرة قطراً ، الكبيرة قدراً ، ضربٌ من المحال ؛ وان الصهيونية السياسية هي الخطر الدائم على السلامة والسلام جميعاً

وهذه المقتطفات مستخلصة من فصول ثلاثة : « إقحام الصهيونية السياسية على فلسطين » ؛ « العهود المتناقضة ؛ او تضليل العرب » ؛ « المسيطرون الصهيونيون : حالة لا تطاق »

وقد قسمناها الى فقرات وجعلنا لها عناوين مخصوصة مجاراةً للبحث وتسهيلاً للرجوع اليها عند الحاجة

الصهيونية السياسية والوزارة البريطانية (١٩١٤ — ١٩١٦)

(٣٩٩) في سنة ١٩١٤ عُرّف الدكتور ويزمن ، وآخرون من زعماء الصهيونية ، الى المستر لويد جورج . وفي سنة ١٩١٩ كان للجمعية الصهيونية من النفوذ والسلطان ما جرأها على ان تطلب اقصاء السير ارثور موني ، المدير العام لفلسطين ، عن منصبه . وهذا التكابر في النفوذ والسلطان ، في مدى خمسة من الاعوام ، ليس بالقليل شأنه . ولكن الصهيونية ، حتى قبل حلول عام ١٩١٩ ، كانت قد جرت في تعزيز مركزها شوطاً بعيداً ؛ ولك ان تقول ان الصهيونية ، التي تعرّفت الى الحكومة البريطانية في ١٩١٤ ، لم تلبث ان علقت بها علوقاً قبل انقضاء ١٩١٦

وفي هذه السنوات الثلاث كان العمل من النوع الهادىء المكتوم ، ولكنه كان عملاً ذريعاً فعالاً . وكان هذا او ذاك من الدكتور ويزمن ، والموسيو سوكولوف ، والمستر هاري ساكر ، واقرانهم ، بين كاتب يكتب ، وزائر يزور الوزارة زيارة غير رسمية ، او متكلم يتكلم لاولئك المئات المعدودين من ذوي الكلمة والمكانة في لندن ممن يعتد بهم في هذا الشأن او ذاك من الشؤون

ويقول التقرير الصهيوني الذي اعتمدته في هذه المعلومات « ان الامور كانت قد وصلت الى حد سوّغ للجمعية الصهيونية في شهر تشرين الاول ١٩١٦ ان تتقدم ببيان رسمي عن آرائها في مستقبل الحكم في فلسطين توقعاً لوقوعها تحت سلطة انكلترا وفرنسا »

وقبل ذلك الحين من احيان اوائل الحرب كان القائد التركي ، « جمال باشا » ، قد اكتشف مخابرات بعض الاعيان « العرب » مع الافرنسيين ، فعلقهم على اعواد المشانق

وجمال باشا هذا نفسه ، استشاط غيظاً ، ليلةً من الليالي قضاها في مدينة يافا ، فأرغى وازبد وهو يقول : لاهدمنَّ يافا حجراً على حجر ؛ « اليافاويون كلهم بريطانيون »

طلب الاعتراف بقومية يهودية في ١٩١٦

(٣٠٠) وأنى لصوت الفلسطينيين ان يخترق عباب الجوّ والبحار الى سدة الحكم والسلطان في العاصمة اللندنية ؛ وعن تلك السدَّة خرج مشروع شهر تشرين الاول ١٩١٦ الباحث عن حكومة البلاد المقدسة وكان وثيقة مسهبة ضافية الذيول تنقسم الى اقسام ستة ، بعضها مما لا بأس به . ولكنها احتوت ذلك البند الغريب الذي نصَّ عن « شركة يهودية » تُؤسس ويُعترف بها ببراءة مخصوصة ، تكون غايتها اعمار فلسطين بالمستعمرين اليهود . وكان مطلب الاعتراف بأُمة يهودية من المطالب ايضاً ؛ وكان وجه هذا الطلب وقوامه :

« حيث ان السكان اليهود في فلسطين يشكلون مجتمعاً مستقلاً بقوميته ودينه ،

فهذا المجتمع يعترف له صاحب السيادة من حكومة او حكومات اعترافاً رسمياً بكونه وحدة قومية مستقلة »

واما الشركة ذات البراءة فيكون لها :

« حق الاولوية لتحوّز اراضي التاج (اراضي الحكومة) وغيرها من الاراضي، وللحصول على كل ما قد يشاء صاحب السيادة من حكومة او حكومات منحه من الامتيازات »

وهذا البند بندٌ جبار مسيطر ؛ ومعناه ومآله : ان سلِّمونا البلاد عن بكرة ابيها . ولكن تلك الوثيقة لم تخل من فقرات أُخر تدانيه وتحاذيه سيطرةً واستحواذاً ومنها :

« ان السكان الحاليين قليلون عدداً، واهل فقر وفاقة ، وقد قلَّ ما هم عليه من العلم ؛ وتوخياً لتقدمهم تقدماً سريعاً ، فلا بدّ ، وهذه حالهم ، من اردافهم بعنصرٍ جديد ، آخذٍ بقسط وافٍ من التقدم والرقيّ ، شديد التوق الى وَقْف ما عنده من جهود ورؤوس اموال على اعمال الاستعمار على المنوال الحديث »

وسمِّ ذلك البرنامج ما شئت من الاسماء ، فانه كان برنامجاً رضيت الحكومة البريطانية ان تلتفت اليه وتنظر فيه . ويقول التقرير الصهيوني المعهود : ويظهر ان الحكومة البريطانية رأت في المطالب الصهيونية التي أُدرجت في البرنامج أُسساً صالحة للبحث . وحلّ محل المحادثات الشخصية مع هـذا او ذاك من اقطاب السياسة « مباحثات اكثر صبغة رسمية . واعترِف بالصهيونية مسألة في عداد المسائل العويصة من مسائل الشرق الاوسط وحُشرت بين مسائل القوميات الصغرى »

وقضي الامر ؛ . وهكذا تؤكل الكتف في عرف السياسة العليا ؛ فان الصهيونية السياسية ، مصطبغة بصبغة المشكلة العويصة ، حُشِرت في مصاف الامم الصغرى في الشرق الاوسط

وهذا مبلغ تقدمهم منذ خطوا الخطوة الاولى في ١٩١٤ ؛ وهو تقدم يفوق حدّ التصور ؛ لان التقرير الصهيوني المعهود يقول عن برنامج تشرين الاول ١٩١٦ هذا :

« انه صورة مصغرة لاسس المشروع الذي أُدرج في نص الانتداب الفلسطيني بعد اعوام اربعة فقط من الزمان »

وبعبارة اخرى : أُقيم انتدابنا الفلسطيني فقام على برنامج صهيوني

ومن بعد ذلك اخذت امور الصهيونيين السياسيين تسير سيراً اسرع واشد ريبةً . وعُقد اجتماع في بيت احدهم في لندن في شهر شباط ١٩١٧ حضره السير « مارك سيكس » بصفته الشخصية ؛ وقيل لجنابه انه « يجب » ألاَّ يكون في فلسطين « حكم دولي » لان الصهيونيين يريدون تنشئة فلسطين تنشئة قطر تحت الحماية البريطانية محفوظ فيه الحق الكامل لليهود ان ينشأوا نشأة قومية

وظلَّ شبح حكم فلسطين حكماً دولياً يتخايل للزعيمين ويزمن وصوقولوف ، ولا محلَّ معه لحكومة يهودية ؛ فما برحا يسعيان اشهراً في سبيل الغاء « اتفاقية سيكس بيكو » ولم يُفلحا ؛ ولكن فكرة الحكم الدولي حبطت لسبب من الاسباب ، وكان لهما ما ارادا ولو جاء عن يد الغير

كيف وضعت صيغة وعد بلفور في ١٩١٧

(**٣٠١**) ثم بدا الهدَف للعيان ، بعدما كان في طي الكتمان . وتقاطر اقطاب الصهيونيـة من امثال « آحاد ها عام » الكاتب اليهودي المشهور ، والزعماء : كوون ، واتينغر ، وهيمسون ، وماركس ، وهاري ساكر ، وسيف ، وليون سيمون ، وتولكوسكي ، وآرنسون ، وجابوتنكسكي ، ولندمن ، واضرابهم من سائر الاقطار والامصار ممن قدموا انكلترا لتقوم منهم « لجنة سياسية » . وقد ذكرنا اسماءهم زعيماً زعيماً لانهم هم الذين باشروا ، في هذه الآونة ، (بالاشتراك مع الزعماء الصهيونيين المشهورين) ذلك العمل الذي عُرف فيما بعد بالوعد المشهور ، وعد بلفور

ويقول التقرير الصهيوني : « كثرت الصيغ المقترحـة وتعددت مما وضعه اعضاء هذه اللجنة السياسية » . وكانت الصيغ تروح الى وزارة الخارجية وتغدو . « ومنها ما كان مفصلاً ومستكملاً » ولكن الحكومة لم تشأ ان تتقيد بشيء يكون اكثر من الاعراب عن مبدإ عامّ . وفي

نهاية الامر « حصل الاتفاق على صيغة موجزة عامة المدلول » . وبميت تلك الصيغة الى الرئيس « ولسون » ، والى السير « مارك سيكس » ، والى البارون « ادمون دي روتشيلد » ، فأجازوها ، وانتهى الامر .
وفي اليوم ١٨ من شهر تموز ١٩١٧ ارسل اللورد روتشيلد صيغة « تصريح بلفور » الى المستر « بلفور »

وعلت الصيحة بالويل والثبور . وكان قد اتصل خبر التصريح بنفر من ذوي المكانة من اليهود البريطانيين ، فتقدموا الى الوزارة « بمعروضات معادية للفكرة الصهيونية » ؛ فتوقفت الوزارة ؛ وعدّلت الصيغة وارسلت بنسخ منها الى « زعماء يهود ممثلين ، صهيونيين وغير صهيونيين » طالبةً اليهم ان يبدوا آراءهم فيها كتابة . وفي الصيغة الجديدة التي انتهى الامر بعرضها على الوزارة صارت العبارة المقيمة من فلسطين كلها « الوطن القومي للشعب اليهودي » (باداة التعريف) « وطناً قومياً للشعب اليهودي » في فلسطين

اعتراض يهود على وطن قومي يهودي في ١٩١٧

(٣٠٢) ولكن المستر ليونار كوهن ، رئيس هيئة الاوصياء اليهودية ، والمستر كلود مونتفيوري ، والسير فيليب ماغنس ، النائب البرلماني ، منذ ذلك الحين (على قول التقرير الصهيوني المعهود) رفعوا عقائرهم بالاعتراض ، ولا سيما على كلمة « قومي » . غير ان الوزارة البريطانية استبقت على هذه الكلمة ، مهاودةً للصهيونيين السياسيين ومراعاةً لرغباتهم ، وهكذا وجدت نطفة قومية يهودية في بطن سوريا

سياسة الوعد البلفوري : خطر مكتوم

(٣٠٣) ثم أُحدثت تغييرات اخرى ؛ وزاد الانشغال بامور الحرب ؛ وكانت الوزارة غير متفقة الكلمة في الامر ؛ وتأخر النشر . وتحتم عمل شيء يعيد الماء الى مجراه ؛ ولعب النفوذ الصهيوني لعبته وحُمل الرئيس « ولسون » على ان يُنفذ « رسالة شخصية منه الى الحكومة البريطانية يومىء فيها الى موافقته على فكرة تصريح ممالىء للصهيونية » ؛ ففعل

وكان للرسالة اثرها . « وفي الآخر ، مهدت العقبات ، وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ارسل المستر بلفور بالصيغة المجازة الى اللورد روتشيلد »

وفي ذلك اليوم خرج وعد بلفور الى حيز الوجود . ولكن الجيش البريطاني في فلسطين لم يتنـازل ولا تجاسر ان يُعلنه بصورة رسمية حتى سنة ١٩٢٠ ويقول التقرير الصهيوني :

« ولا ريب ان الجنرال اللنبي كان اذ ذاك عالمـًا بصدور التصريح . ولكن السلطات العسكرية تصورت ان اقل ذِكرٍ رسمي لهذه الواقعة في الاقطار المفتوحة فتحـًا جديدًا قد يكدر على فئات معينة من السكان صفوها ويشوب ابتهاجها ، وكان يهم تلك السلطات ان تتجنب كل احتكاك يكون من شأنه ان يعوق الحرية اللازمة للقيام بالبقية الباقية من الحركات العسكرية ، فرجع بطبيعة الحال السكوت عن حقيقة ما كان من ان الحكومة البريطانية كانت قد وعدت ان تؤيد الاماني الصهيونية وتدعمها »

وما معنى ذلك ؟ وماذا يقال له في صريح الكلام ؟ المعنى هو ان الحكومة البريطانية كانت قد اصدرت تصريحـًا بلغ من الاستبداد والخطر مبلغ العرقلة واقامة العقبات في سبيل تقدم الجيش البريطاني ؛ فلم يكن بد من كتمه والسكوت عنه

وسيَّان أكان هـذا السكوت بأمر عسكري او بعلم الوزارة البريطانية نفسها ، فباسم اي ابليس من ابالسة صدق المبدإ يتأتى للحكومة البريطانية ان تزعم ان اصدارها لما وجب كتمه والسكوت عنه كان على شيء من العدالة او الاستقامة في معاملة فلسطين

ولا حاجة الى زيادة في التفصيل والتعليل ؛ فان مجرَّد طي تصريح بلفور وعدم نشره حتى سنة ١٩٢٠ هو الدليل القاطع عـلى ماهية ذلك التصريح . وحسبك ان تقيم في فلسطـين اسبوعـًا واحدًا من الزمان لتعلم انك اذا اردت ان يخمد غليانها ، وان يركـد بركانها ، وتصبح بلادًا لا تثقل على المكلف البريطاني بشيء قلَّ او كثر ، فالخطوة الاولى التي يجب ان تخطوها هي ان يذهب تصريح بلفور ، كما ذهبت النصائح التي انهالت على صاحبه ، ادراج الرياح

وصحيح ان المستر ونستون تشرشل اعاد « التصريح » وايـده ،

البلفوري ؛ أهي الحقوق المدنية الفردية ما اريدت ضمانته لليهود ؟ انظر واقرأ : « ما يتمتع به اليهود من الحقوق ومن الاحوال السياسية » . وهنا ايضاً الصواب والسلامة من الغلط

وهل انطلت هذه الحيلة وجازت على العالم كله ، خارج فلسطين . لا لعمري . فما صدر التصريح حتى قام الزعماء الصهيونيون يتقدمون به الى حكومات الحلفاء طالبين اجازته والمصادقة عليه . فاما البلاغ الافرنسي فكان على برودته كافياً . واما جناب المار كيز امبريالي ، وهو اذ ذاك السفير الايطالي في لندن ، فلم يفته ، في سياق جوابه بلسان الحكومة الايطالية ، ان يضحك من تلك الصيغة البلفورية ضحكة صفراوية ، حيث قال : ان حكومة صاحب الجلالة ملك ايطاليا « تبذل افضل جهودها لتسهيل » ... « مع العلم بانه مفهوم جلياً انه لن يفعل شيء يكون من شأنه ان يجحف بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين من الحقوق المدنية والسياسية » والنبر بكلمة « السياسية » بوضع خط تحتها نبري ، واما الفضل ففضل ايطاليا

(٣) واليك المسألة الثالثة وهي اقل شأناً ، ولكن لا بدّ من الانتباه لها . فقد اشار التصريح الى شعب فلسطين بعبارة « المجتمعات غير اليهودية في فلسطين » وفي فلسطين ٨٠،٠٠٠ يهوداً و٦٧٠،٠٠٠ « غير يهود » . فهذه العبارة توحي الى ذهن قارئها ان « المجتمعات غير اليهودية » هم عبارة عن انواع من الهيآت المخصوصة ، حتى كأنهم ليسوا هم اكثرية الشعب الساحقة . وهل هذا هو ما أُريد وقصد ؟ وهل يقول اللورد بلفور عن الشعب البريطاني « انه المجتمع غير الاجنبي في انكلترا » ؟

(٤) ويقول التصريح انه لا يجوز احداث اي « اجحاف بما يتمتع به اليهود من الاحوال السياسية في اي بلاد اخرى » . فما معنى هذا ؟ انه يعني ان اليهود فضلاً عن تأمين طريقهم المؤدية الى اقامة دولة يهودية في فلسطين ، فهم مضمونون ضدّ الاضطرار الى الانتساب الى هذه الدولة اذا هم لم يشاؤوا ذلك

كما ان اميركا اميريكيـة وانكلترا انكليزية » . وتتمة الرواية ان المستر بلفور « سرَّه هذا الجواب » وما نـدري لماذا سره ؟ وهو قول صريح ازال كثيراً من الابهام

(٢) « ولنْ يُعمل شيء قد يجحف بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين من الحقوق المدنية والدينية » . كلامٌ طيب ؛ يرنُّ في الاذن رنةً لطيفة . ولكن : ما هي « الحقوق المدنية » ؟ من يدري ؟ لا احد . ولا غروَ اذن ان يتعمد هـذا التصريح ضمانتها وكفالتها من الاجحاف . واين « الحقوق السياسية » ؟ ولو قيل « الحقوق السياسية » لكان للكلام معنى معلوم . فحقوق الشعب السياسية ان بلاده له ، وحقُّ طلب « حكومة قومية تكون مسؤولة لدى برلمان ينتخبه اهالي فلسطين مسلمين ونصارى ويهود » ؛ وقد وقع

« ولكن تلبية هذا الطلب » في عرف حامي ذمار الصهيونية الاعظم المستر اسرائيل كوهن « تؤول الى تمكين الاكثرية العربية ، وقوامهـا المسلمون والنصارى ، من قطع الطريق عـلى الوطن القومي اليهودي » . وهذا هو السبب الذي من اجله لم يُبق على اثر لحقوق سياسية ؛ خوف من الاكثرية الساحقة . ولا اثر هنالك لقصد قُصـد الى ضمانة حقوق سياسية تؤول الى حكومة قومية . وانما أُريد التظاهر بشيء من مثله ، فدست عبارة « الحقوق المدنية » المبهمة دس الدسيسة . وقد سألت احد الكبراء من رجال الحكومة الفلسطينية عن المراد « بالحقوق المدنية » فقال : « الصحيح انه ليصعب تعريفها » وقد صدق

وما كان برنامج تشرين الاول لسنة ١٩١٦ الاَّ جدَّ الانتداب الحالي . وهلَّا طلب اصحابه يوم ذاك ان يضمن لليهود « حقوق مدنية » ؟ والبند الثالث من القسم الاول من ذلك البرنامج استهلَّ بهذه العبارة : « يتمتع سكان فلسطين اليهود بكامل الحقوق المدنية (civic)[1] والسياسية » . وهنا الصواب ، وهنا السلامة من الغلط . وانظر الى ختـام التصريح

---

(١) الكلمة الواردة في وعد بلفور civil لا هـذه الكلمة civic ومع ذلك فالتقرير الصهيوني عطف عليها بكلمة political ومعناها « السياسية »

جميع البلدان . ولكن الرؤوس منهم لم يكن لهم اذ ذاك ان يخرجوا من روسيا . واما الحكومة الاميركية فتقاعست عن السماح للصهيونيين السياسيين بالالتحاق بهذه اللجنة بحجة ان الولايات المتحدة لم تكن على حرب مع تركيا

وعينت الحكومة الافرنسية ممثلاً ، وعينت الحكومة الايطالية ممثلين . وقدم الثلاثة الى فلسطين فيما بعد . وكانت اكثرية المندوبين لهذه اللجنة من البريطانيين ؛ وكانوا : الدكتور ويزمن ، والمستر يوسف كوين ، والمستر ليون سيمون ، والدكتور ايدر ، والمستر سيف

وافاض كل من اللورد بلفور والمستر لويد جورج « عونه وتعضيده لهذه اللجنة من دون قيد ولا شرط » وجعلا في يد الدكتور ويزمن رسائل التوصية . وأُلحق باللجنة المستر « اورمسبي غور » بصفة « ضابط سياسي » ؛ وهو من رجال الحكومة الحالية .[1] وهو رجل طالما اعتبرته الصهيونية سنداً لها وعضداً ومحامياً مدافعاً عنها ، ولا ريب انه وقف لها وايدها بعزم وبأس . ولكننا لا نتمالك من التنبيه الى عبارة جاءت في خطاب كان يريد القاءه في فلسطين في حزيران ١٩١٨ . فانه اراد ان يقول : « ليست الصهيونية نهضة سياسية فحسب ، بل هي قوة روحية ايضاً » . وهذا اعتراف بالعنصر السياسي فيها ؛ وليس جمع الروحي الى السياسي يُضعف السياسي

وقبيل قيام اللجنة من انكلترا أُتيحت للدكتور ويزمن « مقابلة الملك » ووصلت اللجنة فلسطين في ٤ نيسان ١٩١٨ . « وكانت صلاتها بمركز رياسة الجيش ، بادىء ذي بدء ، على الغاية من الودّ والصفاء » ؛ هكذا يقول التقرير المعهود

سياسة وعد بلفور ممقوتة وخطرة في ١٩١٨

(٣٠٥) ونزل الدكتور ويزمن ضيفاً على اللورد اللنبي . وكانت

---

(١) اي وزارة سنة ١٩٢٣ وكان اذ ذاك من رجال وزارة المستعمرات وهو اليوم (آب ١٩٣٦) وزير المستعمرات

وهنا تظهر الحقيقة ، وقد اطلّت برأسها من وراء الحجاب . فلئن لم يكن من قصد واضعي هذه الصيغة تأسيس حكومة يهوديـة ، فلماذا همهم ان يحتاطوا لبني دينهم ويؤمنوهم ضد التابعية لها . ولو أُريد بالوطن القومي ان يكون « بيتاً » فحسب ، فما الحاجة الى تحويط اليهود هذا ؟ فانه لا يغير من احوال اليهود السياسية في اي بلاد اخرى كما ان احوال الانكليز السياسية لا تتغير لان آلافاً منهم يسكنون في فرنسا وايطاليا. ولكن ما الحال اذا أُقيمت الحكومة اليهودية ؟ ما قولكم انتم ايها الذين وضعتم صيغة تصريح بلفور ؟

وليس ما تقدم من تفنيدي لصيغة هذا التصريح الا الشيء اليسير مما يلقاه به اهل فلسطين من التمحيص والانتقاد . ولا غروَ بعد هذا كله ان تحاشى الجيش نشر هذا التصريح حتى سنة ١٩٢٠

وبعد ذلك كله قام المستر تشرتشل في العام الماضي (١٩٢٢) يحاول ان يبرهن للوفد العربي ان هذا التصريح لا ينطوي عـلى خطر يتهدد العرب [١]

قدوم اللجنة الصهيونية الى فلسطين لتنفيذ سياسة الوعد البلفوري في ١٩١٨

(٣٠٤) وقام هذا التصريح البلفوري غـير الشرعي مقام المنصة العالية ؛ومن فوق هذه المنصة راح الصهيونيون السياسيون ينصبون السلالم والمراقي الى اعالي جدران القدس الشريف . « وكانت النتيجـة العملية الاولى تأليف « اللجنة الصهيونية » (الكومسيون الصهيوني) ؛ هكذا يقول التقرير المعهود . وكانت صلاحية هذه اللجنة :

« ان تمثل الجمعية الصهيونية العالمية في فلسطين وان تعمل بصفة هيئة استشارية للسلطات البريطانية في فلسطين في جميع الشؤون المتصلة باليهود او ذات الاثر في شأن انشاء وطن قومي للشعب اليهودي على وفق التصريح الصادر من حكومة صاحب الجلالة »

وكان المقصود ان تضمّ هـذه الهيئة ممثلين للصهيونية السياسية من

---

(١) راجع الفقرة ١٠٣ من هذا الكتاب

جميع البلدان . ولكن الرُّوس منهم لم يكن لهم اذ ذاك ان يخرجوا من روسيا . واما الحكومة الاميركية فتقاعست عن السماح للصهيونيين السياسيين بالالتحاق بهذه اللجنة بحجة ان الولايات المتحدة لم تكن على حرب مع تركيا

وعينت الحكومة الافرنسية ممثلًا ، وعينت الحكومة الايطالية ممثلين . وقدم الثلاثة الى فلسطين فيما بعد . وكانت اكثرية المندوبين لهذه اللجنة من البريطانيين ؛ وكانوا : الدكتور ويزمن ، والمستر يوسف كوين ، والمستر ليون سيمون ، والدكتور ايدر ، والمستر سيف

وافاض كل من اللورد بلفور والمستر لويد جورج « عونه وتعضيده لهذه اللجنة من دون قيد ولا شرط » وجعلا في يد الدكتور ويزمن رسائل التوصية . وأُلحق باللجنة المستر « اورمسبي غور » بصفة « ضابط سياسي » ؛ وهو من رجال الحكومة الحالية .[1] وهو رجل طالما اعتبرته الصهيونية سنداً لها وعضداً ومحامياً مدافعاً عنها ، ولا ريب انه وقف لها وايدها بعزم وبأس . ولكننا لا نتمالك من التنبيه الى عبارة جاءت في خطاب كان يريد القاءه في فلسطين في حزيران ١٩١٨ . فانه اراد ان يقول : « ليست الصهيونية نهضة سياسية فحسب ، بل هي قوة روحية ايضاً » . وهذا اعتراف بالعنصر السياسي فيها ؛ وليس جمع الروحي الى السياسي يُضعف السياسي

وقبيل قيام اللجنة من انكلترا أُتيحت للدكتور ويزمن « مقابلة الملك » ووصلت اللجنة فلسطين في ٤ نيسان ١٩١٨ . « وكانت صلاتها بمركز رياسة الجيش ، بادىء ذي بدء ، على الغاية من الودّ والصفاء » ؛ هكذا يقول التقرير المعهود

سياسة وعد بلفور ممقوتة وخطرة في ١٩١٨

(٣٠٥) ونزل الدكتور ويزمن ضيفاً على اللورد اللنبي . وكانت

---

(١) اي وزارة سنة ١٩٢٣ وكان اذ ذاك من رجال وزارة المستعمرات وهو اليوم (آب ١٩٣٦) وزير المستعمرات

اللجنة « واقفة على ما هنالك من مقتضيات الاحوال الحربية ، ووافقت على ان الاحتكاك في البلاد قد يعرقل الحركات العسكرية ورضيت بتأجيل ظهور الحكومة في مظهر التأييد للصيونية الى ما بعد الفوز بالنصر الكامل »

ولم يتمّ الاستيلاء على سائر فلسطين الاّ بعد وصول اللجنة بستة شهور ؛ وفي غضون استمرار الاعمال الحربية كانت اللجنة منصرفة الى اعمال الخير والاحسان في المعاشر اليهودية التي ، ولا ريب ، لم تسلم من مصائب الحرب . وكانت الجبهة الحربية ، في معظم هذه الآونة ، جبهة تخترق قلب اكبر مستعمرة يهودية ، مستعمرة « ملبس » (بيتا تكفى)

ومن قبيل الاحداث السياسية وُفقت اللجنة الى تأسيس جامعة يهودية في القدس ، والى تجنيد بعض اليهود الفلسطينيين . وكان اعضاؤها يكثرون من الطواف والتجوال في البلاد ، والحرية حريتهم ؛ مما اثار حفائظ السوريين (الفلسطينيين العرب) الذين لم يكن يتسنى لهم شيء مما كان يتاح لهذه اللجنة من التيسير والتسهيل

وما عتّم العطب ان تسرب الى جوانب الطنبور فتغيرت نغماته ؛ وباتت الصلات بين الجيش البريطاني واللجنة الصهيونية اقل صفاء واقل ودًّا من ذي قبل

.....

وغاب الدكتور ويزمن ، وازداد الطنبور تفلعاً ، وازدادات نغماته اختلالاً ، واتسعت فجوة الشقاق بين اللجنة والجيش . ويقول التقرير الصهيوني المعهود انه ما انقضى على انكسار الترك شهران من الزمان حتى بدا موقف الادارة العسكرية بكاملها لكل يهودي ولكل عربي موقفاً معارضاً معارضة بينة لتصريح بلفور بروحه وحرفه

واخذ الجيش « يصد اليهود صدًّا » وعيّن ثلثي بلدية القدس عرباً ولم يترك لليهود الا ثلثاً واحداً من مقاعد هذا المجلس البلدي ، وذلك برغم الاكثرية اليهودية في هذه المدينة . ثم ان الجيش كان قد تصدى لمركز العبرية كلغة رسمية عمومية

البلاغ الانكليزي الافرنسي المشترك في ١٩١٨ تثبيت صريح للعهود البريطانية المقطوعة للعرب في ١٩١٥ و ١٩١٦ وهدم للوعد البلفوري الصادر في ١٩١٧

(**٣٠٦**) وكان الشهر شهر تشرين الثاني من سنة ١٩١٨، وحيثما وُجدت اقليات في ظلال « حكم العدو » كان الحلفاء ينتحونهم بالعطف يبدونه بصورة رسمية . وما تأتّى استثناء العرب من هذه القاعدة . بل اصرّت سلطات الجيش البريطاني ان لا يُنسى العرب، وكذلك الافرنسيس، وكانت لهم في شمالي سوريا مصالح ومآرب . واما موقف حكومتنا من ذلك الشأن ، فلم يكن لاحد ان يكتنهه ويدركه . وكل ما استطيع ان اقوله انها اخذتها هزة من النزاهة . وهل كانت في تلك الهزة هي المريدة المختارة ؟ وسواء أكانت هي المختارة المريدة أم لم تكن ، فالواقع الذي وقع وكان هو : ان البيان المشترك التالي نُشر بصورة رسمية في طول البلاد السورية وعرضها . فاقرأوا الان هذا البيان ، انتم يا من قرأتم تصريح البلافرة ، ثم اذا خلا لكم وقت للعجب وللاستغراب ، فاقرأوه ثانية واعجبوا ، ثم اعجبوا

ان الغاية التي تتوخاها فرنسا وبريطانيا العظمى في مواصلتهما لهذه الحرب في الشرق ، وهي الحرب التي حلّ عقالها الطمع الالماني ، هي تحرير الشعوب التي طال ما استبدّ بها الترك ، تحريرًا كاملًا نهائيًا ، واقامة حكومات وادارات قومية تستمد سلطتها من مباشرات السكان الوطنيين (اهل البلاد الاصليين) وحرّ اختيارهم

وايفاء بحق هذه المقاصد ، اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على ان تشجعا اقامة حكومات وادارات وطنية في سوريا وفي العراق ، اللتين قد تمّ تحريرهما على يد الحلفاء ، وفي الاقطار المنشود تحريرها ، وان تساعدا في امر اقامتها ، وان تعترفا بها حالما تصبح قائمة بصورة فعلية

وهما (اي فرنسا وانكلترا) بعيدتان عن فرض نظام مخصوص على سكان هذه الاقطار ، وهمّهما الوحيد ان تضمنا بتعضيدهما ومساعدتهما الفعّالة السير الطبيعي لما يكون قد اتخذه السكان لانفسهم بمحض اختيارهم من حكومات . وضمانة العدل للجميع ، مجردًا عن المحاباة ، وعلى قدم المساواة ، وتسهيل تطوّر البلاد الاقتصادي عن طريق تشجيع المباشرات المحلية وتنشيطها ، ونشر العلم والتهذيب ،

وقطع دابر التفرقة والشقاق اللذين طالما اتَّجرت بهما السياسة التركية؛ هذا المطلب الذي تتوخاه حكومتا هاتين الحليفتين في الاقطار المحررة

وهل اصرت الحكومة البريطانية على مطلبها هذا ؟ وماذا عسى ان يقال في حكومة قالت بهذا الوقار والجلال هذه الاقوال الرنانة ، واشغلت ذمة كل فرد من رعاياها بديون هذه العهود ؟ وهي التي من قبل ذاك كانت قد اصدرت تصريح بلفور ؛ وهي التي ، حتى في نفس ذلك الحين ، كانت تتعاطى مع الصهيونية السياسية « على اساس الحق » وتستقبلها في قصرها ! ! . ألا لو كانت الحكومة فرداً ، فأحرِ بقاضٍ من قضاة المحكمة العليا ان يحيل الاوراق الى النائب العام

تقرير السير لويس بولز عن فتنة القدس ١٩٢٠ : حالة لا تطاق : يطلبون وطناً قومياً ولا يرضيهم الا حكومة يهودية بحذافيرها

(٣٠٧) واليك صورة عجيبةً من الوجهين : اما احدهما فيريك المستر لويد جورج وهو في « سان ريمو » يقول للزعماء الصهيونيين ان ما يعوزهم في فلسطين انما هو ناس يهمهم امر سياسة الوطن القومي ، ويريك اللجنة التنفيذية الصهيونية ، وقد انتفخت وتعجرفت اطمئناناً واركاناً ، بفضل حكومة بريطانية ماكرة مرائية ، حتى تأتى لها ان تقول في تقرير ترفعه : « ان الموظف البريطاني لا يفلح في فلسطين تحت لواء الانتداب الا اذا كان نصيراً مخلصاً للاماني الصهيونية « مؤمناً بالصهيونية » . واما وجه الصورة الآخر فهو في فلسطين نفسها ؛ واليكه

وبينا هم يغزلون خيوطاً للدهاء السياسي ، استعداداً لمفاوضات « سان ريمو » ، كان المدير العام ، السير « لويس بولز » ، قد ارسل الى مركز رياسة الجيش في القاهرة ، رسالته عن اضطرابات القدس ، وهي الرسالة التي جاء فيها :

وما استطيع تقرير اللوم على فريق من الشعب او على افراد منه ، وتلك قضيتهم معلقة غير مفصول فيها ؛ ولكنني استطيع ان اقول جازماً ان اللجنة الصهيونية ، لما جدَّ الجدُّ ، ابت الانقياد بالولاء لاوامر الادارة (الحكومة) ؛ بل انها اتخذت

من اول الامر موقفاً عدائياً ، خطيراً ، سفيهاً . وانها لحقيقة مرة ان يظهر لنا انه يستحيل ان تقنع صهيونياً ، (وما يستثنى الا واحد او اثنان) بحسن النية والصدق من الجانب البريطاني

وليس العدل ما يبتغيه الصهيونيون من المحتل العسكري ، بل هم يتطلبون ، في كل امر فيه ليهودي دخل ، اعمال التمييز والمحاباة في جانب اليهودي . وهم قوم يصعب التعاطي معهم صعوبة لا تفوقها صعوبة . ولكونهم هم الاكثرية في القدس ، فما يقنعهم ولا يرضيهم ما لهم من حماية عسكرية ؛ فانهم يطلبون ان يتقلدوا ازمة الامور بايديهم ؛ وفي سائر الاماكن ، حيث هم اقلية ، يضجون ضجيجاً في طلب الحماية العسكرية

وفي ٩ نيسان ١٩٢٠ ، والاحوال في ابان شدتها ، تلقى المدير العام رسالة من الزعيمين يوسشكين ويلين ، والاول منهما رئيس الصهيونيين الروس وعضو في اللجنة التنفيذية الصهيونية ، والثاني صهيوني سياسي شهير ورئيس المجلس الملي اليهودي في فلسطين . وكان كلامهما في تلك الرسالة عن اضطرابات القدس كلاماً يخيل لقارئه ان القدس في مثل غصات مذبحة « بورتلميو » وزعما فيها ان السير لويس بولز كان قد اهانهما واهان قومهما برفضه استقبالهما لما جاءا لمواجهته ، وقالا له انه اخل بوعوده ، وان البوليس مشترك في اعمال الاضطراب

ثم اختتما الرسالة ببلاغ اخير « اولتماتوم » ، حيث قالا :

« وقد رأينا من الواجب المقدس المحتوم علينا ان نعلن لك ان السكان اليهود صغاراً وكباراً ، قد قرروا انهم ، في خلال ساعتين اثنتين ، ان لم تضمن سلامتهم ضمانة تامة وتكفل حمايتهم كفالة كاملة ، فانهم ليرون انفسهم مجبرين ان يدركوا انهم لا يطيقون ان يتركوا امرهم في ايدي الغير ، فيقومون قومة الرجل الواحد ، ليدافعوا عن انفسهم وعن اخوانهم الذين يساء اليهم ويقتلون امام عيونهم »

وقالا : وعلى المدير العام المسؤولية

وكان المدير العام قد اجتمع بالدكتور ويزمن في ٥ نيسان للبحث في ما يتخذ من تدابير السلامة اليهودية ، وكانا قد تباحثا ملياً ؛ وكان السير لويس بولز قد اوفد رئيس اركان الحرب مع جناب الدكتور لمقابلة الحاكم العسكري ، ومن ثمة لمقابلة مركز الفرقة الثامنة . واما مجموع الخسائر في ذلك الشغب فكان ستة من اليهود وستة من العرب

ثم يقول السير لويس بولز في تقريره :

وقد لزمني ان الحّ في تبيان ما اعانيه من الصعوبة في ضبط اي موقف كهذا الموقف في المستقبل ، اذا كنت مضطرًا الى التعاطي مع ممثل للطائفة اليهودية (وكان المستر يوسشكن نائب رئيس) « يهددني باقامة هياج الغوغاء » مقام القانون ويرفض الرضى بقوات القانون والنظام

وبالفعل ، كانت اللجنة الصهيونية تتصرف كما لو كانت هي سيد فلسطين وصاحبها . وكان المدير العام يشكو من « لهجة الامرة والجزم السيطريين في مخابرات اللجنة الصهيونية »

. . . .

وبعد ان اورد المثال بعد المثال اختتم المدير العام تقريره بالخلاصة الآتيـة :

ومما تقدم يتضح ان اللجنة الصهيونيه تدعي لنفسها سلطتي وسلطة كل دائرة من دوائر الادارة (الحكومة) وتتعدى عليها ، وانني اقول بصورة الجزم ان دوام الحال على هذا المنوال من المحال من دون مجازفة بالسلام العام واجحاف بحقوق ادارة انا رئيسها

وعبثًا ان نقول للمسلمين والنصارى اننا قائمون بما صرحنا به من المحافظة على الحال القديم مما عهدوه وعهدناه يوم دخول القدس . فالحقائق تشهد بخلاف ذلك . فمن ادخال اللسان العبري كلغة رسمية ، الى اقامة قضاء يهودي ، الى تلك التشكيلات الحكومية التي تتألف منها اللجنة الصهيونية ، والامتيازات المخصوصة الممنوحة لاعضاء اللجنة الصهيونية في السفر والانتقال ؛ كل ذلك قد حمل العناصر غير اليهودية على الاعتقاد الثابت والاقتناع الراسخ باننا اهل محاباة . ومع ذلك كله فاللجنة الصهيونية تتهم موظفيّ وتتهمني انا ايضاً بمعاداة الصهيونية . فالحالة حالة لا يطاق عليها صبر ، ومن حق موظفي وحقي ان تواجه وتجابه بما ينبغي لها

ولقد قامت هذه الادارة (الحكومة) بتنفيذ رغبات حكومة صاحب الجلالة ؛ وانما افلحت في ذلك كله بفضل الشرائع الضابطة لتصرفات المحتلّ العسكري لارض العدو ؛ ولكن ذلك كله لم يكن ليرضي الصهيونيـين الذين لا يفتأون يتوخون توريط هذه الادارة العسكرية الوقتية بسياسة محابية حتى قبل ان يصدر الانتداب . وانه ليستحيل ارضاء ذوي فكرة مخصوصة لا يطلبون رسمياً الا « وطناً قومياً » ولكنهم بالفعل لا يقنعون بما هو اقل من « حكومة يهودية » بكل مقتضياتها السياسية

ولذلك فانني اوصي ، في سبيل السلام وسبيل التقدم ، وسبيل الصهيونيين انفسهم ان تُلغى اللجنة الصهيونية في فلسطين

بعد تجربة ١٨ عاماً حان الحين لالغاء السياسة البلفورية نفسها

(٣٠٨) وها نحن اليوم في الربع الاخير من شهر آب ١٩٣٦ والانفجار في ابانه

وفي ٢٤ تموز ١٩٣٦ اعلن وزير المستعمرات تعيين اللجنة الملكية وقال انه «لا يستطيع تعيين موعد قدومها الى فلسطين الاّ انه لا يقصد ان تشرع في اعمالها في فلسطين نفسها قبل ان يعود النظام الى نصابه»

ولا غروَ ان يخيل لعرب فلسطين اليوم ان هذه اللجنة ، اذا هي شاءَت ان تفصح عما تشعر به بملء الحرية ، فلا غروَ ان تكون توصيتها في سنة ١٩٣٦، توصية مؤيدة لتوصية السير لويس بولز ١٩٢٠، وقاضية بالغاء الجمعية الصهيونية ، والوكالة اليهودية ، والسياسة البلفورية جميعاً

(٣٠٩) ولكن هذه اللجنة مقيدة صلاحياتها بعهدة تعيينها وهي كما يلي :

> ان تتحرى أُسس اسباب الاضطرابات التي انفجرت في فلسطين في اواسط نيسان ؛ وان تبحث في الكيفية المتبعة في تنفيذ الانتداب الفلسطيني ، من حيث التزامات المنتدب نحو العرب ، ومن حيث التزاماته نحو اليهود ؛ وان تتحرى ، في ضياء تفسير صحيح لنصوص الانتداب ، عما اذا كان للعرب او لليهود ، ايما ظلامات مشروعة ناشئة عن الكيفية التي اتّبعت فيما قبل ، او المتبعة الان ، في تنفيذ الانتداب ؛ واذا اقتنعت اللجنة بقيام شيء من مثل هذه الظلامات على اساس ، فلها ان تتقدم بتوصيات لازالة تلك الظلامات والحيلولة دون تكرر وقوعها

(٣١٠) ولا غروَ ان الخلاصات التي قدمناها اعلاه ، بما صورته من الظروف والاحوال التي احاطت بابتداء سياسة الوعد البلفوري

ومحاليّة العمل بها ، خير ما يستوفى به ما حاولناه من استقصاء الوقائع والحقائق التي لا بدّ منها ولا غنى عنها في سبيل هداية المحقق الى ما يعينه على اكتناه اسرار المشكلة الفلسطينية ودخائلها ووقائعها الحالية واحتمالاتها المستقبلة

ولتتوجه الآن الحكومة البريطانية ، واللجنة الملكية ، وزعماء العرب ، وزعماء اليهود ، نحو هذه المشكلة ، علّهم يوفقون الى حلّ لها

وتوخياً للفائدة وتسهيلاً في البحث قد اضفنا الى هذه المباحث ملاحق احتوت اهم ما يتصل بها من المستندات الرسمية والوثائق الدولية

٢٥ آب ١٩٣٦ وديع البستاني

الملاحق

الملحق الاول

عهد جامعة الامم [١]

المادة ١٤ : يضع المجلس مشاريع يرفعها الى اعضاء الجامعة لاجل انشاء محكمة عدل دولي دائمة . ويكون لهذه المحكمة صلاحية لتسمع اي خلاف ذي صفة دولية مما يعرضه عليها الفرقاء المختلفون وتفصل فيه . وللمحكمة ايضاً ان تبدي رأياً استشارياً في اي خلاف او مسألة مما يحال اليها من المجلس او الجمعية العمومية

المادة ٢٠ : (١) يوافق اعضاء الجامعة عضواً عضواً على ان قبول هذا العهد الغاء لكل ما بين الواحد منهم والآخر من التزام او تفاهم مما يتعارض مع احكام هذا العهد ، ويتعهدون بين يدي الجلال انهم لا يرتبطون فيما بعد اي ارتباط يتعارض مع احكامه

(٢) وايما عضو في الجامعة يكون قبل صيرورته عضواً فيها قد تحمّل اي التزام يتعارض مع احكام هذا العهد فمن الواجب عليه ان يبادر الى التخلص من ذلك الالتزام

المادة ٢٢ : (١) فيما خص المستعمرات والاقطار التي بنتيجة الحرب الاخيرة بطلت تابعيتها لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل ، والمأهولة بشعوب ليست بعد قادرة على القيام لوحدها تحت شديد احوال العالم الحديث ، يجب اعمال

(١) اخذاً عن معاهدة سيفر المؤرخة ١٠ آب ١٩٢٠

المبدإ القائل بان حسن حال هذه الشعوب وتطورها (ترقيتها) يشكلان امانة حضارة (تمدن) مقدسة ؛ وضمانات القيام بحق هذه الامانة تُدرج في هذا العهد

(٢) الطريقة الفضلى لاعمال هذا المبدإ هي ان يُوكل تدريب (تعليم) هذه الشعوب الى امم متقدمة تكون بسبب مواردها ، او خبرتها ، او مركزها الجغرافي ، خير من يلي هذه المسؤولية ممن يستعدّ لقبولها ، وان تكون ممارسة هذا التدريب من قبَل هذه الامم بصفة منتدبين (او وكلاء) عن الجامعة

(٣) صفة الانتداب لا بد من اختلافها بحسب درجة الشعب من التطور (الرقي) او موقع القطر الجغرافي ، او احواله الاقتصادية وغير ذلك من مثل هذه الظروف

(٤) مجتمعات معينة كانت من قبل تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي الى درجة يستطاع عندها الاعتراف وقتياً بقيامها بصفة امم مستقلة تبعاً لاسداء المشورة والمساعدة الاداريتين من قِبل منتدَب وهذا ريثما تستطيع هي القيام لوحدها . ومشيئات هذه المجتمعات يجب ان تكون اعتباراً رئيسياً في اختيار المنتدب

(٥) شعوب اخرى ، ولا سيما شعوب افريقيا الوسطى هي في دور يستدعي ان يكون المنتدب عليها ملزماً مسؤولية ادارة القطر بشروط تضمن حرية الضمير والدين ادارة تابعة فقط لصيانة النظام العام والاداب العامة ، ومنع التجاوزات من مثل تجارة العبيد وتجارة الاسلحة وتجارة الخمور ، ومنع انشاء التحصينات او القواعد الحربية او البحرية ، ومنع تدريب الوطنيين العسكري لغير المقاصد البوليسية ومقاصد الدفاع عن القطر ؛ وعلى المنتدب ايضاً ان يضمن تساوي الفرَص لتجارة سائر اعضاء الجامعة

(٦) هنالك اقطار كافريقية الجنوبية الغربية والبعض من جزائر الباسيفكي الجنوبي ، هي لقلة سكانها او لصغر حجمها او لبعدها عن مراكز الحضارة ، او لمجاورتها الجغرافية لقطر المنتدب ، او لظروف اخرى ، تُستطاع ادارتها افضل ادارة بمقتضى قوانين المنتدب كاجزاء من قطره هو ادارة تكون تابعة للتحفظات المتقدم ايرادها اعلاه رعايةً لمصالح السكان الوطنيين

(٧) في كل حالة انتدابية يلزم المنتدب ان يقدم للمجلس تقريراً سنوياً عن القطر المحال الى عهدته

(٨) درجة ما يمارسه المنتدب من صلاحية او رقابة او ادارة ، ان لم يكن قد سبق الاتفاق عليها فيما بين اعضاء الجامعة يصير تعيينها بصورة مخصوصة في كل حالة من قبَل المجلس

(٩) تشكل لجنة دائمة لتتلقى وتفحص تقارير المنتدَبين السنوية وتقدم مشورتها للمجلس في جميع الامور المتصلة بمراعاة الانتدابات

الملحق الثاني

معاهدة سيفر [١]

المادة ٩٤ : اتفق الفرقاء السامون المتعاقدون ان سوريا والعراق وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ (القسم الاول) من عهد جامعة الامم ، يعترف بها دولاً مستقلة اعترافاً تابعاً لاسداء المشورة والمساعدة الاداريتين من قِبل منتدب الى ان تصبح (دولاً) قادرة على القيام لوحدها [٢]

وفي خلال ١٥ يوماً من نفاذ هذه المعاهدة تشكل لجنة لترسم على الارض خط الحدود الموصوف بالفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٧ (القسم الثاني) من هذه المعاهدة . وهذه اللجنة تؤلف من ثلاثة اعضاء تسمي كل من فرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا واحداً منهم وعضوٍ تسميه تركيا ؛ ويساعد اللجنة ممثلٌ لسوريا في امر الحد السوري وممثل للعراق في امر الحدّ العراقي

وتعيين سائر حدود الدول المذكورة واختيار المنتدَبين تقوم بهما دول الحلفاء الرئيسية

---

(١) الموقع عليها في ١٠ آب ١٩٢٠ ؛ راجع الفقرات ٨٧ و١١—١٦ من هذه المباحث

(٢) استعملنا صيغة الجمع لاشتمال سوريا على دولتين (سوريا ولبنان) ولان لغة الاصل لا تفرق بين المثنى والجمع

المادة ٩٥ : اتفق الفرقاء السامون المتعاقدون، تطبيقاً لاحكام المادة ٢٢[١] ان يكلوا ادارة[٢] فلسطين ضمن ما قد تعينه لها دول الحلفاء الرئيسية من حدود الى مُنتدَب تختاره هذه الدول . ويكون المنتدب مسؤولاً عن ان يضع موضع العمل التصريح الذي اصدرته في الاصل الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ واتخذته سائر دول الحلفاء تحبيذاً لانشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي مع كونه مفهوماً جلياً انه يجب ان لا يفعل شيء قد يجحف بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين من الحقوق المدنية والدينية او بما يتمتع به يهود في اية بلاد اخرى من الحقوق والاحوال السياسية

يتعهد المنتدب ان يعين، حالما يمكن، لجنة مخصوصة لتدرس وتنظم جميع المسائل والادعاآت (المطالب) مما يتصل بمختلف الطوائف الدينية . ويحسب حساب في تأليف هذه اللجنة للمصالح الدينية ذات الشأن . ورئيس اللجنة يعينه مجلس جامعة الامم

المادة ٩٦ : شروط الانتداب فيما خص الاقطار المشار اليها اعلاه تصوغها دول الحلفاء الرئيسية وتعرض على مجلس جامعة الامم للاجازة

المادة ٩٧ : تتعهد تركيا، وفقاً لاحكام المادة ١٣٢، ان تقبل اي قرارات قد تتخذ مما يتصل بالمسائل التي تناولها هذا القسم (من هذه المعاهدة)

...

المادة ١٣٢ : في ما هو خارج عن حدودها كما عينتها هذه المعاهدة تتنازل تركيا لمصلحة دول الحلفاء الرئيسية عما كان لها ان تدعيه على اي اساس، من حقوق، على اي اقطارٍ واقعة خارج اوربا (او فيما خص تلك الاقطار) مما هو غير متصرف فيه بهذه المعاهدة بصورة من الصور

تتعهد تركيا ان تعترف بالتدابير التي قد تتخذ الآن او في المستقبل من قِبل دول الحلفاء الرئيسية بالاتفاق مع دول ثالثة حيثما يكون مثل هذا الاتفاق ضرورياً

(١) المراد المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم والعهد هو المواد ١—٢٦ من هذه المعاهدة اي انه جزء منها كما هو جزء من معاهدة فرساي (راجع الفقرة ١٧١ من هذه المباحث)

(٢) انظر الفقرتين ٥ و ٦ من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم (الملحق الاول)

لاجل وضع النص المتقدم ايراده موضع العمل ، وان تطبق تركيا عملها على تلك التدابير

المادة **٤٢١**: بحثها عن « الآثار » . انظر المادة ٢١ من الانتداب الفلسطيني الاردني (الملحق السابع)

الملحق الثالث

صيغة الانتداب العراقي النهائية

المرفوعة الى مجلس جامعة الامم لاجل اجازتها [1]

مجلس جامعة الامم

(ا) حيث ان تركيا بالمادة ١٣٢ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ تنازلت لدول الحلفاء الرئيسية عن جميع الحقوق على العراق

(ب) وحيث ان الفرقاء السامين المتعاقدين اتفقوا بالمادة ٩٤ من المعاهدة المذكورة على ان العراق وفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ الواقعة في القسم الاول من عهد جامعة الامم يجب ان يعترف بها وقتياً دولة مستقلة استقلالاً يظل تابعاً لاسداء المشورة والمساعدة الاداريتين من قبل منتدب الى ان تصبح قادرة على القيام لوحدها وعلى ان تقوم دول الحلفاء الرئيسية بتعيين حدودها غير المعينة بالمعاهدة المذكورة وباختيار المنتدب

(ج) وحيث ان دول الحلفاء الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً للعراق

---

(١) اخذاً عن الكتاب الابيض رقم ١٥٠٠ وقد جاء فيه ان هذه الصيغة قدمت للبرلمان بامر الملك في شهر آب ١٩٢١

(د) وحيث ان نصوص الانتداب فيما خص العراق قد صيغت الصيغة الآتية ورُفعت الى مجلس الجامعة للاجازة

(ه) وحيث ان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب فيما خص الاقطار المتقدم ذكرها وتعهد ان يمارسه بالنيابة عن جامعة الامم طبق الاحكام الآتي بيانها :

(و) **يجيز نصوص الانتداب المذكور كما يلي :**

(١) يصوغ المنتدب في اقرب وقت ممكن ، غير متجاوز ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا الانتداب ، قانوناً اساسياً (دستوراً) للعراق ، ترفع صيغته الى مجلس جامعة الامم للاجازة ، وينشره (المنتدب) في اسرع ما يمكن . وهذا القانون الاساسي توضع صيغته بالتداول مع السلطات الوطنية ويجب ان يحسب فيه الحساب لما لجميع الاهالي المقيمين في القطر الانتدابي من الحقوق والمصالح والمشيآت. ويجب ان يتضمن احكاماً (نصوصاً) يقصد بها الى تسهيل تطور العراق تطوراً مطرداً كدولة مستقلة . والى ان يوضع هذا القانون الاساسي موضع العمل تسيّر ادارة العراق على وفق روح هذا الانتداب

(٢) للمنتدب ان يقيم قوات مسلحة في الاقطار الواقعة تحت هذا الانتداب لاجل الدفاع عن هذه الاقطار . والى ان يوضع القانون الاساسي موضع النفاذ وتشكل ادارة الامن العام تشكيلاً جديداً للمنتدب ان ينظم ويستخدم من قوات محلية ما يلزم لصيانة النظام وللدفاع عن هذه الاقطار . وهذه القوات المحلية لا يكون تأليفها الاّ من اهالي الاقطار الواقعة تحت الانتداب

والقوات المحلية المذكورة تصبح فيما بعد مسؤولة تجاه السلطات المحلية ، مسؤولية تكون دائماً تابعة لما يمارسه المنتدب من الاشراف (الرقابة) [1] على هذه القوات . ولا يكون للحكومة العراقية ان تستخدم هذه القوات لاغراض غير الاغراض المتقدم ذكرها ، الاّ برضى المنتدب

وليس في هذه المادة شيء يحجب الحكومة العراقية عن الاشتراك في نفقات اي قوات يقيمها المنتدب في العراق

---

(١) انظر الفقرة ٨ من المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم (الملحق الاول)

ويكون للمنتدب في جميع الاوقات الحق ان يستعمل طرق العراق وسككها الحديدية وموانئها لاجل حركات القوات المسلحة ونقل الوقود واللوازم

(٣) يُوكل الى المنتدب تولي صلات العراق الاجنبية ، وحق اصدار مراسيم الاعتراف بالقناصل المعينين من قبل دول اجنبية . ويكون له ايضاً الحق في اسداء الحماية الديبلومسية والقنصلية للرعايا العراقيين متى كانوا خارج حدود العراق القطرية

(٤) المنتدب مسؤول عن التحوط دون التنازل عن ارض (قطرية) عراقية او تأجيرها او جعلها باية صورة من الصوَر تحت سلطة حكومة اية دولة اجنبية

(٥) ما للاجانب من حصانات وحقوق تمييزية ومنها فوائد الصلاحية والحماية القنصليتين مما جرى التمتع به بفضل الامتيازات او التعامل في الامبراطورية العثمانية ، قد أُلغي في العراق بصورة قطعية

(٦) المنتدب مسؤول عن التحوط لجعل النظام القضائي في العراق نظاماً يصون (أ) مصالح الاجانب (ب) القانون وعلى القدر الذي يُرى مناسباً ما في العراق حالياً من الصلاحيات الناشئة عما لطوائف معينة من المعتقدات الدينية (من مثل قوانين الاوقاف والاحوال الشخصية) . وبصورة مخصوصة يوافق المنتدب ان تمارس ولاية الاوقاف وادارتها على مقتضى الشريعة الدينية وشروط الواقفين

(٧) الى ان تبرم اتفاقات مخصوصة مع الدول الاجنبية فيما خص العراق ، تنطبق عليها معاهدات تبادل المجرمين النافذة المعقودة بين دول اجنبية والمنتدب

(٨) يضمن المنتدب للجميع تامّ حرية الضمير وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة ، حرية لا تتقيد الأَ بصيانة النظام العام والآداب العامة . ولن يكون اي تمييز او تفريق فيما بين اهالي العراق على اساس العنصرية او الدين او اللغة . وعلى المنتدب ان يروّج التعليم بلغات العراق الوطنية

وحقُ كل طائفة في اقامة مدارسها الخاصة لتعليم ابنائها بلغتها الخاصة (مع مراعاة ما قد تفرضه الادارة من المقتضيات التهذيبية العمومية) حق لا يجوز انكاره او انتقاصه

(٩) ليس في هذا الانتداب شيء يؤوَّل بما يفيد تحويل المنتدب سلطة للتدخل في ادارة المعابد المقدسة ؛ وحصاناتها مضمونة

(١٠) المنتدب مسؤول عن ممارسة ما قد يُقتضى من الاشراف على العمل

التبشيري في العراق على حسب ما يلزم لصيانة النظام العام وحسن الادارة . وتبعاً لهذا الاشراف ، لن يتخذ في العراق ايا تدبير لاعاقة هذا العمل او التدخل فيه او للتصدي لاي مبشر بمعاملة استثنائية على اساس الدين او القومية

(١١) على المنتدب ان يتحوط ان لا تقع معاملة استثنائية ضد رعايا اية دولة من اعضاء جامعة الامم (ويدخل في الرعايا الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في مقابلة رعايا المنتدب او رعايا اية دولة اجنبية في الامور المتصلة بالضرائب ، او التجارة او الملاحة ، او تعاطي الصناعات او الحرف والمهن ، او في معاملة السفن التجارية او السفن الجوية المدنية[1] . وكذلك لا يكون من معاملة استثنائية في العراق ضد البضائع الصادرة من اي من الدول المتقدم ذكرها او المرسلة اليها ويكون هنالك حرية لمرور البضائع (الترانسيت) بشروط عادلة عَبر المنطقة الانتدابية

وتبعاً لما تقدم يجوز للحكومة العراقية بمشورة المنتدب ان تفرض ما قد تراه لازماً من الضرائب والرسوم الجمركية وان تتخذ ما تتراءى لها افضليته من الاجراءات لتنشيط احياء مرافق (موارد) البلاد الطبيعية ولصيانة مصالح السكان

وليس في هذه المادة شيء يمنع الحكومة العراقية عند مشورة المنتدب من عقد اتفاق جمركي مخصوص مع اية دولة كانت ارضها القطرية بكاملها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية او في بلاد العرب

(١٢) ينضم المنتدب باسم العراق لاي اتفاقات دولية عمومية مبرمة او تبرم فيما بعد باجازة جامعة الامم فيما خص الاتجار بالرقيق ، او بالاسلحة والذخائر ، او بالمخدّرات ، او مما اتصل بالمساواة التجارية ، او حرية المرور (الترانسيت) والملاحة ، او قوانين الملاحة الجوية ، او مواصلات السكك الحديدية ، او البريدية ، او البرقية (التلغرافية) او اللاسلكية ، او الحقوق الفنية او الادبية او الصناعية

(١٣) يُحرز المنتدب تعاون الحكومة العراقية بقدر ما تسمح الظروف الاجتماعية والدينية وغيرها في تنفيذ اية سياسة مشتركة تتخذها جامعة الامم لاجل مقاومة الاوبئة ومنها النباتية والحيوانية ومنعها

---

(١) تمييزاً عن العسكرية او الحربية

(١٤) يضمن المنتدب ان يحصل في خلال ١٢ شهراً من نفاذ هذا الانتداب استنان قانون آثار ويضمن تنفيذه ويكون قانوناً قائماً على اساس المادة ٤٢١ الواقعة في القسم ١٣ من معاهدة الصلح مع تركيا . ويحل هـذا القانون محل قانون الآثار العثماني السابق ويضمن المساواة في المعاملة في امر البحث والتنقيب الاثري لرعايا جميع الدول الداخلة في جامعة الامم

(١٥) عند نفاذ القانون الاساسي يجب التوصل الى تدبير يتفق عليه بين المنتدب والحكومة العراقية لاجل تقرير الشروط التي بمقتضاها تتسلم الحكومة العراقيـة الاشغال العمومية وسائر الاعمال (الخدمات) ذات الصفة الدائمة وتنتقل منفعة هذه الاشغال والاعمال الى الحكومة العراقية . وهذا التدبير يبلغ الى مجلس جامعة الامم

(١٦) ليس في هذا الانتداب ما يمنع المنتدب من انشاء نظام استقـلال اداري محلي للمناطق المتغلب فيها العنصر الكردي في العراق على ما قد يرى المنتدب مناسباً

(١٧) على المنتدب ان يضع لمجلس جامعة الامم تقريراً سنوياً عما يكون قد اتخذ في خلال العام من التدابير في سبيل القيام باحكام الانتداب . وتبلغ مع التقرير نسخ جميع ما يكون قد أُصدر او نُشر في خلال العام من قوانين او انظمة

(١٨) يُقتضى رضى مجلس الجامعة في امر اي تعديل في نصوص الانتداب الحالي على انه في حالة تعديل يقترحه المنتدب فهذا الرضى يمكن منحه باكثرية المجلس

(١٩) اذا نشأ بين اعضاء جامعة الامم اي خلاف ذي صلة بتفسير هذه الاحكام (النصوص) او تطبيقها مما لا يُستطاع حله عن طريق المفاوضة ، فهـذا الخلاف يُرفع (يجب رفعه) الى محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٤ من عهد جامعة الامم

(٢٠) في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للمنتدب بفضل هذا « التصريح »[1]

---

(١) ورود هذه العبارة في هذه المادة من الانتداب العراقي وفي المادة ٢٨ من صيغة الانتداب الفلسطيني لسنة ١٩٢١ لا يغير ما ذهبنا اليه من الاحتمال المفصل في الفقرة ٩٠ من هذا الكتاب بل قد يؤول الى تأييده ، اذ لا معنى لعبارة « بفضل هذا التصريح » في الانتداب العراقي الذي لم يرد فيه ذكر اي تصريح وقد يكون ورودها فيه من قبيل السهو في النقل عن صيغة ١٩٢١ للانتداب الفلسطيني او من قبيل التعمية والتضليل . وقد يكون المقصود التصريح اي الاجازة — اجازة الانتداب — من مجلس الجامعة

يجب على مجلس جامعة الامم ان يتخذ ما قد يُرى لازماً من التدابير مما يضمن بكفالة الجامعة ان الحكومة العراقية تقوم على وجه الكمال بما يكون قد التزمه المنتدب بصورة قانونية من الالتزامات المالية في مدة الانتداب ومنها حقوق الموظفين العموميين بالتقاعد او المكافأة

هذه النسخة الحالية تودع في خزانة اوراق جامعة الامم . ويرسل السكرتير العام لجامعة الامم بصور مصدقة الى جميع الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع تركيا

الملحق الرابع

صيغة الانتداب الفلسطيني النهائية

المرفوعة الى مجلس جامعة الامم للاجازة [١]

مجلس جامعة الامم

(أ) = (أ) من العراقي (الملحق الثالث

(ب) وحيث ان الفرقاء السامين المتعاقدين بالمادة ٩٥ من المعاهدة المذكورة اتفقوا ان يَكِلُوا عملًا باحكام المادة ٢٢ « ادارة فلسطين » ضمن ما قد تعينه دول الحلفاء الرئيسية من حدود الى منتدب تختاره الدول المشار اليها

(ج) وحيث ان الفرقاء السامين المتعاقدين بنفس المادة [٢] اتفقوا ايضاً ان يكون المنتدب مسؤولاً عن ان يضع موضع العمل التصريح الذي اصدرته في

---

(١) اخذاً عن الكتاب الابيض رقم ١٥٠٠ وقد جاء فيه ان هذه الصيغة قدمت للبرلمان بأمر الملك في شهر آب ١٩٢١ ومعنى العلامة = ان الفقرة او المادة مثل فقرة او مادة في ملحق آخر

(٢) هكذا في الاصل والمقصود المادة ٩٥ من معاهدة سيفر

الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ واتخذته سائر دول الحلفاء تحبيذاً لانشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي مع كونه مفهوماً جلياً انه ينبغي ان لا يفعل شيء قد يجحف بما للمجتمعات غير اليهودية القائمة في فلسطين من الحقوق المدنية والدينية او بما يتمتع به يهود في اية بلاد اخرى من الحقوق والاحوال السياسية

(د) وحيث انه بذلك قد حصل الاعتراف بما للشعب اليهودي من الصلة التاريخية بفلسطين وبموجبات اقامتهم من جديد لوطنهم القومي في تلك البلاد

« هـ » « و » « ز » « ح » = « ج » « د » « هـ » « و » من العراقي

(١) يكون لصاحب الجلالة البريطانية الحق ان يمارس بصفة المنتدب جميع ما يستقر في حكومة دولة ذات سيادة من الصلاحيات غير مقيدة الأ بما يكون قد قيدها من نصوص احكام الانتداب الحالي

(٢) يجب ان يكون المنتدب مسؤولاً عن وضع البلاد في ما يضمن انشاء الوطن القومي اليهودي كما تقدم النص في المقدمة ويضمن تطور منشئات الحكم الذاتي من الاحوال السياسية والادارية والاقتصادية وعن صيانة حقوق جميع اهالي فلسطين المدنية والدينية من دون نظر الى الجنس او الدين

(٣) يجب على المنتدب ان يشجع اوسع درجات الحكم الذاتي للجهات (او النواحي) مما يلتئم مع الاحوال السائدة فيها

(٤) يجب الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة بصفة هيئة عمومية لمقصد الاشارة على « ادارة فلسطين » والتعاون معها في ما قد يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتبعاً لرقابة « الادارة » بصورة دائمة تساعد الوكالة اليهودية في تطور البلاد وتشترك فيه

و « الجمعية الصهيونية » طالما تشكيلها ودستورها هما في رأي المنتدب مناسبان يجب ان يُعترف بها وكالة يهودية ويجب عليها ان تتخذ بالتداول مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية اجرآت لاحراز تعاون جميع اليهود الذين يريدون ان يساعدوا في انشاء الوطن القومي اليهودي

(٥) = (٤) من العراقي

(٦) مع ضمانة عدم الاجحاف بما لسائر الفئات من السكان من حقوق ومن مركز يجب على « ادارة فلسطين » ان تسهل المهاجرة اليهوديـة في احوال مناسبة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهوديـة المشار اليها في المادة ٤ استقرار اليهود المتراصّ على الارض ومنها ما لا يحتاج اليه للمقاصد العامـة من اراضي الحكومة والاراضي العطل

(٧) « ادارة فلسطين » مسؤولة عن استـنان قانون جنسية ويجب ان يشتمل هذا القانون على احكام صيغة تسهّل الحصول على التابعية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون مقامهم الدائم في فلسطين

(٨) = (٥) من العراقي

(٩) = (٦) من العراقي

(١٠) = (٧) من العراقي

(١١) يجب على « ادارة فلسطين » ان تتخذ كل ما يلزم من التدابير لصيانة مصالح المجتمع فيما يتصل بتطور البلاد وتبعاً لما جاء في المادة ٣١١ من معاهدة الصلح مع تركيا يكون لها « الادارة » كامل الصلاحية لتدبر ملكية عامة او تولٍّ عامٍّ لاي مرفق (مورد) من مرافق البلاد الطبيعية او اي عمل او خدمة او منفعة من الاعمال والخدمات والمنافع العمومية مما أُنشيء او يُنشأ في البلاد. وعلى « الادارة» ان تدخل (تستحدث) نظام اراضٍ مناسب لحاجات البلاد تُراعى فيه في جملة ما يراعى الرغبة في تنشيط الاستقرار المتراصّ والزراعة الكثيفة

وللادارة ان تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة ٤ على شروط عادلة ان تنشيء او تدير الاشغال العمومية والخدمات العمومية والمنافع العمومية وتحيي اي مرفق من مرافق البلاد الطبيعية وذلك بقـدر ما لا تكون « الادارة » نفسها هي المتولية لهذه الامور بصورة مباشرة . وكل اتفاق من هـذا القبيل يجب ان يقتضي فيه ان لا يتجاوز ما توزعه هذه الوكالة من الارباح مباشرة او بصورة غير مباشرة معدلاً معقولاً من فائدة راس المال ، وما يتجاوز ذلك القدر من الارباح يجب على الوكالة ان تستخدمه لمنفعة البلاد بصورة تجيزها « الادارة »

(١٢) = (٣) من العراقي

(١٣) كل مسؤولية مما يتصل بالاماكن المقدسة والمباني او المواقع الدينية في فلسطين ومنها المسؤولية عن المحافظة على الحقوق القائمة وضمانة حرية الدخول الى الاماكن المقدسة والى المباني والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة مع ضمانة مقتضيات النظام العام والرونق — كل مسؤولية من هذا القبيل قد تحملها المنتدب ، وتكون مسؤوليته فقط تجاه جامعة الامم في جميع ما يتصل بما تقدم بيانه من الامور على انه ليس في هذه المادة شيء يمنع المنتدب من الدخول فيما قد يراه معقولاً من اتفاق (ترتيب) مع « الادارة » لاجل القيام باحكام هذه المادة : وعلى انه ليس في هذا الانتداب ما يؤوّل بما يفيد تحويل المنتدب سلطة للتدخل في نظام او ادارة المعابد الاسلامية البحتة المضمونة حصاناتها

(١٤) وفقاً للمادة ٩٥ من معاهدة الصلح مع تركيا يتعهد المنتدب ان يعين حالما يمكن لجنة مخصوصة لتدرس وتنظم جميع المسائل والمطالب (الادعاآت) مما يتصل بمختلف الطوائف الدينية . ويحسب الحساب في تأليف هذه اللجنة للمصالح الدينية ذات الشأن . ورئيس هذه اللجنة يعينه مجلس جامعة الامم . ويكون واجب هذه اللجنة ان تضمن تسليم اماكن مقدسة ومبانٍ او مواقع دينية معينة ينظر اليها اتباع دين مخصوص نظر تكريم مخصوص الى هيئات مناسبة تكون ممثلة لاتباع الدين ذي الشأن لتتولاها تولياً دائماً . وتخيّر ما يصير تسليمه على هذه الصورة من الاماكن المقدسة والمباني او المواقع الدينية تقوم به اللجنة تبعاً لاجازة المنتدب

الاَّ ان حق المنتدب وواجبه من حيث صيانة النظام والرونق في المكان في كل حالة من الحالات التي شملتها هذه المادة هما حق وواجب غير متأثرين بما جاء فيها (المادة) وتكون المباني والمواقع تابعة لاحكام ما قد يُستنّ في فلسطين بمصادقة المنتدب من قوانين مختصة بالانصاب العمومية

وحقوق التولي المخولة بهذه المادة تكفلها جامعة الامم

(١٥) = (٨) من العراقي (على ان تضاف العبارة الاتية في آخر الفقرة الاولى)

ولن يحجب عن فلسطين شخصٌ ما على اساس معتقده الديني

(١٦) = (١٠) من العراقي

(١٧) «لادارة فلسطين» ان تنظم على اساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام وللدفاع عن البلاد وذلك تبعاً لاشراف المنتدب الا انه لا يجوز لها ان تستعمل هذه القوات لمقاصد غير المقاصد المتقدم بيانها الا برضى المنتدب . ولغير هذه المقاصد لا يجوز لادارة فلسطين ان تؤلف (تجند) او تقيم قوات عسكرية (حربية) او بحرية او جوية

الفقرتان الثانية والثالثة مثل الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٢ من العراقي

(١٨) = (١١) من العراقي باضافة عبارة : «ولسائر احكام هذا الانتداب» بعد عبارة « تبعاً لما تقدم » في الفقرة الثانية

(١٩) = (١٢) من العراقي

(٢٠) = يتعاون المنتدب باسم «ادارة فلسطين». والتتمة مثل ١٣ من العراقي

(٢١) = (١٤) من العراقي

(٢٢) يجب ان تكون الانكليزية والعربية والعبرية لغات فلسطين الرسمية . واي كلام او نقش بالعربية على ورق البول او على العملة في فلسطين يجب ان يعاد بالعبرية واي كلام او نقش بالعبرية يجب ان يعاد بالعربية

(٢٣) يجب على « ادارة فلسطين » ان تعترف بما لكل طائفة في فلسطين من الايام المقدسة ايام راحة قانونية لابناء الطائفة

(٢٤) = (١٧) من العراقي

(٢٥) في الاقطار (الاراضي) الواقعة بين الاردن وحد فلسطين الشرقي على ما يعين في آخر الامر يحق للمنتدب ان يؤجل او ان يحجز تطبيق ما قد يعتبره غير قابل التطبيق على الاحوال المحلية القائمة من احكام هذا الانتداب وله ان يتخذ من التدبير لادارة تلك الاقطار ما قد يعتبره هو مناسباً لتلك الاحوال على ان لا يتخذ اجراء غير متلائم مع احكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٨

(٢٦) = (١٩) من العراقي

(٢٧) = (١٨) من العراقي

(٢٨) في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للمنتدب بفضل هذا « التصريح » يجب على مجلس جامعة الامم ان يتخذ ما قد يرى لازماً من التدابير مما يضمن بصورة التأبيد بكفالة الجامعة الحقوق المحرزة بمقتضى المادتين ١٣ و ١٤ ومما يضمن بكفالة الجامعة ان حكومة فلسطين تقوم على وجهِ الكمال بالالتزامات المالية التي تكون قد التزمتها بصورة مشروعة « ادارة فلسطين » في اثناء مدة الانتداب ومنها حقوق الموظفين العموميين بالتقاعد او المكافأة

هذه النسخة الحالية تودع في خزانة اوراق جامعة الامم ويرسل السكرتير العام لجامعة الامم بصوَر مصدقة الى جميع الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع تركيا

الملحق الخامس

بيان السياسة البريطانية في فلسطين الصادر في ١٩٢٢ (١)

لقد نظر وزير المستعمرات من جديد في الموقف السياسي القائم في فلسطين محمولاً برغبة جادَّة في التوصل الى حلٍّ لتلك المسائل التي انبعث عنها قلق وعدم استقرار (ريوب) بين ظهراني فئات معينة من السكان . وبعد التشاور مع المندوب السامي لفلسطين وُضع هذا البيان (التالي). وهو يجمل الاجزاء الجوهرية من المخابرات التي دارت بين الوزير (وزير المستعمرات) ووفد الجمعية الاسلامية المسيحية الفلسطينية (٢) الذي قد جاء انكلترا واقام فيها منذ امد ؛ ويفصح عما قد حصل التوصل اليه مذ ذاك من قرارات (استنتاجات) أُخرى

ان التوتر ، الذي ساد في فلسطين ، من وقت الى آخر ، يرجع في اسبابه الى مخاوف او توهمات ، يأبهُ لها فئات عربية ، وفئات يهودية ، من السكان . وهذه

---

(١) الفقرات الثلاث المعادة في بيان ١٩٣٠ هي الكلام المحصور بين هلالين ؛ راجع الفقرات ٢٦٣ وما يليها من هذه المباحث (٢) الوفد العربي الفلسطيني الثاني

المخاوف ، فيما خص العرب ، بعضها مبني على تفاسير ، مبالغ فيها ، لمعنى التصريح المحبذ لانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، الذي صدر باسم حكومة صاحب الجلالة في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ . وقد قيلت اقوال ، غير مأذون بها ، مؤداها ان الغاية المقصودة هي استحداث فلسطين يهودية بكليتها . وقد استعملت عبارات ، من مثل القول : ان تصير فلسطين « يهودية كما ان انكلترا انكليزية » . وحكومة جلالته ترى مثل هذا الامل غير ممكن ؛ وليس مثل هذا الغرض من اغراضها . ولا توقعت حكومة جلالته ، في وقت من الاوقات ، ما يظهر ان الوفد العربي يخشاه ، اي اضمحلال العربي من سكان ولغة وثقافة في فلسطين او الاستعلاء عليه . وهم (اي الوزارة البريطانية او حكومة جلالته) يوجهون النظر الى ان عبارة التصريح المشار اليه لا ترمي الى ان فلسطين بكليتها ينبغي ان تحوّل الى وطن قومي يهودي ، بل ان هذا الوطن ينبغي ان يؤسس في فلسطين. وهنا يقال ، انه قد لُحظ بالرضى ان المؤتمر الصهيوني ، وهو الهيئة الحاكمة العليا للجمعية الصهيونية) في اجتماعه المنعقد في ١٩٢١ ، اتخذ قراراً افصح به بصفة البيان الرسمي عن الغايات الصهيونية ، وكونها « اعتزام الشعب اليهودي ان يعيش مع الشعب العربي على شرائط وحدة واحترام متبادل ، وان يجعلوا هم (اليهود) واياهم (العرب) الوطن المشترك مجتمعاً مزدهراً ، قد يضمن انشاؤه لكل شعب من شعوبه تطوراً قومياً مطمئناً (غير مقلق) »

[ومن الضروري ايضاً ان نبين ان اللجنة الصهيونية في فلسطين[1] ، وهي المعروفة الآن باللجنة الصهيونية التنفيذية بفلسطين ، لم ترغب في ان يكون لها ، وليس لها ، نصيب في ادارة البلاد العامة . ولا المركز المخصوص المعين للجمعية الصهيونية[2] بالمادة ٤ من مسوَّدة الانتداب ينطوي على اي من مثل هذه الوظائف . وذلك المركز المخصوص يختص بما يتخذ في فلسطين من التدابير ذات التأثير بالسكان اليهود ، ويُنظر فيه الى انه لهذه « الجمعية » ان تساعد في احياء تطور البلاد العام ولكنه لا يخولها ان تساهم ، لاية درجة ما في حكومتها]

---

(١) اللجنة التي وصلت فلسطين في نيسان ١٩١٨ وكانت مؤلفة وكان شأنها كما ترى في الفقرة ٣٠٤ من هذه المباحث

(٢) المراد الجمعية المسجلة بانكلترا ؛ والوكالة اليهودية تشكيل آخر

ثم انه منظور ان تكون حالة جميع رعايا فلسطين الرعوية ، في نظر القانون ، فلسطينية ؛ ولم يُقصد ابداً ان يكون لهم ، او لاي فريق منهم ، اية حالة قانونية اخرى

وفيما خص سكان فلسطين اليهود ، يظهر ان البعض منهم يخشون ان تتباعد حكومة صاحب الجلالة عن السياسة المدرجة في تصريح سنة ١٩١٧ . ولذلك فانه من الضروري ، التأكيد ، من جديد ، ان هذه المخاوف غير ذات اساس ، وان ذلك التصريح ، وقد اعيد تثبيته من قِبل مؤتمر دول الحلفاء الرئيسية في سان ريمو ، ثم اعيد تثبيته ايضاً بمعاهدة سيفر ، هو غير قابل للتغيير

[اعاد اليهود في اثناء ما انقضى من جيلين او ثلاثة تأليف مجتمع في فلسطين يبلغ اليوم ٨٠،٠٠٠ عدداً ونحو الربع منهم فلاحون او عمال في الارض . ولهذا المجتمع هيآته السياسية ، ومجلس منتخب يتولى ادارة شؤونه الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة للاشراف على مدارسه ؛ وله ربانية عُليا ينتخب صاحبها انتخاباً ومجلس ربّانيين ؛ ويتعاطى اعماله باللغة العبرية كلغة من لغات البلاد ؛ وله صحافة عبرية تسد حاجته

ولهذا المجتمع ايضاً حياته الفكرية الخاصة ومظاهر نشاط اقتصادي جدير بالذكر

فهذا المجتمع اذن ، بساكن المدينة من افراده وساكن البر منهم ، وبتشكيلاته السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ، وبلغته الخاصة ، وعاداته الخاصة ، وحياته الخاصة ، حصلت فيه مقومات « القومية »

وعندما يسأل سائل عن المراد بترقية الوطن القومي الذي في فلسطين فلمجيب ان يجيب : ليس المراد فرض قومية يهودية على اهالي فلسطين بصورة عامة بل المزيد في ترقية المجتمع اليهودي القائم الموجود فيها بمساعدة اليهود قاطبة من سائر اقطار العالم لكي يصبح هذا الوطن القومي الذي في فلسطين مركزاً يتعهده الشعب اليهودي بعنايته ويكون مبعث افتخاره

ولكي تُتاح لهذا الشعب (الذي في فلسطين) خير الفرص للتقدم الحر ، ولكي تتاح للشعب اليهودي قاطبة فرصة كاملة تتجلى فيها طاقاته ، لم يكن له بدّ من التوثق من انه هو في فلسطين بحكم الحق لا بفضل التسامح

وهذا هو السبب الذي من اجله وجب ان يكون قيام وطن قومي يهودي في

فلسطين مضموناً ضمانة دولية ، ووجب ان يُعترف رسمياً بان هذا الوطن (القومي اليهودي في هذه البلاد) مرتكز على صلة تاريخية قديمة بها

وهذا هو اذن تفسير حكومة صاحب الجلالة للوعد الصادر في ١٩١٧ ويرى الوزير ان هذا الوعد - بما يفهم منه على ما تقدم — لا يتضمن شيئاً ولا ينطوي على شيء هو مدعاة لاثارة القلق في نفوس العرب من سكان فلسطين او شعور الخيبة في نفوس اليهود

ولاجل انجاز هذه السياسة ، من الضروري ان يستطيع المجتمع اليهودي في فلسطين ان يزيد عدده عن طريق المهاجرة . وهذه المهاجرة لا يُستطاع ان يعظم مقدارها بحيث تتجاوز ما قد يكون طاقة البلاد الاقتصادية في حينه لاستيعاب القادمين الجدد . وضروري (جوهري) ان يُضمن عدم كون المهاجرين عبئاً على شعب فلسطين كمجموع ، وان لا يحرموا (المهاجرون) ايَّ فريق من السكان الحاليين من عملهم . وحتى الآن اوفت المهاجرة بهذه الشروط . وعدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني قد بلغ نحو ٢٥،٠٠٠

وضروري ايضاً ان يُضمن حجب الاشخاص غير المرغوب فيهم سياسياً عن دخول فلسطين ، وقد اتخذت « الادارة » وتتخذ في المستقبل كل احتياط في سبيل هذه الغاية]

وهنالك قصد يُقصد الى اقامة لجنة مخصوصة في فلسطين ، تؤلف بكليتها من اعضاء المجلس الاشتراعي المنتخبين من قبل الشعب لاجل التداول مع « الادارة » في الشؤون المتصلة بتنظيم المهاجرة . ولدى نشوء خلاف في الرأي فيما بين هذه اللجنة و « الادارة » يُحال الامر الى حكومة صاحب الجلالة وهي تُعيره اهتماماً مخصوصاً . وفضلاً عن ذلك ، فبموجب المادة ٨١ من مسوّدة الامر في المجلس (فلسطين) [١] ، يكون لاي طائفة دينية ، او فريق يُعتدّ به من سكان فلسطين ، حقٌّ عام بالاستئناف ، الى جامعة الامم ، عن طريق المندوب السامي ووزير المستعمرات ، في اي امر قد يعتبر ان احكام (نصوص) الانتداب عنه غير جارٍ القيام بها من قبل حكومة فلسطين

---

(١) دستور فلسطين

وفيما يتصل بامر الدستور الذي يراد الآن قيامه في فلسطين ، وقد نشرت صيغته ، يستحسن التقدم الى ايضاح مسائل معينة

وفي اول الامر نقول انه لم يكن شيء مما تقدم به الوفد العربي ذهاباً الى ان حكومة صاحب الجلالة تعهدت في اثناء الحرب بالمبادرة الى اقامة حكومة قومية مستقلة في فلسطين . وهذا القول الصادر من ناحية الوفد قول مستند الى كتاب مؤرخ في ٢٤ تشرين الاول[١] ١٩١٥ وجهه السر هنري مكماهون ، وهو اذ ذلك المندوب السامي في مصر ، الى شريف مكة وهو اليوم الملك حسين صاحب مملكة الحجاز . وقد حصل الاستشهاد بذلك الكتاب كتاباً متضمناً « وعد شريف مكة » بالاعتراف باستقلال العرب ضمن ما اقترحه من حدود وبتعضيد ذلك الاستقلال ؛ ولكن هذا العهد كان عهداً مقيداً بتحفظ ضُمّنه ذلك الكتاب نفسه فأُخرج عن نطاقه ، في جملة ما اخرج ، تلك الاقسام من سوريا الواقعة غربيَّ قضاء دمشق . وما زالت حكومة جلالته ترى في هذا التحفظ تحفظاً شاملاً ولاية بيروت ولسنجق القدس المستقل . ففلسطين كلها غربي الاردن اخرجت عن فحوى عهد السر هنري مكماهون

ومع ذلك فانه من قصد حكومة صاحب الجلالة ان تمهد لانشاء قسط كامل من الحكم الذاتي في فلسطين . ولكنهم (اي الحكومة البريطانية) يرون ، في ظروف تلك البلاد (فلسطين) المخصوصة ، ان هذا (الحكم الذاتي) ينبغي ان يُقام به ادواراً تدريجية ، وليس مفاجأة . وقد اتخذت الخطوة الاولى ، عندما انشيء المجلس الاستشاري القائم الآن ، في حين انشاء « الادارة » المدنية . وعندئذٍ صُرّح ، بلسان المندوب السامي ، ان تلك كانت الخطوة الاولى في تطوير تشكيلات الحكم الذاتي ؛ والآن يُنتوى اتخاذ خطوة ثانية بانشاء مجلس اشتراعي يشتمل على نسبة كبيرة من الاعضاء المنتخبين على اساس حق انتخابي واسع . وكان المقترح ، في المسوّدة التي قد نشرت ، ان يكون ثلاثة من اعضاء المجلس اشخاصاً غير رسميين (غير موظفين) يسميهم المندوب السامي ؛ ولكن نظراً

---

(١) انظر الحاشية في الصفحة ٣٨ والفقرة ٥٢ والفقرة ٦٦ فترى ان الوفد العربي الفلسطيني والمستر جفريس كلاهما اعتبر ٢٥ تشرين الاول ١٩١٥ تاريخاً لهذه المذكرة الخطيرة

للمعروضات التي رُفعت ، اعتراضاً على هذا النص [١] ، المستند الى اسباب وجيهة ، فان وزير المستعمرات مستعدّ لحذفه . فالمجلس الاشتراعي ، إذن يتألف من المندوب السامي ، رئيساً وعشرة اعضاء منتخبين ، وعشرة اعضاء رسميين (من الموظفين) . ويرى وزير المستعمرات انه يكون من الحكمة ان يسمح بمرور زمن قبل ايلاء فلسطين قسطاً آخر من الحكم الذاتي وتولية المجلس (الاشتراعي) فوق السلطة التنفيذية . وفي غضون هذه المدة تكون قد اصبحت تشكيلات البلاد منشأةً انشاء جيداً ، وتكون ثقة البلاد المالية قد أُقيمت على أسس متينة ، ويكون الموظفون الفلسطينيون قد استطاعوا اكتساب اختبار في صحيح اساليب الحكم . وبعد بضع سنوات يُعاد النظر في الحالة ؛ واذا كان اختبار عمل الدستور ، المنتواة الآن اقامته ، اختباراً يجيز اسداء قسط اكبر من السلطة ، أولي ممثلو الشعب المنتخبون قسطاً اكبر من السلطة

وينبه وزير المستعمرات الى ان « الادارة » الحالية قد تم لها التخلي ، لمجلس اعلى منتخب من قبل طائفة فلسطين الاسلامية ، عن كامل ولاية الاوقاف (الدينية) الاسلامية والمحاكم الدينية الاسلامية . والى هذا المجلس اعادت « الادارة » ايضاً ، باختيارها هي ، ايرادات جديرة بالذكر لاوقاف قديمة كانت الحكومة التركية قد ضبطتها . وتلك دائرة المعارف العمومية ايضاً تتلقى مشورة من لجنة ممثلة لجميع فئات السكان ؛ ولدائرة التجارة والصناعة فائدة التعاون مع غرف التجارة التي قد أُنشئت في المراكز الرئيسية . ومن قصد « الادارة » ان تشرك بصورة متزايدة لجاناً تمثيلية مماثلة لما تقدم مع مختلف دوائر الحكومة

ويعتقد وزير المستعمرات ان سياسة على هذه الرسوم (الأُسس) ، مقترنة باستدامة اوفى درجات الحرية الدينية في فلسطين ، وبدقيق الاعتبار لحقوق كل طائفة فيما خص الاماكن المقدسة ، لا بدّ ان تلقى بالقبول من جهة فئات السكان على انواعها ، وانه على هذا الاساس تستطاع اقامة (بناء) روح التعاون الذي عليه يجب ان يتوقف ، لمدًى كبير ، تقدم البلاد المقدسة وفلاحها المستقبلان

تنبيه — هذه ترجمة حرفية دقيقة اقرب ما يكون الى الاصل الانكليزي الدقيق الخطير

(١) النص عن ثلاثة غير موظفين يعينون تعييناً

الملحق السادس

الانتداب الفلسطيني — الاردني كما اجيز في ٢٤ تموز ١٩٢٢[١]

مجلس جامعة الامم

(أ) حيث ان دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت لاجل غرض العمل باحكام المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ان تكل ، الى منتدب اختارته الدول المذكورة ،

---

(١) بقرار اتخذه مجلس جامعة الامم في ١٦ ايلول ١٩٢٢ عملاً باقتراح من الحكومة البريطانية اعلن ان احكاماً معينة من الانتداب الفلسطيني وفقاً للمادة ٢٥ من الانتداب الفلسطيني لا تطبق

« على القطر المعروف بشرقي الاردن الذي يشمل كل ما هو واقع الى »
« الشرق من خط يمتد من نقطة تبعد ميلين غربي بلدة العقبة الواقعة على »
« خليج العقبة ثم يمتد في وسط وادي عربة ووسط البحر الميت ووسط »
« نهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن هنالك مع وسط ذلك النهر »
« الى الحد السوري »

وقد ورد في نفس القرار المذكور :

« في معرض تطبيق الانتداب على شرقي الاردن ذلك العمل الذي »
« يتخذ في فلسطين من قِبل « ادارة » هذه البلاد (فلسطين) يتخذ »
« من قبل ادارة شرقي الاردن تحت اشراف المنتدب العام »

وفي الوقت نفسه صادق المجلس على تصريح من الحكومة البريطانية كان نصه كما يلي :

« تقبل حكومة صاحب الجلالة المسؤولية الكاملة بصفة المنتدب »
« عن شرقي الاردن وتتعهد ان ما يتخذ من التدبير لادارة هذا القطر »
« وفقاً للمادة ٢٥ من الانتداب لا يكون بصورة من الصوَر غير متلائم »
« مع احكام الانتداب التي ليست بهذا القرار معلناً عدم قابليتها للتطبيق »

تنبيه — النص والحاشية مأخوذان عن كتاب نظام الانتداب لمؤلفه المستر نورمان بنتويتش.
راجع الفقرات ٨٤ — ٩٢ من هذه المباحث

ادارة قطر فلسطين ، الذي كان فيما سبق تابعاً للامبراطورية التركية ، ضمن ما قد تعينه له الدول المذكورة من حدود

(ب) وحيث ان دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت ايضاً ان يكون المنتدب مسؤولاً عن (البقية بقية الفقرة « ج » من صيغة ١٩٢١ — الملحق الرابع)

« ج » « د » « هـ » « و » = « د » « هـ » « و » « ز » من صيغة ١٩٢١ (الملحق الرابع)

(ز) وحيث انه منصوص بالفقرة ٨ من المادة ٢٢ المتقدم ذكرها ان ما يمارسه المنتدب من درجات الصلاحية او الرقابة او الادارة ان لم يكن قد حصل الاتفاق عليه من قِبل فيما بين اعضاء الجامعة يُعين بالنص من قِبل مجلس جامعة الامم

(ح) **مثبتاً الانتداب المذكور يعين نصوصه كما يلي :**

(١) يكون للمنتدب تام صلاحيات الاشتراع والادارة غير مقيدة الا بما يكون قد قيدها من احكام هذا الانتداب

(٢) = (٢) من صيغة ١٩٢١

(٣) يجب على المنتدب ، بقدر ما تسمح الظروف ، ان يشجع الحكم المحلي الذاتي (الاستقلال الاداري المحلي)

٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ = ٤، ٥، ٦، ٧ من صيغة ١٩٢١

(٨) ما للاجانب من حقوق تمييزية وحصانات ومنها فوائد الصلاحية والحماية القنصليتين على ما جرى التمتع بها بفضل الامتيازات او التعامل في الامبراطورية العثمانية لا يكون مطبقاً في فلسطين

وهذه الحقوق التمييزية والحصانات ، عند نهاية الانتداب ، على الفور ، تعاد ، اما بكاملها ، او بما قد يكون قد حصل الاتفاق عليه ، بين الدول ذات الشأن ، من تعديلات فيها ؛ ما لم تكن الدول التي في اول آب ١٩١٤ تمتع رعاياها بها قد تنازلت من قبل عن حق اعادتها او وافقت على عدم تطبيقها لمدة معينة

(٩) يجب ان يكون المنتدب مسؤولاً عن التحوط لجعل النظام القضائي في فلسطين نظاماً يضمن للاجانب وللوطنيين كفالة كاملة لحقوقهم

يجب ان يضمن بصورة كاملة احترام ما للشعوب والطوائف المختلفة من الاحوال

الشخصية واحترام مصالحهم الدينية . وبصورة مخصوصة ولاية الاوقاف وادارتها فانهما تمارسان على وفق القانون الديني وشروط الواقفين

(١٠) = (١٠) من صيغة ١٩٢١

(١١) = (١١) من صيغة ١٩٢١ ؛ والفرق الوحيد احلال عبارة : « وتبعاً لاي التزامات دولية قبلها المنتدب » محل عبارة « وتبعاً لما جاء في المادة ٢١١ من معاهدة الصلح مع تركيا »

(١٢) و (١٣) = ١٢ و ١٣ من صيغة ١٩٢١

(١٤) يجب على المنتدب ان يعين لجنة مخصوصة لتدرس وتعين وتقرر الحقوق والمطالب (الادعاآت) مما يتصل بالاماكن المقدسة ومما يختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين من الحقوق والمطالب . وتعرض على مجلس الجامعة للاجازة كيفية تسمية هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها ولا تعين اللجنة ولا تتقلد وظائفها من دون اجازة المجلس

١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ = ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من صيغة ١٩٢١

(٢١) يضمن المنتدب ان يحصل في خلال ١٢ شهراً من هذا التاريخ استنان قانون آثار ، ويضمن نفاذ هذا القانون ، ويكون قانوناً قائماً على اساس القواعد الاتية . ويجب ان يضمن هذا القانون المساواة في المعاملة في امر الحفريات والبحث (التنقيب) الاثري لرعايا جميع الدول التي هي اعضاء في جامعة الامم

(١) كلمة « آثار » تعني كل بناء او اي اثرٍ لعمل بشري سابق في تاريخه لسنة ١٧٠٠ ب.م

(٢) قانون حماية الآثار يجب ان يسير ، على الاولى ، بالتشجيع لا بالتهديد

واي شخص يكون قد اكتشف اثراً من دون ان يكون مزوداً بالمأذونية المشار اليها في الفقرة ٥ ، ويبلغ امر اكتشافه الى مأمور من الدائرة المختصة يجب ان يكافأ بحسب قيمة الاكتشاف

(٣) لا يجوز التخلي عن اثر الا الى الدائرة المختصة ما لم تتنازل هذه الدائرة عن تحوز هذا الاثر

لا يجوز اخراج اثر من البلاد من دون رخصة اصدار من الدائرة المذكورة

(٤) ايما شخص ، بقصد او عن طريق قلة الاحتراز ، يتلف او يعطب اثراً ، يكون عرضة لعقوبة تعين

(٥) لا يجوز السماح بكشف (تنظيف) ارض ، او بحفر بقصد العثور على الاثار ، الا لاشخاص يؤذن لهم في ذلك من قِبل الدائرة المختصة ؛ وتكون الغرامة عقوبة المخالفة

(٦) يجب تعيين شروط عادلة لنزع ملكية الاراضي التي قد تكون ذات قيمة تاريخية او اثرية نزعاً وقتياً او دائماً

(٧) يجب ان لا يعطى الاذن باجراء الحفريات الا للاشخاص الذين يبينون ضمانات كافية عن خبرتهم الاثرية . ولا يجوز « لادارة فلسطين » ، في امر منح هذه الاذون ، ان تتصرف بصورة تخرج بها علماء من اي امة تكون من دون اسباب جيدة

(٨) يجوز ان تقسم نتائج الحفريات بين الحافر والدائرة المختصة على نسبة تعينها تلك الدائرة . واذا كانت القسمة تبدو مستحيلة لاسباب علمية تعين دفع تعويض عادل للحافر عوضاً عن جزء مما اكتشف

(٢٢) و (٢٣) = ٢٢ و ٢٣ من صيغة ١٩٢١

(٢٤) = ٢٤ من صيغة ١٩٢١ (باضافة عبارة « على حسب ما يرضي المجلس » بعد كلمة « الامم »

(٢٥) = ٢٥ من صيغة ١٩٢١ (باضافة عبارة « برضى مجلس جامعة الامم » بعد كلمة « يحجز »)

(٢٦) = ٢٦ من صيغة ١٩٢١ (باضافة عبارة : « يوافق المنتدب انه » في اول المادة

(٢٧) يُقتضى رضى مجلس جامعة الامم في امر اي تعديل في نصوص هذا الانتداب

(٢٨) في حالة انتهاء الانتداب الممنوح بهذا الصك للمنتدب يجب على مجلس جامعة الامم ان يتخذ ما قد يرى لازماً من التدابير مما يضمن بصورة التأبيد ، بكفالة الجامعة ، الحقوق المحررة بمقتضى المادتين ١٣ و ١٤ ، وان يبذل نفوذه

ليضمن بكفالة الجامعة ان حكومة فلسطين تقوم على وجه الكمال بالالتزامات المالية التي تكون قد التزمتها بصورة مشروعة « ادارة فلسطين » في اثناء مدة الانتداب ومنها حقوق الموظفين بالتقاعد او المكافأة

هذه الوثيقة باصلها تُودع في خزانة اوراق جامعة الامم ويرسل السكرتير العام لجامعة الامم بصور مصدقة عنها الى جميع اعضاء الجامعة

تمَّ في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة ١٩٢٢

الملحق السابع

الانتداب السوري اللبناني كما اجازه مجلس جامعة الامم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ (١)

عاليه في ٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٣

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان الى وكيل حاكم لبنان الكبير ومندوب المفوض السامي

اتشرف بابلاغكم ان فخامة رئيس الوزارد انبأني بزوال الحوائل السياسية (٢) التي اخرت حتى الان تطبيق الانتداب لسوريا ولبنان، الذي عهدت فيه جمعية الامم الى الجمهورية الفرنسوية. فقد اثبت مجلس الجمعية في جلسة ٢٩ ايلول ان الانتداب لسوريا ولبنان والانتداب لفلسطين دخلا كلاهما في دور التنفيذ

فبناءً عليه سيطبق هذا الانتداب من الان فصاعداً وفقاً لاحكام « تصريح » لندرا المؤرخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ الذي اتشرف بارسال نسخة منه اليكم مع هذا الكتاب

---

(١) اخذاً عن العدد ١٧٠٦ من « جريدة لبنان الكبير الرسمية » الصادر في ١٩ تشرين الاول ١٩٢٣

(٢) الاصح « الديبلوماسية »

واني معتمد على معاونتكم ونير فكرتكم في الوصول الى خاتمة حسنة لمهمة التمدين التي فوضتها جمعية الامم الى فرنسا واولتها شرف القيام بها لخير البلدان التي يشملها الانتداب

الامضاء : ويغان

مجلس جمعية الامم

(أ) لما كانت الدول المتحالفة الكبرى[١] متفقة على انتداب احدى الدول[٢] لاراضي سوريا ولبنان التي كانت جزءاً من السلطنة العثمانية والتي ستعين الدول المذكورة حدودها ، لتقوم تلك الدولة باسداء النصح والمساعدة لها وبارشاد اهلها في ادارة بلادهم طبقاً لاحكام المادة ٢٢ (الفقرة الرابعة) من عهد جمعية الامم

(ب) ولما كانت الدول المتحالفة الكبرى قد قررت ان تنتدب[٣] للاراضي المتقدم ذكرها حكومة الجمهورية الفرنسوية فقبلت هذا الانتداب

(ج) ولما كانت الحكومة الفرنسوية قد قبلت ايضاً نصوص هذا الانتداب المدرجة في المواد التالية فعرضت على جمعية الامم للموافقة عليها

(د) ولما كانت الحكومة المذكورة قد تعهدت بان تنفذ[٤] الانتداب باسم جمعية الامم طبقاً للمواد المشار اليها

« هـ » ، « و » = « ز » ، « ح » من الفلسطيني — ١٩٢٢ (الملحق السادس)

(١) تضع الدولة المنتدبة نظاماً اساسياً لسوريا ولبنان في خلال ثلاث سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع في تطبيق هذا الانتداب ويعدُّ هذا النظام الاساسي بالاتفاق مع السلطات الوطنية ، وينظر فيه بعين الاعتبار الى حقوق جميع الاهلين في الاراضي المذكورة والى مصالحهم واما نيهم ، وينص فيه على اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تسهل لسوريا ولبنان سبيل النموّ والتقدم المتوالي كدولتين مستقلتين

---

(١) الاصح « الرئيسية »

(٢) الاصح : ان تكل اراضي سوريا ولبنان الى دولة منتدبة مكلفة اسداء المشورة والمساعدة والارشاد

(٣) الاصح: ان « تمنح الانتداب »

(٤) الاصح « تمارس »

وتسيّر ادارة سوريا ولبنان طبقاً لروح هذا الانتداب ريثما يشرع في تنفيذ النظام الاساسي

وتؤيد الدولة المنتدبة الاستقلال الاداري المحلى فيهما بكل مـا تسمح به الاحوال (١)

(٢) يمكن الدولة المنتدبة ان تبقي جنودها في الاراضي المار ذكرها لاجل الدفاع عنها ويمكنها ايضاً ، الى ان ينفذ النظام الاساسي ويُعاد الامن الى نصابه (٢)، ان تنظم القوات المحلية اللازمة (المعروفة بالميليس) للدفاع عن تلك الاراضي وان تستخدمها في هذا السبيل وفي حفظ النظام . ولا يجند افراد القوات المذكورة الاَّ من اهل الاراضي المشار اليها

وبعد ذاك تصبح تلك القوات تابعة للسلطات المحلية مع الاحتفاظ بما يجب ان يبقى للدولة المنتدبة من حق السلطة والمراقبة عليها . ولا يجوز استخدامها لغايات غير التي تقدم ذكرها الاَّ بترخيص من الدولة المنتدبة

(الفقرتان الثالثة والرابعة مثل الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ من الفلسطيني والمادة ٣ من العراقي)

(٣) = ٣ من العراقي و١٢ من الفلسطيني

(٤) = ٤ من العراقي و ٥ من الفلسطيني

(٥) = ٨ من الفلسطيني ١٩٢٢ باضافة الفقرة الاتية بين الفقرتين :

على ان المحاكم القنصلية الاجنبية تستمر على القيام باعمالهـا الى ان يشرع في تنفيذ النظام القضائي الجديد المنصوص عنه في المادة السادسة

(٦) = ٩ من الفلسطيني ١٩٢٢ (انظر ٦ من العراقي)

(٧) = ٧ من العراقي (وانظر ١٠ من الفلسطيني)

(٨) = ٨ من العراقي وتقابل ١٥ من الفلسطيني

(٩) = ٩ من العراقي

(١٠) = ١٠ من العراقي و ١٦ من الفلسطيني باضافة النص التالي :

---

(١) ترجمة هذه الفقرة غير دقيقة وهي في الاصل عين المادة ٣ من الانتداب الفلسطيني ١٩٢٢

(٢) الاصح : الى ان تشكل ادارة الامن العام من جديد

وتستطيع هذه البعثات ان تشتغل ايضاً بامور التعليم والاسعاف العام مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة والحكومات المحلية من الحق العام في سن الانظمة وبسط المراقبة فيما يختص بالتربية والتعليم والاسعاف العام

(١١) (الفقرة الاولى مثل الفقرة الاولى في ١١ من العراقي و١٨ من الفلسطيني)

وتستطيع الدولة المنتدبة مع الاحتفاظ بالاحكام المتقدمة ان تضع جميع الرسوم التي تعتبر لازمة من جمركية وغيرها او ان تحمل الحكومات المحلية على وضعها . ويمكن الدولة المنتدبة ايضاً او الحكومة المحلية التي تعمل بحسب مشورتها ان تعقد لدواعي الجوار اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة

وكذلك يمكن الدولة المنتدبة مع الاحتفاظ باحكام الفقرة الاولى من هذه المادة ان تتخذ هي جميع التدابير التي من شأنها انماء الموارد الطبيعية في الاراضي المذكورة وصون مصالح الاهلين او ان تحمل آخرين على اتخاذها

اما الامتيازات التي يراد بها انماء تلك الموارد الطبيعية فتمنح من غير ان يقع في منحها اقل تمييز بسبب الجنسية ، بين التابعين لجميع الدول اعضاء جمعية الامم . وانما يكون ذلك بشروط تبقى معها سلطة الحكومة المحلية سليمة مصونة . ولا يجوز منح امتياز تكون له صفة احتكار عام . على ان هذا الشرط لا يحول دون حق الدولة المنتدبة في انشاء احتكارات تنحصر في مسائل الرسوم والضرائب رغبة في مصلحة سوريا ولبنان ، وبغية الحصول على موارد من الضرائب تكون اكثر انطباقاً من سواها على الحاجات المحلية او بقصد انماء الموارد الطبيعية في بعض الاحوال اما بواسطة الحكومة مباشرة واما بواسطة هيأة اخرى خاضعة لمراقبتها ، على شرط ان لا ينجم عن ذلك مباشرة او بالواسطة اقل احتكار لتلك الموارد الطبيعية لمصلحة الدولة المنتدبة او لمصلحة التابعين لها او اقل تفضيل لا يتفق مع قاعدة المساواة الاقتصادية والتجارية والصناعية المضمونة بما تقدم

(١٢) = ١٢ من العراقي و ١٩ من الفلسطيني

(١٣) = ١٣ من العراقي و٢٠ من الفلسطيني

(١٤) = ٢١ من الفلسطيني ١٩٢٢

(١٥) = ١٥ من العراقي

(١٦) ان اللغتين الافرنسية والعربية تعتبران رسميتين في لبنان وسوريا

(١٧) = ٢٤ من الفلسطيني ١٩٢٢ (١٧ من العراقي)

(١٨) = ٢٧ من الفلسطيني ١٩٢٢

(١٩) يناط بمجلس جمعية الامم عند انتهاء مدة الانتداب ان يصرف كل نفوذه في سبيل محافظة سوريا ولبنان على القيام بالعهود المالية ومنها المرتبات او معاشات التقاعد القانونية التي كانت ادارة لبنان وسوريا متعهدة بها في مدة الانتداب

(٢٠) = ٢٦ من الفلسطيني ١٩٢٢

الملحق الثامن

معاهدة لوزان [١]

المادة ١٦ : بهذه (المادة) تتنازل تركيا عن جميع الحقوق كائنة ما تكون على (وفيما خص) الاقطار الواقعة خارج الحدود المنصوص عنها في هذه المعاهدة وعلى (و فيما خص) الجزُر غير الجزُر المعترف بسيادتها (سيادة تركيا) عليها بهذه المعاهدة ؛ ومصير (مستقبل) هذه الاقطار وهـذه الجزر جارٍ تدبره او يجري (فيما بعد) بين ذوي المصلحة فيه [٢]

ان احكام هذه المادة لا تُجحف باي اتفاقات مخصوصة ناشئة عن صلات الجوار مما عُقد او قد يُعقد فيما بين تركيا واية بلدان مجاورة لها

---

(١) الموقع عليها في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ؛ راجع الفقرات ١١ – ١٦ من هذه المباحث

(٢) مما يؤيد الحجة المفصلة في الفقرات ١١ ١٦ من هـذه المباحث عطف « الجزر » على « الاقطار » في حكم العبارة الاخيرة من هذه الفقرة

المادة ٣٥ : تتعهد تركيا ان تعترف بكامل قوة معاهدات الصلح والاتفاقات الاضافية المعقودة بين الدول المتعاقدة الاخرى والدول التي حاربت الى جانب تركيا وان تعترف باية تصرفات تمّت او قد تتم فيما خص اقطار الامبراطورية الالمانية والنمسا والمجر وبلغاريا السابقات ، وان تعترف بالدول الجديدة المقامة ضمن حدودها المعينة بتلك التصرفات

المادة ٣٧ : ليس للحكومة التركية ولا للسلطات التركية ان تمارس سلطة او صلاحية في شؤون سياسية او اشتراعية او ادارية في خارج القطر التركي لاي سبب يكون على رعايا قطر مجعول تحت سيادة الدول الموقعة على هذه المعاهدة او تحت حمايتها او على رعايا قُطرٍ مسلوخ عن تركيا

ومفهوم ان ما للسلطات الاسلامية الدينية من صلة او نسبة روحية غير متجاوز عليه بصورة من الصور

